الارتقاء
إلى مستوى الحدث

التقرير السنوي 2021

المحتويات

2 رسالة من **مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية**

5 رسالة من **ديفيد مالباس**، رئيس مجموعة البنك الدولي

7 استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة فيروس كورونا

8 رسالة من **مختار ديوب**، المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

13 فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

النتائج

14 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2021

16 استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2021

تطبيق الإستراتيجية

20 الارتقاء إلى مستوى الحدث

الوظائف الأساسية

43 الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

46 الاستدامة

48 المساءلة والرقابة

تتوفر معلومات إضافية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2021: www.ifc.org/AnnualReport.

الغلاف: يسرد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لهذا العام الصادر بعنوان *"الارتقاء إلى مستوى الحدث"* قصة مبادرة المؤسسة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وتحويلية في وقت يشهد فيه العالم احتياجات غير مسبوقة.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. تعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلدٍ في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإتاحة الفرص لتحسين مستويات المعيشة. وفي السنة المالية 2021، استثمرنا ما مجموعه 31.5 مليار دولار من ارتباطات الإقراض، منها 23.3 مليار دولار من التمويل طويل الأجل و 8.2 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل، في شركات ومؤسسات مالية خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.ifc.org.

هدف المؤسسة

تعمل المؤسسة على تسخير مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لتهيئة الأسواق وإتاحة الفرص التي تساعد البلدان على إيجاد الحلول في القطاع الخاص للتصدي للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً.

أين تعمل المؤسسة

تعمل المؤسسة، باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص، في أكثر من 100 بلدٍ نامٍ. وهي تتيح ما تملكه من معارف مؤسسية اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً للبلدان التي تعمل فيها، وتطبق ما استخلصته من دروس في إحدى المناطق في حل المشاكل في منطقة أخرى.

ما تقوم به المؤسسة

لقد حددت مجموعة البنك الدولي هدفين ينبغي للعالم تحقيقهما بحلول عام 2030: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في كل بلد. وتسهم المؤسسة في تحقيق هذين الهدفين من خلال مساندة القطاع الخاص في البلدان النامية من أجل تهيئة الأسواق وإتاحة الفرص للجميع. وهي تركز على أنشطة الاستثمار، وتقديم المشورة، وتعبئة التمويل لصالح المؤسسات المالية والشركات الخاصة. وتُصمم المؤسسة منتجاتها وخدماتها على نحوٍ يلبي الاحتياجات الخاصة بكل جهة متعاملة معها، في حين تحقق قدرتها على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية: إذ تتيح للمتعاملين معها سبلاً أفضل لمزاولة الأعمال ومصادر جديدة لرأس المال.

التأثير

يحتل قياس نتائج عمل المؤسسة موقع الصدارة في كل أعمالها، إذ تحدد لنفسها مستويات مستهدفة للأثر الإنمائي. ويكفل ذلك وصول المؤسسة والجهات المتعاملة معها إلى الأفراد والأسواق الأكثر احتياجاً إلى مساعدتها. وقد أصبح الآن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، الذي أُطلق في عام 2017، مُدمجاً بشكل كامل في عمليات المؤسسة.

تسليط الضوء على أثرنا خلال السنة المالية 2021، الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة:

- المساهمة في خلق نحو 2.6 مليون وظيفة
- استفادة نحو 13.7 مليون مستهلك من إمدادات الكهرباء والمياه والغاز
- استفادة نحو 45 مليون مريض، وأكثر من 7.9 ملايين طالب وطالبة، ونحو 3.6 ملايين مُزارع

يمكن الاطلاع على نتائج إضافية على موقعنا الإلكتروني: www.ifc.org/AnnualReport

المساءلة

تخضع المؤسسة للمساءلة أمام شركائها والجهات المتعاملة معها والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، إذ تسعى إلى تحقيق أهدافها الإنمائية بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً. وقد عملت جاهدةً لتنفيذ ما التزمت به من سلسلة إصلاحات متعلقة بالمساءلة والشفافية في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في إطار الاستجابة لمراجعة خارجية مستقلة بشأن المساءلة البيئية والاجتماعية للمؤسسة.

وقد اتخذت المؤسسة كذلك خطوات مهمة لتحسين الشفافية بشأن استخدامها للتمويل المختلط واستثماراتها في مؤسسات الوساطة المالية. وهي تؤمن أن التطور المستمر في اتجاه تحقيق المزيد من الشفافية هو أحد أهم ما يمكنها القيام به بوصفها مؤسسة إنمائية سعيا للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة المباشرة والإفادة مما تتلقاه من معلومات وملاحظات تقييمية بالغة الأهمية في خضم عملها على إيجاد حلول جديدة لأكبر التحديات الإنمائية.

الشراكات

إن التحديات الإنمائية التي يواجهها العالم اليوم تبلغ من الضخامة مبلغا لا يمكن معه لأي مؤسسة أن تتصدى لها بمفردها. ويقتضي ذلك التعاون والتنسيق الوثيقين. وتحشد مؤسسة التمويل الدولية معاً مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة للتصدي لهذه التحديات بصورة جماعية، حيث دخلت في شراكة مع أكثر من 30 هيئة إنمائية حكومية، وكذلك مع العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى.

وتكمل هذه الشراكات التمويل اللازم لعمل المؤسسة، مما يساعد على احتضان الأفكار الجديدة، وإتاحة الفرصة للتوسع في استخدام الحلول التي أثبتت فاعليتها. كما أنها تسهل نقل المعرفة وبناء القدرات التجارية والمؤسسية، مما يدعم تأثير عمليات المؤسسة، وتشكل هذه الشراكات جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتها وركيزة متنامية ومتطورة من ركائز عملها.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

كان العام الماضي عاماً حافلاً بتحديات هائلة في مختلف أنحاء العالم - لاسيما في البلدان النامية - حيث أدت جائحة كورونا إلى عكس مسار عقود من التقدم المحرز في إنهاء الفقر المدقع، وتحقيق الرخاء المشترك، والحد من عدم المساواة. واستجابت مجموعة البنك الدولي بسرعة وعلى نطاق واسع للتأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة للمساعدة في حفز التعافي. لكن لا تزال ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات الفئات المهمشة وتلك التي تعيش في المناطق الأشدّ فقراً. وقد ناقش المجلس عدة مبادرات وبرامج مهمة ووافق عليها لمساندة الاحتياجات الفورية للبلدان وأهدافها الإنمائية طويلة الأجل على السواء.

اللقاحات. اتخذنا قرارات تتسم بالأهمية وحسن التوقيت بشأن مقترحات جهاز إدارة مجموعة البنك للتصدي للجائحة وتمويل جهود التطعيم، بما في ذلك توفير آليات التقديم الفوري. ودخلت مجموعة البنك الدولي في شراكة مع منظمة الصحة العالمية ومرفق كوفاكس واليونيسف وغيرها، بما في ذلك شركات القطاع الخاص المصنعة، للمساعدة في تسهيل حصول البلدان النامية على اللقاحات بأسعار معقولة وعلى نحو يتسم بالشفافية والإنصاف، ومواصلة تدعيم الاستعداد العالمي لمواجهة الجوائح في المستقبل.

مساعدة الفقراء. للمساعدة في بدء عملية التعافي، سجلت مجموعة البنك زيادة تاريخية في تقديم القروض للمشروعات والمبادرات لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك الدول الصغيرة، في التصدي للتحديات متعددة الأوجه، وحماية رأس المال البشري، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

وفي ظل ضخامة الاحتياجات التمويلية المطلوبة، وافقنا على تعجيل موعد إعداد العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي نتوقع الانتهاء من إعدادها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021. وفي اجتماعات الربيع لعام 2021، طلبت لجنة التنمية أيضاً من البنك العمل، جنباً إلى جنب مع شركاء آخرين، على توسيع نطاق عمله لمعالجة تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي ومساندة البلدان في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. تواصل مجموعة البنك مساندة البلدان في تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي إطار الاستجابة لأزمة كورونا، فإن الفرصة مهيأة أمام مجموعة البنك لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في بناء الأسس اللازمة لتحقيق تعافٍ قوي ودائمٍ على أساس إطار سبق مناقشته، يساند تحقيق التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. ونعتقد أن هذا، بدوره، يمكن أن يساعد في التصدي لتحدي تغيّر المناخ الأطول أمداً.

المناخ. يحدونا الأمل في أن تساعد الأهداف الجديدة الطموحة لتمويل الأنشطة المناخية الواردة في خطة العمل بشأن تغير المناخ للأعوام 2021 - 2025، ومواءمة تمويل مجموعة البنك مع اتفاق باريس - التي يكملها نهج التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، والجهود الرامية إلى بناء قدرة الأمن الغذائي على الصمود في وجه التحديات على المدى الطويل - في تحقيق هدفي البنك الدولي المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة.

إطار المعرفة. رحبنا بمناقشة الإطار الإستراتيجي الجديد للمعرفة، الذي يسعى جاهداً إلى تحسين إدماج المعرفة في الحلول المتاحة للبلدان المتعاملة معنا والمجتمع العالمي. ونتطلع إلى تنفيذ هذا الإطار الذي سيدعم دور مجموعة البنك باعتبارها مصدراً للحلول.

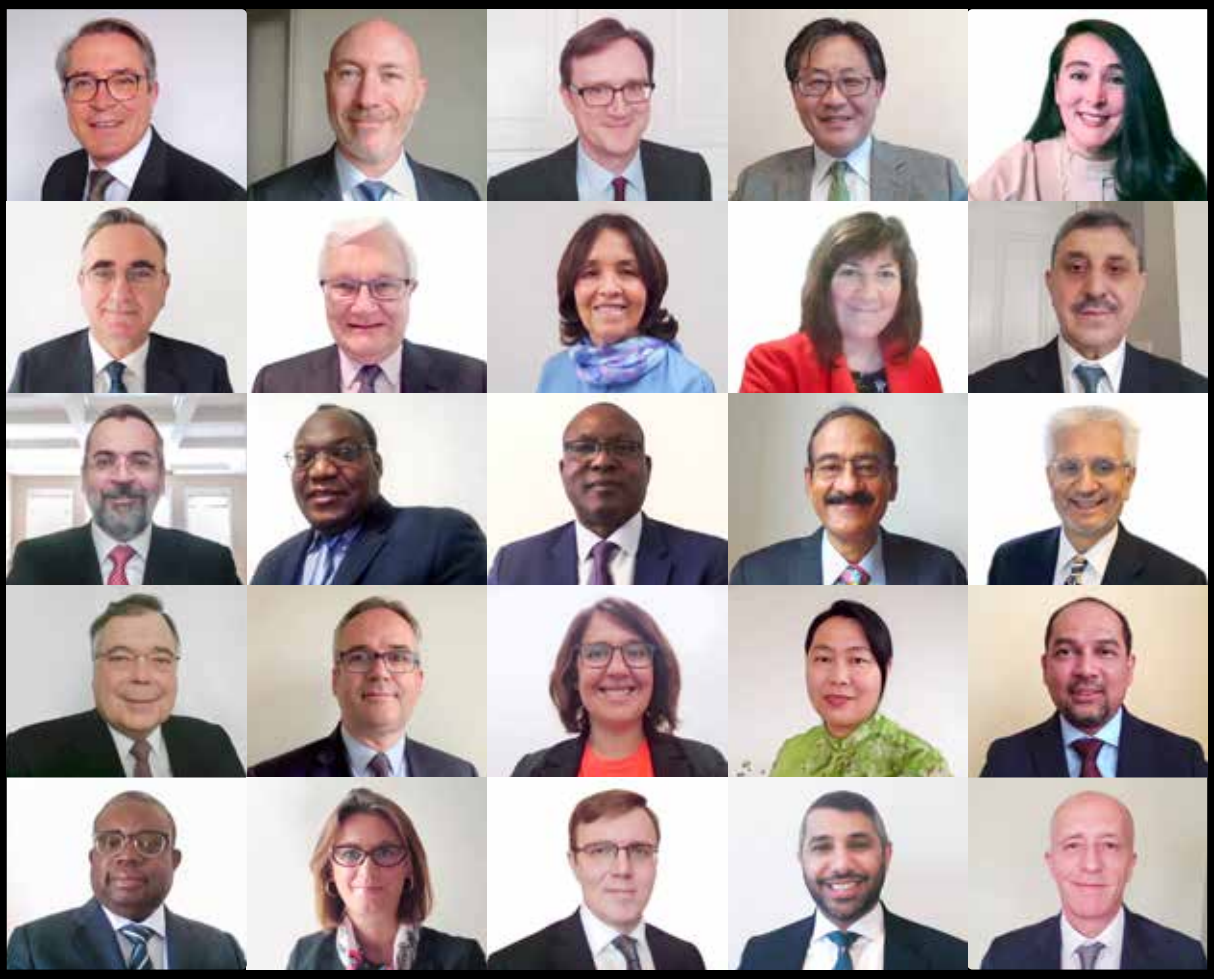

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

إيفانجيليا بوزيس
الولايات المتحدة

تاكاشي ميياهارا
اليابان

ريتشارد هيو مونتغمري
المملكة المتحدة

آرنو بويسى
فرنسا

غونتر بيغر
ألمانيا

عبد الحق بجاوي
الجزائر

لويز ليفونيان
كندا

مونيكا إ. ميدينا
بيرو

نايجل راي
أستراليا

هايريتين ديميركان
تركيا

مرزا حسين حسن
الكويت
(عميد المجلس)

راجيش خولار
الهند

ألفونس إيبي كواغو
بنن

توفيلا نيامادزابو
بوتسوانا

أبراهام وينتروب
البرازيل

محمد حسن أحمد
ماليزيا

جونهونغ تشانغ
الصين

إيفا فالي مايسترو
إسبانيا

كوين دافيدزي
هولندا
(العميد المشارك)

جير اتش. هاردي
آيسلندا

ماتيو بوغامبلي
إيطاليا

عبد المحسن سعد الخلف
المملكة العربية السعودية

رومان مارشافين
الاتحاد الروسي

كاتارينا زاديل كوروسكا
بولندا

أرماندو مانويل
أنغولا

ستظل مجموعة البنك على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان المتعاملة معها على السير في طريق التعافي.

الديون. في الوقت الذي تواجه فيه البلدان تزايد أعباء مديونيتها، كلف محافظونا، إلى جانب صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك بمعالجة الضائقة المالية وأوضاع المديونية الحرجة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على نحو يدعم جهود التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع والحد من الفقر. ويحدونا الأمل في أن يتيح إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون، إلى جانب تمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى نهاية عام 2021، للبلدان المستفيدة تخصيص المزيد من الموارد للتصدي للأزمة، والاستثمار في خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتشجيع النمو، وتحسين نُهُجها طويلة الأجل بشأن الديون.

القطاع الخاص. يدرك القطاع الخاص تزايد القيود الائتمانية، ولذا فهو يلعب دوراً فاعلاً بالغ الأهمية في مساعدة البلدان المتعاملة معنا على تحقيق أهدافها الإنمائية، وتهيئة الأسواق وتنميتها، وتعبئة الموارد، والتصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك من خلال منصة الصحة العالمية لمؤسسة التمويل الدولية وبرامج الاستجابة التي أطلقتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ونتوقع أن تواصل مجموعة البنك بناء الشراكات عبر إطار إستراتيجي مشترك للمساعدة في إيجاد حلول للقطاع الخاص تعالج التحديات الإنمائية.

العدالة بين مختلف الأعراق. شهد هذا العام جهوداً حثيثة لمعالجة أوجه الظلم العنصري داخل مجموعة البنك ومع البلدان المتعاملة معنا، بما في ذلك مجموعة التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالقضاء على العنصرية بغرض مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ونتطلع إلى تنفيذ هذه التوصيات من خلال خطة عمل ستعيد تأكيد هذه القيمة المؤسسية التي تجسدها مدونة الأخلاقيات لمجموعة البنك.

آليات المساءلة. نؤكد مجدداً أيضاً على أهمية آليات المساءلة بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلباً أو من المحتمل أن يتأثروا سلباً بسبب مشروعات مجموعة البنك واستثماراتها. وقد وافقنا على إدخال تحسينات على إطار المساءلة الاجتماعية والبيئية لمجموعة البنك، بما في ذلك إدخال تغييرات على الأدلة التوجيهية لهيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي وعلى تبعية مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

القيادة وجهاز الموظفين والعودة إلى المكاتب.

شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بدء تولي مجلس جديد للمديرين التنفيذيين مهام عمله، وفي فبراير/شباط رحبنا بمختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية.

ونتطلع إلى إتاحة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والعودة الآمنة لموظفي مجموعة البنك إلى مكاتبهم، والعودة بشكل عام إلى الوضع الطبيعي الجديد. ونعرب عن بالغ تقديرنا للموظفين على تفانيهم المستمر في خدمة رسالة مجموعة البنك ومثابرتهم وعملهم الدؤوب خلال العام الماضي، على الرغم من التغيّر الهائل والمفاجئ في بيئات عملهم.

وستظل مجموعة البنك على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان المتعاملة معها على السير في طريق التعافي. ويحدونا الأمل في أن تشهد السنة المالية الجديدة نواتج صحية جيدة وتنمية قوية للجميع.

رسالة من الرئيس

منذ بداية جائحة كورونا، بذلت مجموعة البنك الدولي قصارى جهدها لمساعدة البلدان على مكافحة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، ارتبطت مجموعة البنك بتقديم أكثر من 157 مليار دولار- وهي أكبر استجابة للأزمات في أي فترة على مدار تاريخنا. وقد ساعدنا البلدان على التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وشراء مستلزمات طبية بمليارات الدولارات، وتنظيم حملات تطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، وتدعيم الأنظمة الصحية والتأهب لمواجهة الجوائح، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، ومساندة مؤسسات الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الجهد العالمي غير المسبوق، فقد تسببت الجائحة في تقويض المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر على مستوى العالم لأول مرة خلال جيل كامل، فدفعت بنحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020. ومازال يساورني قلق بالغ إزاء الدول الهشة التي تحملت أشد الضرر من جراء أعباء مديونية لا يمكن الاستمرار في تحملها، وتغيّر المناخ، والصراع، وضعف نظم الحوكمة. وعلى الرغم من أن الأمل يحدوني في أن ينتعش الاقتصاد العالمي، فإن الكثير من بلدان العالم الأشدّ فقراً تُركت في مؤخرة الركب، في ظل اتساع فجوة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا لإيجاد حلول لهذه التحديات الملحة - بما في ذلك من خلال إعلاء مبادئ الشفافية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي توسع مظلة المساءلة لتشمل جميع المؤسسات. وينصب عملنا على إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأشدّ احتياجاً، ومساندة نمو مؤسسات الأعمال وإيجاد فرص العمل، وإعادة البناء بشكل أفضل في اتجاه تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

إن ضمان توفير لقاحات آمنة وعادلة وعلى نطاق واسع سيكون عاملاً رئيسياً في كبح جماح الجائحة وتسريع التعافي من آثارها: فنحن ندعم حصول البلدان على لقاحات كورونا، بما في ذلك من خلال مرفق كوفاكس ومباشرة من الشركات المصنعة. وقد توسع البنك الدولي في إتاحة موارده التمويلية لشراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا لتصل إلى 20 مليار دولار خلال عامين - حيث ارتبطنا في السنة المالية 2021 وحدها بتقديم 4.4 مليارات دولار لصالح 53 بلداً. وبالعمل مع منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات واليونيسف، طورنا آليات لتوزيع اللقاحات على نحو آمن في 140 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وندخل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض لمساندة الصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات بهدف مساعدة البلدان على شراء لقاحات كورونا وتوزيعها على ما يصل إلى 400 مليون نسمة في مختلف أنحاء القارة. ونعمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الشركاء على تتبع عمليات تسليم اللقاحات إلى البلدان النامية وتنسيقها وتسريعها.

وتبذل مؤسسة التمويل الدولية جهوداً بالغة الأهمية لبناء أنظمة صحية قادرة على الصمود والتوسع في عمليات التصنيع وسلاسل الإمداد الخاصة بلقاحات كورونا. ومن خلال منصتها الصحية العالمية، ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.2 مليار دولار لمساندة قدرات تصنيع اللقاحات، بما

في ذلك في أفريقيا، وإنتاج الخدمات الأساسية والأجهزة الطبية، بما في ذلك أطقم الاختبار ومعدات الحماية الشخصية. وتشمل الاستثمارات التي تقودها المؤسسة تعبئة حزمة تمويلية بمبلغ 600 مليون يورو لتعزيز إنتاج لقاحات كورونا في جنوب أفريقيا، ومساندة شركات تصنيع اللقاحات في آسيا، والاستثمارات في الشركات المصنعة للمعدات والأجهزة الطبية وموردها.

وللتصدي لمخاطر المديونية الحرجة لدى العديد من البلدان، اضطلعنا بدور رئيسي في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي، وقد ساعدت هذه الجهود أكثر من 40 بلداً على تعليق مدفوعات خدمة ديون تجاوزت قيمتها 5 مليارات دولار، مما أدى إلى إيجاد حيز مالي في موازنات تلك البلدان في الوقت الذي تكافح فيه الأزمة. وعلى الرغم من شعوري

رسالة من ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي

بالارتياح لتمديد العمل بالمبادرة حتى نهاية عام 2021، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، لاسيما لخفض رصيد الديون في البلدان الأشدّ فقراً. وبالعمل مع صندوق النقد الدولي، نساعد في تنفيذ إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون الذي يهدف إلى تقليص أعباء ديون البلدان على المدى الطويل.

وفي الوقت الذي يخرج فيه العالم من براثن الجائحة، فإن تغيّر المناخ سيظل يشكل تحدياً رئيسياً. ومجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتمويل إجراءات مواجهة التغيرات المناخية للبلدان النامية. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قدمنا أكثر من 83 مليار دولار- وفي السنة المالية 2021 وحدها، بلغ إجمالي تمويلنا المناخي أكثر من 26 مليار دولار. وتسعى خطة عملنا الجديدة بشأن تغيّر المناخ، التي أُطلقت في يونيو/حزيران، إلى دمج قضايا المناخ في جميع جهود التنمية، مع التركيز على الحد من غازات الدفيئة والتكيف الناجح. وهذه الخطة تلزمنا بتخصيص 35% من تمويلات مجموعة البنك لتحقيق منافع مناخية مشتركة على مدى السنوات الخمس القادمة؛ وسيساند 50% من التمويل المناخي الذي يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية أنشطة التكيف والقدرة على الصمود. وسنعمل على مواءمة جميع موارد البنك الدولي التمويلية مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025. وسنساند البلدان في إعداد وثائق مساهماتها الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ وإستراتيجياتها طويلة الأجل الخاصة وتنفيذها؛ وسيسهم ذلك بدوره في توجيه أطر شراكتنا القُطرية. وسنساند تحوّل البلدان من استخدام الفحم إلى بدائل ميسورة التكلفة وموثوقة وأنظف لتوليد الكهرباء. وستساعد جهودنا البلدان على تنمية اقتصاداتها، وفي الوقت نفسه الحد من الانبعاثات، والتكيف مع تغيّر المناخ، وبناء القدرة على الصمود، وحماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي.

في السنة المالية 2021، ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتقديم 30.5 مليار دولار للبلدان متوسطة الدخل، وارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 36 مليار دولار في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية للبلدان الأشدّ فقراً. ورحبت بتأييد مجموعة العشرين لتقديم موعد إعداد دورة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية إلى عام 2021، وهو ما سيتيح للبلدان الأشدّ فقراً مزيداً من الموارد للتغلب على الأزمة والعمل على تحقيق التعافي. ويسرني أيضاً أنه بعد قرابة ثلاثة عقود، قام السودان بتسوية المتأخرات المستحقة عليه للمؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، مما أتاح له استئناف العمل الكامل مع مجموعة البنك وتمهيد الطريق أمامه للحصول على نحو ملياري دولار من الموارد التمويلية من المؤسسة.

وقد سجلت مؤسسة التمويل الدولية أداء مالياً قوياً، حيث بلغت قروضها مستوى قياسياً قدره 31.5 مليار دولار، منها 23.3 مليار دولار من التمويل طويل الأجل و8.2 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. كما توسعت المؤسسة في تقديم الموارد التمويلية قصيرة الأجل وحافظت على تدفق التجارة. ونظراً للتأثير البالغ لجائحة كورونا على مؤسسات الأعمال الخاصة في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة، قدمت المؤسسة مساندة حيوية من خلال توفير السيولة وتمويل التجارة، مما أتاح للشركات مواصلة عملها، والحفاظ على الوظائف، وهيأ المجال أمام مشاركة القطاع الخاص طويلة الأجل بمجرد انحسار آثار الجائحة. ونعمل حالياً على تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (IFC 3.0) لإعداد المزيد من المشروعات المتاحة للاستثمار حيثما تشتد الحاجة إليها، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وإعداد مجموعة من الاستثمارات الجاهزة للتنفيذ في عالم ما بعد الجائحة.

في فبراير/شباط، سرني أن أعلن اختيار مختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية. إن مهاراته القيادية وخبراته ستمكن مجموعة البنك الدولي من الاستفادة من السرعة والنطاق غير المسبوقين لاستجابتنا في مواجهة الأزمة العالمية ومساندة جهود التعافي الحيوية من خلال القطاع الخاص.

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 5.2 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى توفير خدمات كهرباء جديدة أو محسنة لما يبلغ 784 ألف شخص، ومساندة إيجاد نحو 14600 فرصة عمل، وإدرار ضرائب تزيد قيمتها على 362 مليون دولار للبلدان، وتهيئة الظروف لتقديم قروض تصل قيمتها إلى نحو 1.3 مليار دولار، بما في ذلك لمؤسسات الأعمال المحلية. وواصلت الوكالة إحراز تقدم في مجالات أعمالها الإستراتيجية ذات الأولوية، حيث خصصت 85% من مشروعاتها في السنة المالية 2021 لأنشطة التخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيف معه، والمشروعات الجديدة في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي إطار التزامنا المستمر بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في أماكن عملنا وأنشطتنا، فقد رحبت أنا وجهاز إدارتنا العليا بالتوصيات الثمانين التي قدمتها في السنة المالية 2021 فرقة عمل مجموعة البنك الدولي لمكافحة العنصرية. ويجري العمل بالفعل لتنفيذ المجموعة الأولى التي تضم 10 توصيات أساسية، وهناك المزيد منها قيد الدراسة. وأنا هنا أعرب عن امتناني لكل من أسهم في هذا الأمر المهم في وقت نواصل فيه العمل من أجل إحداث تغييرات ملموسة ومجدية ودائمة.

على مدى العام الماضي، لم يألُ موظفونا جهداً لمساندة البلدان المتعاملة معنا، حتى مع انتقالنا إلى العمل في المنزل ومواجهة تأثير الجائحة على حياتنا وأسرنا ومجتمعاتنا المحلية. لقد حرصوا على الالتزام بأعلى معايير الجودة حتى ونحن نقوم بزيادة مساندتنا لتلك البلدان. وإنني أعرب عن عميق امتناني لهذا الالتزام برسالتنا، وأتطلع إلى الترحيب بالموظفين مرة أخرى في مكاتبنا حالما تسمح الظروف.

إن المسار نحو تحقيق النمو المستدام طويل الأجل مرهون بإحراز تقدم مستمر في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. وبفضل تفاني جهاز موظفينا، ومساندة شركائنا، وعلاقاتنا مع البلدان، فإنني على ثقة من أننا سنساعد البلدان على التغلب على هذه الأزمة والعودة إلى مسار النمو المستدام والشامل للجميع.

ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة فيروس كورونا

أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة - وهي الأكبر في تاريخنا. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021 (30 يونيو/حزيران 2021)، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من 157 مليار دولار. ويعكس حجم هذه الاستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل ذلك:

45.6 مليار دولار

من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان متوسطة الدخل.

53.3 مليار دولار

من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية لأشد البلدان فقراً.

42.7 مليار دولار*

من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة.

7.6 مليارات دولار

من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين.

7.9 مليارات دولار

من الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

*يتضمن ارتباطات طويلة الأجل من حساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل والموارد التي تتم تعبئتها من الغير.

الارتقاء إلى مستوى الحدث

"في الوقت الذي اضطُر فيه الكثيرون إلى التراجع، تقدَّمت المؤسسة إلى الأمام لتساعد البلدان النامية على التغلُّب على أسوأ آثار الأزمة الصحية، والحفاظ على الوظائف، وتوسيع نطاق الحلول المناخية".

مختار ديوب، المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

التحديات العالمية التاريخية

- جائحة كورونا وأثرها الاقتصادي
- تغير المناخ
- الهشاشة والصراع

استجابتنا مع القطاع الخاص

- أكبر استثمار على الإطلاق
- زيادة التمويل المناخي
- إعداد مجموعة من الاستثمارات للبلدان الهشة

كيف تنجز المؤسسة عملها

تعاون من أجل زيادة الأثر مع الجهات المتعاملة معنا ومع الشركاء والمستثمرين المشاركين

لدينا موظفون ملتزمون بتوخي المرونة والابتكار

نستخدم أدوات تخفيف المخاطر وإنشاء برامج لتعبئة الموارد

مختار ديوب

المدير المنتدب لمؤسسة
التمويل الدولية

يمكن تعلُّم الكثير في أوقات الأزمات، فهي مرآة تكشف حقائق الأمور وتجبرنا على أن نضع ما نراه في حساباتنا. فما الذي كشفت عنه جائحة كورونا؟ أننا بتنا أمام عالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى تتشابك فيه النواتج الصحية والاقتصادية، وتتزايد فيه الصراعات، وتسم فيه الهشاشة ما أحرز من تقدم في مكافحة عدم المساواة. لكن ربما يكون أهم ما كشفت عنه الجائحة هو أنه عندما تأتي لحظة تتطلب العمل والتحرُّك العاجل، يصبح ما هو غير عادي ممكنا.

لقد انضممتُ إلى مؤسسة التمويل الدولية في خضم جائحة عالمية وفي عالم يكتنفه الغموض وعدم اليقين. ويا لها من تجربة قصيرة مكَّنتني من المتابعة من الصفوف الأمامية لقدرات المؤسسة غير العادية في أصعب الظروف. ففي الوقت الذي اضطُر فيه الكثيرون إلى التراجع، تقدَّمت المؤسسة إلى الأمام لتساعد البلدان النامية على التغلُّب على أسوأ آثار الأزمة الصحية، والحفاظ على الوظائف، وتوسيع نطاق الحلول المناخية مع ضمان ألا تتخلف البلدان التي تواجه أوضاع الهشاشة والصراع والعنف عن الركب.

وتسرد الصفحات التالية المزيد من التفاصيل، لكن هناك بعض الحقائق التي تستحق تسليط الضوء عليها. ففي السنة المالية 2021، قدَّمت المؤسسة ارتباطات بلغ مجموعها 31.5 مليار دولار في مختلف أنحاء العالم، من بينها 11.9 مليار دولار في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات وتلك التي ترزح تحت وطأة الفقر.

وأطلقت المؤسسة مبادرة تمويل بمبلغ 4 مليارات دولار لمساعدة البلدان النامية على الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية المطلوبة لمكافحة الجائحة. كما عبأت تمويلاً لتوفير السيولة قدره 8 مليارات دولار للإبقاء على مؤسسات الأعمال في الصناعات المتضررة مفتوحة، من بينها 400 مليون دولار للوصول إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمملوكة للنساء. كما قدَّمت مستوى قياسياً من التمويل المناخي لحسابها الخاص بقيمة 4 مليارات دولار.

وتمثل هذه الأرقام الأرواح التي تم إنقاذها، ومؤسسات الأعمال التي أُقيلَت من عثرتها، والمجتمعات المحلية التي جرت حمايتها، والفرص التي تمت إتاحتها.

وتشهد إنجازات المؤسسة هذا العام على قوة وصلابة فِرَق عملها المنتشرة حول العالم. فقد واصلوا التركيز بدقة على تحقيق رسالة المؤسسة حتى في ظل التعامل مع مصاعبهم الشخصية الناتجة عن الجائحة. ويشكِّل تفانيهم مصدر إلهام لي كل يوم ويمنحني الثقة بأننا مستعدون لما يتطلبه المستقبل منا.

ويتطلب المستقبل أن نتحلى بالجرأة الكافية لخوض غمار أشد البيئات صعوبة في العالم. ويستلزم ذلك أن نكون قادرين بما يكفي على إقناع شركائنا من القطاع الخاص للعمل معنا على إعادة تعريف الاستثمار المؤثِّر. وباختصار، يتطلب المستقبل أن نتحلى بالشجاعة والإقدام والتوجُّه نحو اعتماد هدفنا الأكثر جرأة حتى الآن، وهو مضاعفة تأثير المؤسسة وتعبئة دولارين مقابل كل دولار تستثمره.

التصدي للتحديات وتعظيم الفرص

سنبدأ بالتصدي للتحديين اللذين يهددان كوكبنا وسكانه.

فأولاً، يجب علينا أن نعمل على إنجاز إحدى أكثر المهام إلحاحاً لجيلنا، وهي التصدي لتغيُّر المناخ. فالوقت ينفد لتفادي أسوأ السيناريوهات التي تنبأ بها العلماء، والفئات الأشد ضعفاً في العالم – وهي الأقل إسهاماً في مسببات تغيُّر المناخ - هي من ستعاني من آثار ذلك.

وتدرك المؤسسة أننا إذا لم نقم بدورنا للحد من الاحترار العالمي، فلن نحقق رسالتنا أبداً. وأمام هذه المخاطر، ليس أمامنا سوى خيار واحد وهو مواجهة هذه اللحظة بشكل مباشر وإحداث تغيير جذري في طريقة عملنا. وقد تعهدنا بمواءمة جميع استثماراتنا المباشرة مع أهداف اتفاق باريس بحلول السنة المالية 2026.

وستساعدنا هذه الاستثمارات نفسها في الحلول المناخية على التصدي للتحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه العالم وهو ضمان ألا تسمح الجائحة الصحية الحالية بترسيخ جذور جائحة عدم المساواة.

ووجَّهت جائحة كورونا ضربة قاصمة لبلدان الأسواق الصاعدة مما أدى إلى تبديد سنوات من التقدُّم الاقتصادي في بضعة شهور قليلة. فمن المتوقَّع أن ينزلق ما يصل إلى 150 مليون شخص إلى دائرة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2021. وما من شك في أن القطاع الخاص سيكون المحرِّك الرئيسي للتعافي. وبالاستفادة من قيادة المؤسسة وخبراتها، نستطيع أن نضمن بل سنضمن تحقيق تعافٍ أخضر وشامل للجميع وقادر على الصمود.

ويجب أن تركِّز جهودنا على عدة جبهات في آن واحد وأولها هي مواطن الضعف في أنظمة الرعاية الصحية التي كشفتها الجائحة. وتحتاج البلدان النامية إلى الحصول بشكل منصف على اللقاحات والمستلزمات الطبية لمكافحة فيروس كورونا والأمراض الأخرى. وتساعد المؤسسة في تسهيل ذلك بإعادة النظر في نهجها الخاص بالاستثمار في قطاع الرعاية الصحية. وسنركِّز على معالجة فجوات السوق، وتحسين قدرات التصنيع والتوزيع المحلية، ومساندة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتدعيم قدرة أنظمة الرعاية الصحية على الصمود. والآن هو الوقت الأفضل للاستعداد لمواجهة الأزمة الصحية العالمية القادمة، وإننا نعتزم أن نقوم بدورنا في ذلك.

ويجب علينا أيضا دعم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي لا تزال تعاني في أعقاب الجائحة. ولطالما كان الحصول على رأس المال أكبر عقبة أمام نمو الأعمال في البلدان النامية، حيث تشير البيانات السابقة للجائحة إلى وجود عجز في التمويل بقيمة تقارب 8 تريليونات دولار. ومن شبه المُؤكَّد أن هذه الفجوة أكبر الآن، فمنشآت الأعمال التي كانت تعاني بالفعل من تقييد الائتمان ليس لديها سوى احتياطيات وقائية ضئيلة للاستعانة بها في التغلُّب على الاضطرابات الناتجة عن الجائحة.

وارتباط المؤسسة مؤخراً بإتاحة تمويل جديد بقيمة ملياري دولار لصالح منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا هو مجرد بداية لجهودنا الداعمة. وتمثل هذه المنشآت الأساس الاقتصادي للبلدان في مختلف أنحاء العالم - من حيث تقديم الخدمات الأساسية وخلق الوظائف وانتشال الأسر من براثن الفقر - وبالتالي يجب علينا ضمان بقائها على المدى الطويل.

ونركِّز بشكل خاص على استخدام استثماراتنا لاستعادة ما تحقق على صعيد المساواة بين الجنسين. فقد أجبرت الجائحة عدداً لا يُحصى من النساء على الخروج من سوق العمل والانقطاع لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وإذا كنا لا نريد أن نخسر جيلاً كاملاً من رائدات الأعمال، فعلينا مساندة مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء، وقد استثمرت مبادرة المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء بالفعل أكثر من 3 مليارات دولار في 104 مؤسسات مالية في 56 بلداً لمساندة تقديم خدمات مالية مستدامة للنساء.

وسيكون للاستثمار في الحلول المناخية والرعاية الصحية ومؤسسات الأعمال الصغيرة تأثير كبير في ضمان تحقيق تعافٍ أخضر وشامل للجميع وقادر على الصمود في مواجهة آثار الجائحة، لكن التصدي للتحديات سيُقرِّبنا فقط من ذلك. ويجب علينا أيضا التركيز بقوة على تعظيم الفرص وقد لا توجد فرصة أكبر من فرصة سد الفجوة الرقمية.

أظهرت الجائحة صحة ما كنا نعرفه منذ فترة: الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد المستقبل. وستُفجَّر إمكانات غير محدودة عملياً في البلدان النامية إذا ما زوَّدنا الشباب بالمهارات والأدوات والموارد التي يحتاجون إليها ليكونوا الجيل القادم من المبرِّمجين والمبدعين الرقميين ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا. لكن رغم تسارع وتيرة اعتماد التكنولوجيا الرقمية في مختلف أنحاء العالم خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، فإن بلدان الأسواق الصاعدة مازالت تفتقر إلى تعميم الربط الرقمي الذي يمكن أن يحفِّز زيادة النمو.

31.5 مليار دولار

إجمالي الارتباطات

في مختلف أنحاء العالم

التمويل طويل الأجل

ارتباطات الاستثمار طويل الأجل

23.3
مليار دولار

التمويل قصير الأجل

8.2 مليارات دولار

في صورة تمويل قصير الأجل

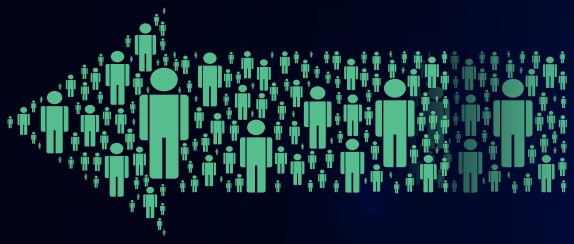

يتجاوز أعلى مستوى سنوي سابق وهو **7.4 مليارات دولار** في السنة المالية 2018

محاور التركيز الرئيسية

4 مليارات دولار

تمويل **للأنشطة المناخية** لحساب المؤسسة الخاص

%25

حصلت البلدان الهشة والبلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على 25% من ارتباطات التمويل طويلة الأجل المقدَّمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، فيما شكَّلت الأنشطة المناخية 32%.

1.58 مليار دولار

تم الارتباط بتقديمها من الموارد التمويلية الجديدة طويلة الأجل للمؤسسات المالية التي تستهدف النساء على وجه التحديد.

وتجاوزت ارتباطات المؤسسة المُقدَّمة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والتكنولوجيا في اقتصادات الأسواق الصاعدة مبلغ المليار دولار للمرة الأولى هذا العام، مع استفادة أفريقيا من نحو ثلاثة أرباعها؛ لكن هذا ليس سوى بداية لجهودنا. ويتعيَّن أن تشمل جهود تحقيق التعافي القادر على الصمود إتاحة الربط الرقمي لبلدان العالم النامية بأكملها، مما يتيح للفئات الأكثر فقراً وتهميشاً بيننا الوصول إلى فرص التعلُّم والعمل عبر الإنترنت.

رفع السقف

لتحقيق أهدافنا الطموحة، يجب على المؤسسة التقيُّد بالمعايير العالية التي حددناها لأنفسنا بل رفعها إلى مستوى أعلى.

وواجبنا الأول هو القيادة من الداخل. ولم تكن المساءلة داخل مؤسستنا أقوى مما هي عليه الآن بعد تطبيق الإصلاحات الداخلية الأخيرة وسياسة آلية المساءلة المستقلة الجديدة (مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة) التي دخلت حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2021. فلدينا الآن إجراءات جديدة مُطبَّقة تمنح صوتاً أقوى للمتضررين من المشروعات التي تساندها المؤسسة، وتعزِّز قدرة الناس على اللجوء إلى مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وتوفِّر المزيد من الفرص للمؤسسة والجهات المتعاملة معها لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية مبكراً وبصورة استباقية. ويجعلنا ذلك نخضع للمساءلة، ويتيح لنا تقييم تأثير عملنا بشكل أفضل، ويدعم في النهاية هدفنا وهو ضمان شعور الجميع بفوائد التنمية.

وقد ضاعفنا أيضا التزامنا الخاص بالتنوُّع داخل صفوفنا. ولا شك في أن تنوُّع الخلفيات والخبرات ووجهات النظر داخل المؤسسة هو أكبر أصولنا، وسيضمن تعيين أول مدير متفرِّغ لبرنامج التنوُّع والإنصاف والشمول هذا العام مواصلة هذا المسار.

إن اتخاذ هذه الخطوات الرامية إلى تقوية المؤسسة داخلياً سيجعلنا في وضع جيد لمواصلة إظهار القيادة الجريئة خارجياً في عالم ما بعد الجائحة. ويجب علينا التحلي بنفس وضوح الرؤية والرغبة في العمل خارج الأزمة وأثناءها على حد سواء. وسيعني ذلك زيادة رغبتنا في تحمُّل المخاطر، لاسيما عندما يتعلق الأمر بتهيئة الأسواق في الأماكن التي في أمس الحاجة إليها. وستكون مبادرتنا للعمل التمهيدي، التي واصلت البناء على جهودنا طويلة الأمد حتى في ذروة الجائحة، وسيلتنا الأساسية لإتاحة فرص لإعداد المشروعات مبكراً وربما تمثل بارقة الأمل الأكبر للمستقبل.

ويجب علينا أيضا إيجاد طرق جريئة ومبتكرة لاجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى بلدان العالم النامية. ورغم التحديات التي فرضتها الجائحة، تمكَّنا من تعبئة ثاني أكبر مبلغ من رأس المال في تاريخ المؤسسة. لكن حتى ذلك لا يكفي لتحقيق الطموحات التي حددناها لأنفسنا.

وستمثل رعاية الشراكات الجديدة والقديمة عنصراً أساسياً في نجاحنا. وسنقوم بإنشاء منصات تمويل مبتكرة تتيح لنا توسيع وتنويع صفوف مستثمرينا. وفي كل مرة، سنعالج بشكل استباقي العوامل التي تعوق استثمار مؤسسات القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة بطرق من بينها الإصلاحات التنظيمية ووضع المعايير.

لقد أظهرت الجائحة أن مؤسسة التمويل الدولية كانت دوماً على مستوى الحدث. وإنني ممتن بشدة لفريق العمل المذهل الذي أوصلنا إلى هذه اللحظة، والذي على استعداد كبير لنقلنا إلى مستقبل أكثر إشراقاً. وآمل أن تشاركوني النظر إلى الأشهر والسنوات المقبلة بتفاؤل بالنسبة لمؤسستنا والجهات المتعاملة معنا والناس والمجتمعات المحلية التي نخدمها والمستقبل الأخضر والشامل للجميع والقادر على الصمود الذي سنبنيه معاً.

مختار ديوب
المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

ترسم قيادة مؤسسة التمويل الدولية إستراتيجياتها وسياساتها وتشرف على الاستخدام الفعّال لمواردها، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها. ويتمتع فريق جهاز الإدارة معاً بخبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية وطائفة عريضة من الخبرات والتجارب ووجهات النظر الثقافية المعاصرة التي يكمل بعضها بعضا.

مختار ديوب
المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

ستيفاني فون فرايدييرغ
نائبة أولى للرئيس
لشؤون العمليات

جورجينا بيكر
نائبة الرئيس،
منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي،
ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيلينا بورجانسكايا
كبيرة الموظفين

كارين فينكلستون
نائبة الرئيس لشؤون الشراكات
والاتصال والتواصل

جون غاندولفو
نائب الرئيس وأمين الخزانة

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر
والتمويل

روث هورويتز
نائبة الرئيس لشؤون إدارة تعبئة
أسهم رأس المال

مونيش ماهوركار
نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجية
والموارد المؤسسية

ألفونسو جارسيا مورا
نائب الرئيس، منطقة آسيا والمحيط
الهادئ

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس، منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

كريستوفر ستيفنز
نائب الرئيس والمستشار القانوني
العام للشؤون القانونية ومخاطر
عدم الامتثال

في 30 يونيو/حزيران 2021

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2021

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

في السنة المالية 2021، قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا والعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

98.8
(مليار دولار)

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
13.5 (مليار دولار)	**10.9** (مليارات دولار)	**17.5** (مليار دولار)	**6.2** (مليارات دولار)	**15.6** (مليار دولار)	**35.2** (مليار دولار)

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدِّم التمويل بشروط ميسَّرة للغاية إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدِّم قروضاً ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية وتقوم بتعبئة رأسمال إضافي من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدِّم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2021	2020	2019	2018	2017
الارتباطات[أ]	98,830	83,547	68,105	74,265	68,274
المدفوعات[ب]	60,596	54,367	49,395	45,724	43,853
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)					
الارتباطات[ج]	30,523	27,976	23,191	23,002	22,611
المدفوعات	23,691	20,238	20,182	17,389	17,861
المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)					
الارتباطات[ج]	36,028	[د]30,365	[د]21,932	[د]24,010	[د]19,513
المدفوعات	22,921	[د]21,179	17,549	14,383	[د]12,718
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)					
الارتباطات[و]	20,669	17,604	14,684	19,027	18,345
المدفوعات	11,438	10,518	9,074	11,149	10,355
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)					
إجمالي مبلغ الإصدارات	5,199	3,961	5,548	5,251	4,842
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون					
الارتباطات	6,411	3,641	2,749	2,976	2,962
المدفوعات	2,546	2,433	2,590	2,803	2,919

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشتمل الأرقام على الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

ه. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات تمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال عام 2021

تعمل مؤسسة التمويل الدولية وفقاً لإستراتيجيتها "IFC 3.0" التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين، ومستجدات إستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للمؤسسة للسنوات المالية 2022-2024.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

2017	2018	2019	2020	2021	
1,418	1,280	93	(1,672)	4,209	صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية[1]
101	80	–	–	213	المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
1,523	1,360	93	(1,672)	4,422	الدخل (الخسارة) قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
92,254	94,272	99,257	95,800	105,264	مجموع الأصول
40,519	42,264	43,462	41,138	44,991	صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون
14,658	14,573	13,113	10,366	12,024	القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال

النسب الرئيسية

%1.6	%1.4	%0.1	%(1.7)	%4.2	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها)[1]
%5.9	%5.0	%0.3	%(6.3)	%14.9	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها)[1]
%82	%100	%104	%96	%114	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
2.7	2.5	2.2	2.2	2.1	نسبة الديون إلى أسهم رأس المال
23.6	24.7	27.8	28.2	30.7	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
19.4	20.1	21.8	20.3	20.5	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
%6.1	%5.1	%4.7	%6.3	%4.9	إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات

1. يتعذر مقارنة النتائج المالية بشكل مباشر مع الفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد (ASU 2016-01) في 1 يوليو/تموز 2019، مما أسفر عن تسجيل جميع الأرباح والخسائر غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال في صافي الدخل منذ السنة المالية 2019.

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2017	2018	2019	2020	2021
ارتباطات الاستثمار[1]	25,807	30,699	24,890	28,430	31,500
ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	11,854	11,629	8,920	11,135	12,474
عدد المشروعات	342	366	269	282	313
عدد البلدان	75	74	65	67	71
تعبئة الموارد من الغير[2]	7,461	11,671	10,206	10,826	10,831
القروض المشتركة	3,475	7,745	5,824	4,989	3,647
مبادرات المؤسسة وغيرها	2,207	2,619	2,857	3,370	3,693
صناديق شركة إدارة الأصول	531	263	388	50	244
تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية[3]	1,248	1,044	1,137	2,417	3,246
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل	19,316	23,301	19,126	21,961	23,305
ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل					
الارتباطات السنوية[4]	6,491	7,398	5,764	6,469	8,195
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	10,355	11,149	9,074	10,518	11,438
القروض المشتركة	2,248	1,984	2,510	2,231	1,309
إجمالي مدفوعات الاستثمار	12,602	13,133	11,584	12,749	12,747
إجمالي استثمارات المحفظة[5]					
عدد الشركات	2,005	1,977	1,930	1,880	1,822
لحساب المؤسسة الخاص	55,015	57,173	58,847	58,650	64,092
القروض المشتركة	16,047	16,210	15,787	16,161	15,658
مجموع استثمارات المحفظة	71,062	73,383	74,635	74,811	79,750
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	245.7	273.4	295.1	274.4	244.0
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[6]	%63	%57	%59	%57	%54

1. تشمل ارتباطات الاستثمار: ارتباطات استثمار طويلة الأجل وارتباطات استثمار قصيرة الأجل.
2. تُعرف "تعبئة الموارد الأساسية من الغير" بأنها- التمويل الذي تقدمه جهات أخرى خارج المؤسسة أو ترتيبات المشاركة في تحمل المخاطر التي تدخل فيها المؤسسة على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة لصالح إحدى الجهات المتعاملة معها. ويُستبعد مبلغ 1300 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.
3. تشتمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على التمويل الخاص الذي تمت تعبئته من الغير من أجل شراكات بين القطاعين العام والخاص نتيجة لدور المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات التمويل المؤسسي للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتنويع عملياتها وإعادة هيكلتها، أو اجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.
4. عكس التقرير السنوي للسنة المالية 2020 متوسط الرصيد غير المسدد من التمويل قصير الأجل للسنوات المالية 2017-2019. ويستخدم التقرير السنوي للسنة المالية 2021 ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل للسنوات المالية 2017-2021. وفي التقرير السنوي للسنة المالية 2020، بلغت ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل المسجلة 6473 مليون دولار، لكن تم تعديل هذا الرقم إلى 6469 مليون دولار. ويشمل التمويل قصير الأجل: برنامج تمويل التجارة العالمية وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية.
5. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة. واعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2018، ولمواكبة التغيّر في المعايير المحاسبية التي تؤثر في طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة "Portfolio Exposure"، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلاً من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، تتعذر مقارنة استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 فصاعداً بشكل مباشر بالسنوات السابقة.
6. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2021

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2021

المجموع	12,474	%100.00

حسب الصناعات

الأسواق المالية	5,899	%47.29
الصحة والتعليم	1,321	%10.59
البنية التحتية	1,045	%8.38
الصناعات الزراعية والغابات	1,009	%8.09
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	992	%7.95
الصناعات التحويلية	833	%6.68
صناديق الاستثمار	636	%5.10
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	601	%4.82
الموارد الطبيعية[1]	138	%1.10

حسب المناطق

شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,830	%22.69
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,792	%22.39
أفريقيا جنوب الصحراء	2,435	%19.52
أوروبا وآسيا الوسطى	1,962	%15.73
جنوب آسيا	1,516	%12.15
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	928	%7.44
على الصعيد العالمي	12	%0.10

حسب المنتجات

القروض[2]	10,802	%86.60
أسهم رأس المال[3]	1,157	%9.28
الضمانات	475	%3.81
منتجات إدارة المخاطر	40	%0.32

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2021[4]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2021

المجموع	64,092	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	24,418	%38
البنية التحتية	9,981	%16
صناديق الاستثمار	6,246	%10
الصناعات التحويلية	4,341	%7
الصناعات الزراعية والغابات	4,082	%6
الصحة والتعليم	3,848	%6
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	3,767	%6
تمويل التجارة	3,098	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	2,720	%4
الموارد الطبيعية[1]	1,591	%2

حسب المناطق[5]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,490	%19
شرق آسيا والمحيط الهادئ	11,786	%18
أفريقيا جنوب الصحراء	11,221	%18
جنوب آسيا	10,004	%16
أوروبا وآسيا الوسطى	8,997	%14
على الصعيد العالمي	5,752	%9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3,840	%6

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في قطاعات النفط والغاز والتعدين.
2. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
3. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.
4. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
5. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

أكبر استثمارات قُطرية لمؤسسة التمويل الدولية[6]

في 30 يونيو/حزيران 2021 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان		إجمالي استثمارات المحفظة (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1	الهند	6,905	%10.77
2	الصين	4,745	%7.40
3	تركيا	4,436	%6.92
4	البرازيل	3,684	%5.75
5	جنوب أفريقيا	2,491	%3.89
6	نيجيريا	2,000	%3.12
7	كولومبيا	1,762	%2.75
8	فييتنام	1,665	%2.60
9	المكسيك	1,590	%2.48
10	إندونيسيا	1,527	%2.38

6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2021 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
A	215	7
B	5,421	130
C	153	24
الوساطة المالية[7]	14	0
الوساطة المالية-1	134	3
الوساطة المالية-2	4,673	102
الوساطة المالية -3	1,866	46
المجموع	**12,474**	**312**

7. تسري فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2021

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	244.0	%100

حسب المناطق

أفريقيا جنوب الصحراء	77.4	% 32
شرق آسيا والمحيط الهادئ	34.3	%14
أوروبا وآسيا الوسطى	33.1	%14
على الصعيد العالمي	30.4	%12
جنوب آسيا	23.5	%10
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	23.4	%10
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	21.8	%9

حسب مجالات العمل

الخدمات الاستشارية حسب الصناعات التي تغطيها المؤسسة	156.2	%64
مجموعة المؤسسات المالية	*56.4*	*%23*
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	*37.3*	*%15*
الخدمات الاستشارية للمعاملات	*36.0*	*%15*
البنية التحتية والموارد الطبيعية	*21.3*	*%9*
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	*5.2*	*%2*
العمل الاستشاري الإقليمي المتعلق بتهيئة الأسواق	59.4	%24
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	28.4	%12

تطبيق الإستراتيجية

في عام ليس كغيره من الأعوام، حققت المؤسسة نتائج مبهرة رغم الظروف الصعبة حيث قدَّمت مستويات قياسية من التمويل للجهات المتعاملة معها. والأهم من ذلك هو أن المؤسسة استخلصت الفرصة من رحم الأزمة بإعادة ترتيب أوضاعها لإحداث تأثير أكبر في السنوات المقبلة. وتركِّز المؤسسة الآن وأكثر من أي وقت مضى على خلق الوظائف وبناء المهارات وتطوير أسواق جديدة. وتشارك المؤسسة في وقت مبكر وبشكل أكثر استباقية لإتاحة فرص الاستثمار وإيجاد حلول للتحديات الإنمائية في القطاعات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية والإسكان ميسور التكلفة والأنشطة المناخية وغيرها. (انظر الصفحة 34 للاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل المؤسسة التمهيدي).

ومن الواضح أن القطاع الخاص أحد المُحرِّكات الرئيسية لتحقيق التعافي من آثار جائحة كورونا. وتعمل المؤسسة على إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإطلاق المزيد من استثمارات القطاع الخاص في وقت الحاجة هذه. وتقوم المؤسسة بالاستجابة بسرعة وعزم، ومساعدة الجهات المتعاملة معها على التغلُّب على الآثار المدمرة للجائحة، وإعادة بناء الأسواق، والحفاظ على الوظائف، وقيادة الجهود التي تُمكِّن من تحقيق تعافٍ أخضر وشامل للجميع وقادر على الصمود في مرحلة ما بعد الجائحة.

الارتقاء إلى مستوى الحدث

الهند

22
آراء الجهات المتعاملة مع المؤسسة: العمل معاً لتعظيم الأثر

24
آراء الموظفين: بناء القدرة على الصمود وإتاحة الفرص

26
الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود

34
إتاحة الفرص لاستثمارات جديدة من القطاع الخاص

38
تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التعافي من خلال التحوُّل الرقمي السريع

40
القيادة الفكرية

آراء الجهات المتعاملة مع المؤسسة

العمل معاً لتعظيم الأثر

بالتعاون الوثيق مع المؤسسة، حققت الجهات المتعاملة معها في مختلف أنحاء العالم نتائج أعمال ذات أثر إنمائي.

وفيما يلي بعض آراء هذه الجهات.

الائتمان المستدام لرواد الأعمال المحليين

"سيُمكِّننا تمويل المؤسسة المبتكر من توسيع نطاق دعمنا لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة في منغوليا مع الإسهام في الجهود الوطنية للخروج من أزمة جائحة كورونا".

– ألتانزول زوريغت، الرئيس التنفيذي لترانسكابيتال، وهي مؤسسة مالية غير مصرفية، منغوليا.

قراءة المزيد

إنتاج لقاحات كورونا محلياً

"نحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا للحصول على حزمة تمويل رتبتها المؤسسة. وتعمل فِرَق أسبن بلا كلل لإنتاج لقاح كورونا "جونسون آند جونسون" بالشكل الأمثل في مصنعنا في جكيبرها بجنوب أفريقيا، وذلك لخدمة القارة الأفريقية".

– ستيفن سعد من أسبن، أكبر شركة أدوية في أفريقيا، جنوب أفريقيا.

قراءة المزيد

فتح الأبواب أمام الطب الرقمي

"أتاحت أزمة جائحة كورونا لنا التحوُّل من تبني إستراتيجية تقليدية تقوم على النمو الخطي إلى اعتماد نموذج رقمي يمكنه النمو باطراد".

– كارلوس أوريانا، الرئيس التنفيذي لمركز سالا أونو لرعاية العيون، المكسيك.

قراءة المزيد

قوة الشراكات

"أفضل الشراكات هي التي تسترشد بهدف مشترك وتجربة لتعلُّم الأطراف معاً. ومن خلال الجمع بين خبرة وموارد مؤسسة روكفلر وما تتمتع به مؤسسة التمويل الدولية من تأثير عالمي، فإننا نُظهر قوة الشراكات في تحقيق أثر حقيقي".

– د. راجيف شاه رئيس مؤسسة روكفلر وشريك مؤسسة التمويل الدولية في مبادرة جديدة لتعبئة ما يصل إلى ملياري دولار من استثمارات القطاع الخاص في حلول الطاقة المتجددة المُوزَّعة المراعية للاعتبارات المناخية، عالمياً.

قراءة المزيد

حلول سلاسل التوريد للمحلات الصغيرة

"سهَّلت [تريد ديبو] كثيراً عليَّ تزويد متجري بالبضاعة التي أحتاجها دون أن أغادر مكاني. فهم يأتون إليَّ بالبضاعة مرة واحدة على الأقل أسبوعياً وأحياناً مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. وبالتالي، لم اضطر للذهاب إلى السوق كما أن أسعارهم جيدة".

– بلبسينغ تشيبويز، صاحبة محل في لاغوس، نيجيريا.

قراءة المزيد

بناء مؤسسة للأعمال في مجال الأنشطة المصرفية المستدامة

"أتاحت الأنشطة المصرفية الخضراء لنا فرصة فريدة لنكون أحد الرواد في سوق كانت غير متطوِّرة إلى حد كبير وكانت تفتقر إلى الخبرة في مجال التمويل الأخضر".

– أندري كرافيتس، رئيس مجلس إدارة أوكرغاسبنك، أوكرانيا.

قراءة المزيد

خدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات التي تدعم النساء

"لقد أدركنا تأثير خدمات النقل الآمن على تمكين النساء واستقلالهن مالياً. وتُمكِّن شركتنا واستثماراتنا في مجال التكنولوجيا الراكبات من القيام برحلات آمنة مع توفير فرص عمل مرنة وبأجور مجزية للسائقات".

– جيفري زلفر، الرئيس التنفيذي لشركة بايكمي، سري لانكا.

قراءة المزيد

جنوب أفريقيا

آراء الموظفين

بناء القدرة على الصمود وإتاحة الفرص

يتميَّز موظفو المؤسسة بتنوُّع مهاراتهم وخبراتهم وخلفياتهم على نحو رائع. لكنهم واجهوا هذا العام تحدياً مشتركاً: حاجتهم الشخصية إلى التصدي للجائحة مع مواصلة تنفيذ رسالة المؤسسة.

وفي إطار التطلُّع إلى المستقبل، يبحث موظفو المؤسسة عن طرق جديدة لدعم تحقيق تعافٍ قادر على الصمود. وفيما يلي بعض آرائهم.

شالابه

دلهي

تاندون

في الهند، أظهرت الاختبارات إصابة 65 موظفاً وأكثر من 400 من أفراد أسرهم بفيروس كورونا. ومع تعرُّض نظام الصحة الوطني لضغوط شديدة حيث بلغ معدل الإصابات الجديدة 400 ألف إصابة يومياً في ذروة الموجة الثانية، أنشأ فريق المؤسسة في الهند خطاً للمساعدة يعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لدعم بعضهم بعضا. وقدَّم مديرو الحالات المتطوعون المشورة للزملاء وأسرهم حول كيفية إجراء الاختبارات وطلب الرعاية الطبية. كما قاموا بتسهيل دخول المستشفيات وتقديم الدعم المنقِذ للحياة حتى بعد عودة الزملاء بسلام إلى منازلهم وتعافيهم.

ووسط كل هذا، واصل موظفونا في الهند الوفاء برسالة المؤسسة. وعن ذلك، قال شالابه تاندون المدير الإقليمي بالإنابة لشؤون منطقة جنوب آسيا في المؤسسة في ذلك الوقت "بالعمل معاً، تغلَّب الفريق على الحزن وألم الفراق الشديد لا لشيء إلا لمضاعفة جهوده لدعم الجهات المتعاملة مع المؤسسة في وقت حرج حقاً. وقد اتخذ عملنا معنىً جديداً، ليس فقط في مساعدة هذه الجهات على مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف، بل أيضا إعادة البناء لتحقيق تنمية مستدامة بحق".

زينب

واشنطن العاصمة

كانتور أوزينجي

تشغل زينب كانتور أوزينجي منصب مسؤول استثمار رئيسي في مؤسسة التمويل الدولية، ومقر عملها في واشنطن العاصمة، وقد قادت بلا هوادةٍ أو كل جهود تطوير منصة الصحة العامة في المؤسسة (انظر الصفحة 27)، ومبادرات العمل التمهيدي التي تركَّزت على بناء قدرات قطاع الرعاية الصحية على الصمود في البلدان النامية. تابعت زينب عن كثب، شأنها شأن كثيرٍ من زملائها، أحوال الأحبة في تركيا بلدها الأصلي، الذين أكدت نتائج الاختبارات إصابة بعضهم بفيروس كورونا في بداية الجائحة. وعلى الرغم من أيام العمل الطويلة والأنباء المثيرة للقلق الآتية من بلدها، فقد حافظت على تفاؤلها ونظرتها الإيجابية للمستقبل. وعن ذلك، تقول زينب: "إنني محظوظة للغاية أن تتاح لي هذه الفرصة. فقلة من الناس هم الذين تُتاح لهم فرصة أن يعملوا في أمرٍ على هذا القدر من الأهمية مثل مبادرة صحية عالمية جديدة لزيادة سبل الحصول على المنتجات والخدمات التي قد تكون حقاً الحد الفاصل بين الحياة والموت أثناء أي جائحة".

أحمد | القاهرة

عكاشة

أحمد عكاشة - مسؤول عمليات بمكتب مؤسسة التمويل الدولية بالقاهرة- رُزق بأول طفل له في مدينة تخضع لإجراءات إغلاق كامل. قال أحمد: "كان البقاء على قيد الحياة مع طفلٍ وليد في أثناء الجائحة أمرا بالغ الصعوبة. ويُشبِه الخروج معه من أجل تطعيماته الخروج خلال زمن الحرب مع كل الاحتياطيات التي كان يتعيَّن علينا اتخاذها".

وواصل أحمد عمله مع المؤسسة لمساعدة المؤسسات المالية في الشرق الأوسط على زيادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة. وظل متوقداً حماساً وملتهباً نشاطاً لعمله بعد أن أخبره أصحاب الشركات كيف أن النمو الناتج عن هذه القروض أدى إلى زيادة دخولهم وأتاح لهم الفرصة لإرسال أطفالهم إلى مدارس أفضل. وقال: "هذا هو التأثير الذي كنتُ أتطلع إليه حينما انضممت للعمل في مؤسسة التمويل الدولية".

ثاييس | ساو باولو

ميلو

انضمت ثاييس ميلو إلى فريق العمل التمهيدي لمشروعات البنية التحتية التابع لمؤسسة التمويل الدولية في البرازيل في يوليو/تموز 2020 في وقتٍ خلَّفت فيه الجائحة آثاراً شديدة. وقضت عامها الأول كله في العمل من منزلها في ساو باولو لم تقابل فيه أياً من زملائها الجدد في العمل وجها لوجه. ولكن من خلال الاستفادة القصوى من الاجتماعات الافتراضية عبر الإنترنت وغيرها من أدوات التكنولوجيا تعاونت هي وزملاؤها يوما بعد يوم. واستطاعوا تطبيق مبادرة جديدة للمؤسسة لمساندة المرافق البلدية للمياه، حيث أظهرت لها هذه التجربة جوهر ثقافة العمل في المؤسسة: "لسنا وحيدين. فنحن جزء من فريق".

لورينتز | داكار

نواتشوكو

قال لورينتز نواتشوكو -وهو مسؤول استثمار رئيسي للمؤسسة في داكار: "لقد سلطت الجائحة الضوء ثانية بالفعل على المعاناة التي يتحملها نحو نصف سكان العالم ممن لا تتوافر لديهم توصيلات الإنترنت عند مواجهة أوضاع يلزم فيها أطفالهم منازلهم مع إغلاق المدارس وغياب الفرص للتعلّم عبر الإنترنت".

ومن خلال العمل من بُعد، قضى معظم العام في العمل لمعالجة هذه المشكلة في توغو، إذ قام بتخطيط التمويل من أجل زيادة توصيلات الجيل الرابع وإتاحة اتصالات النطاق العريض دعماً للجهود الرامية لبلوغ هدف هذا البلد في أن يصبح المركز الرقمي الإقليمي لغرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ذهب إلى أبعد من ذلك في العمل من بُعد بإجراء بعثات افتراضية استطلاعية لتحديد الفرص المحتملة لبناء الترابط الشبكي في النيجر وتشاد. واعترضت طريق هذا السعي عقبات وعراقيل لكنها لم تثنِه عن عزمه. وقال: "إنني أُؤمن إيمانا قويا بدور مؤسسة التمويل الدولية في رفع كفاءة البنية التحتية في أفريقيا، لاسيما في الجانب الرقمي. هذه هي الأمور التي تحفزني على البقاء هنا".

مارغريت | واشنطن العاصمة

بيالاس

ينطبق الشيء نفسه على مارغريت بيالاس مسؤولة العمليات الأولى التي وجدت نفسها حبيسة العمل في واشنطن العاصمة لمدة 18 شهرا عاجزةً عن السفر. وسرعان ما استطاعت هي والزملاء في فريقها التكيف مع هذا الوضع بالعمل عبر الإنترنت لمساعدة البنوك في إثيوبيا والعراق والسودان وبلدان أسواق أخرى تعاني من تحديات على تحديد فرص جديدة للتمويل الرقمي. وقبل نهاية السنة المالية 2021، ساعَدَتْ في إطلاق برنامج لإتاحة 21 مليون يورو من أجل تمويل برنامج لدعم الأمن الغذائي في أفريقيا. ومن خلال الاستفادة القصوى من بيئة العمل الافتراضي الجديدة، أعد فريق المؤسسة هذا البرنامج بالاشتراك مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية في عام تعذَّر فيه عقد اجتماعات مباشرة وجها لوجه. قالت بيالاس: "عندما نظرنا في مسألة الأمن الغذائي الأفريقي، وجدنا أن عمل كل شيء عبر الإنترنت أتاح لنا دمج خبرات المؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والقطاع المالي في استجابة أكثر شمولاً مما كان ممكنا فيما مضى".

DANO
Cool Cow
GOLDEN MORN

تطبيق الإستراتيجية

الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود

تساعد مؤسسة التمويل الدولية البلدان على تحمل الآثار الاقتصادية المدمرة لجائحة كورونا، والتأهب من أجل مستقبل أكثر استدامة وشمولاً للجميع. وتُركِّز حزم استجابتنا على **أعمال الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود**، وذلك بغية تمكين القطاع الخاص من مواصلة عملياته والحفاظ على الوظائف والتخطيط من أجل أيام أفضل في المستقبل.

وتبني هذه المبادرات على مواطن قوة النهج التقليدية لإستراتيجيتي المؤسسة في عملنا (المؤسسة 1.0 و 2.0)، وتتضمن أيضا التسريع بوتيرة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة 3.0 (IFC 3.0) التي تسعى بخطى استباقية لتهيئة الأسواق وإعداد طائفة من الاستثمارات المُؤثِّرة في عالم ما بعد جائحة كورونا.

وفي هذا العام، رفعنا سقف إستراتيجية المؤسسة 3.0 إلى مستويات جديدة. فقد غيَّرت الجائحة نظرتنا إلى العالم وإلى استثماراتنا. **ووصلنا الآن إلى مدى أبعد من أي وقت مضى لإيجاد حلول لتحديات إنمائية جسيمة - لاتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة للارتقاء إلى مستوى الحدث.**

الإغاثة

حينما ظهرت الجائحة العالمية بكامل قوتها في مارس/آذار 2020، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية **صندوق تمويل سريع الصرف لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد** بقيمة 8 مليارات دولار، الذي قدَّم سيولةً تشتد الحاجة إليها ورأس المال العامل وتمويلا للتجارة لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها، لاسيما في الصناعات الأشد تضررا. وساهمت جهودنا في الاستجابة الأكبر لمجموعة البنك الدولي في مواجهة الأزمة لإنقاذ الأرواح وسبل كسب الرزق في البلدان المتعاملة معنا، والحيلولة دون انحسار المكاسب الإنمائية بسبب الجائحة.

يشكل تمويل التجارة أكبر مكون في صندوق التمويل سريع الصرف لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد حتى الآن. وتساعد أنشطة المؤسسة في مجال **تمويل التجارة** على الحد من المخاطر التي تواجهها البنوك في خضم ظروف صعبة حتى يستمر تدفق واردات السلع الحيوية وتستطيع الشركات المحلية مواصلة التصدير إلى الأسواق العالمية. وجاءت مساندتنا لتمويل التجارة في وقت عصيب في اليمن، ذلك البلد الذي كان يعاني بالفعل من أسوأ أزمة إنسانية في العالم قبل ظهور جائحة كورونا. وعطَّلت الجائحة سلاسل الإمداد العالمية والإنتاج على نحوٍ أفضى إلى إضعاف أنشطة الأعمال. ويساعد تسهيل تمويل التجارة المقدم من المؤسسة بنك الكريمي الإسلامي على زيادة واردات السلع الحيوية التي تساهم في تخفيف وطأة الفقر وتحفيز النمو في هذا البلد.

وفي هذا العام، قمنا بتوسيع صندوق التمويل سريع الصرف لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد بإضافة **برنامج قاعدة الهرم** الذي تبلغ تكلفته 400 مليون دولار. ويُقدِّم هذا البرنامج دعماً إضافياً لمقدمي الخدمات المالية الذين يخدمون بعض قطاعات الاقتصاد الأكثر تضررا من الجائحة، مثل منشآت الأعمال الصغيرة والمنشآت المملوكة لنساء والمشروعات غير الرسمية والأسر منخفضة الدخل.

وتأتي **منصة المؤسسة للصحة العالمية** بتمويل قدره 4 مليارات دولار لتكملة هذه الجهود من أجل الإغاثة. وتتخذ استثماراتها العديد من الأشكال لكنها جميعاً تُركِّز على زيادة إمدادات الشركات المحلية من الأجهزة والخدمات الطبية الحيوية مثل كمامات الوجه، وأجهزة التنفس، وأدوات الاختبار، واللقاحات. ويشكل الصندوق الأفريقي لتوفير الأجهزة الطبية إحدى المبادرات التي مولتها المنصة. ومن خلال العمل الوثيق مع البنوك الشريكة للمؤسسة، تساعد المنصة مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأفارقة الأصغر على استيراد أحدث مبتكرات التكنولوجيا الطبية اللازمة لتحسين جودة الرعاية.

انطلاقاً من إدراك الأهمية البالغة للقاحات والحصول المنصف عليها لجهود الإغاثة والتعافي القادر على الصمود، ارتبطت منصة الصحة العالمية التابعة للمؤسسة أيضا بتقديم 1.2 مليار دولار لتوسيع نطاق قدرات تصنيع اللقاحات بما في ذلك في أفريقيا. ولدعم تطوير اللقاحات من أجل البلدان الأفريقية، قدَّمت المؤسسة بالاشتراك مع بروباركو التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية، والمؤسسة الأمريكية الدولية لتمويل التنمية (DFC) حزمة تمويل طويل الأجل بقيمة 600 مليون يورو لشركة أسبن فارماكير القابضة، وهي شركة رائدة لصناعة الدواء في جنوب أفريقيا تؤدي دورا رئيسيا في إنتاج أدوية علاج فيروس كورونا واللقاحات الواقية منه في القارة الأفريقية. وكان هذا أكبر استثمار في الرعاية الصحية وتعبئة للتمويل من الغير قادته المؤسسة على مستوى العالم حتى الآن.

وقادت المؤسسة أيضا استثمارا بقيمة 250 مليون دولار في وقت عصيب لحساب **سيبو باسيفيك إير**، وهي من أكبر شركات الطيران المحلية في الفلبين. وقدَّمت مؤسسة التمويل الدولية، وصندوق آسيا الصاعدة التابع لها، وإنديغو بارتنرز -وهي شركة متخصصة للاستثمار المباشر في الأسهم- استثماراً مشتركاً في السندات القابلة للتحول إلى أسهم عادية في شركة الطيران منخفض التكلفة، الأمر الذي ساعد على استمرار الرحلات الجوية ميسورة التكلفة في دولة جزرية لا يستطيع النقل البحري فيها وحده تلبية احتياجات الترابط لنقل الناس والسلع والخدمات. وسيضمن هذا الاستثمار استدامة عمليات شركة الطيران بعد زوال الجائحة. وهذا الاستثمار مثال لدور مؤسسة التمويل الدولية في تقديم رأس المال الصبور وقدرتها على الإسهام في الاستثمارات الأكبر في حقوق الملكية حينما تقترن بتعبئة رؤوس الأموال من الغير.

إعادة الهيكلة

تُركِّز حزم استجابتنا في مواجهة الجائحة أيضا على الحفاظ على الأسواق حتى يتمكَّن القطاع الخاص من الاستمرار في الاضطلاع بدوره الأساسي في التنمية.

ويستلزم هذا تركيزا ذا شقين: فمن ناحية تقوية المركز المالي للمؤسسات المالية وقدرتها على تسوية القروض المتعثرة بكفاءة، ومساعدتها على إنعاش أنشطتها الإقراضية، ومن ناحية أخرى تقديم تمويل متخصص طويل الأجل لحماية الشركات التي تمتلك مقومات البقاء وتواجه صعوبات في مجال السيولة وإعادة هيكلتها.

وفي جانب المؤسسات المالية، نساعد على تهيئة أسواق كبيرة تعمل بكفاءة لتسوية مشكلات الأصول المتعثرة في العديد من البلدان- وهي استجابة لزيادة القروض المتعثرة التي تُنذِر بتعريض الاستقرار المالي للخطر، وتقويض إمكانية الحصول على الائتمان بتكلفة ميسورة. ففي الهند، حيث تتوقع الأجهزة الحكومية أن تصل القروض المتعثرة إلى 200 مليار دولار هذا العام، أطلق هذا النهج شراكة جديدة يطلق عليها **صندوق جيه. سي. فلاورز للفرص في الهند** بين جيه. سي. فلاورز - وهي شركة استثمار عالمية-، وإيت كابيتال مانجمنت وهي شريك محلي. وساعد استثمار لمؤسسة التمويل الدولية تصل قيمته إلى 100 مليون دولار على إنشاء هذا الصندوق الذي يعد أول منصة متخصصة في البلاد لمعالجة الأصول المتعثرة متوسطة الحجم - وهو قطاع من السوق لم يكن يحصل على خدمات كافية حتى الآن.

وتساعد الاستثمارات المتخصصة لإعادة الهيكلة أيضا على إبقاء الأسواق مفتوحة في الأوقات العصيبة. وقامت مؤسسة التمويل الدولية بدور مستثمر رئيسي في إصدار سندات بقيمة 620 مليون دولار لشركة ليكويد تيليكوميونيكيشن هولدنغز-وهي مؤسسة أفريقية رائدة لتقديم خدمات اتصالات النطاق العريض كانت تحتاج إلى إعادة تمويل ديونها القائمة. وساعد استثمارنا بمبلغ 100 مليون دولار على تعبئة 520 مليون دولار أخرى من مستثمرين آخرين فأتاح المجال لرأس مال الشركة لاستثمار المزيد في توسيع إتاحة خدمات اتصالات النطاق العريض وإرساء أساس سليم لتعاف أسرع وأكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات في أفريقيا.

التركيز على الشمول

لقد كان فقراء العالم أشد الفئات تضررا من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

وكان كثيرٌ من المشروعات الصغرى والأسر محدودة الدخل تعاني من صعوبات في الحصول على الائتمان قبل الجائحة. وهي تواجه الآن ضغوطا أشد بكثير في ظروف تكتنفها حالة من عدم اليقين وتحفها المخاطر. وقد عزَّز هذا من أهمية المؤسسات المالية المتخصصة التي تخدم هذه الشريحة من السوق مثل **بنك لابو للتمويل الأصغر في نيجيريا**.

وبنك لابو من الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية منذ وقت طويل، وهو أكبر مؤسسة للإقراض الأصغر في البلاد، إذ يبلغ عدد المقترضين منها 800 ألف، معظمهم من رائدات الأعمال، تتركَّز أعمالهم في الاقتصاد غير الرسمي ويأخذون قروضا قيمتها 300 دولار أو أقل. وهوى الكثير من هذه المنشآت في غمار أزمة عميقة نتيجة للإغلاق العام في الفترة الأخيرة. وفي مواجهة هذه الأوضاع، اضطر بنك لابو للتمويل الأصغر إلى إغلاق كثير من فروعه التي تزيد على 500 فرع في أنحاء البلاد بصورة مؤقتة، وتعليق مدفوعات سداد الدين لمعظم المقترضين منه لمدة 60 يوما.

ومن خلال برنامج قاعدة الهرم، قدمت المؤسسة قرضا بالعملة المحلية تعادل قيمته 8 ملايين دولار لمساعدة المقترضين من بنك لابو على الانتعاش. ومع عودة جميع فروع بنك لابو الآن للعمل بكامل طاقتها، يُركز البنك الآن على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين لا يحصلون على خدمات كافية من البنوك الأكبر.

التركيز على رأس المال البشري: التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع

على الرغم من التداعيات الشديدة التي خلَّفتها التحديات الصحية والاقتصادية والمناخية العالمية غير المسبوقة التي عصفت بنا هذا العام، فإنها أتاحت للبلدان فرصة فريدة لإعادة التفكير في المستقبل في سياق هذه التحديات مع تقوية العزم على تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل يتسم بالاستدامة.

وفي صميم هذا النهج، تأتي **التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع** — وهي إستراتيجية جديدة لمجموعة البنك الدولي للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الناس والكوكب والاقتصاد على نحوٍ متكامل مُصمَّمٍ بما يلائم الاحتياجات الخاصة لكل بلد. إذ إن التعافي الذي يغفل هذه العلاقات المترابطة لن يُمكِّن البلدان والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص من إرساء الأسس اللازمة للتصدي على نحو كافٍ للتحديات المعقدة التي يواجهونها اليوم. ومن خلال إستراتيجية التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، تقوم المؤسسة بدور رئيسي في نهج مجموعة البنك الدولي لربط هذه الخيوط العديدة معاً بزيادة دور القطاع الخاص في التغلب على التحديات الحقيقية التي تواجهها عملية التنمية، والتي تفاقمت بسبب الجائحة العالمية.

ومن خلال النظر إلى عملياتنا من منظور نهج التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع تستطيع المؤسسة تعبئة رأس المال الخاص لاغتنام الفرص السانحة للتعافي وإطلاق العنان لخلق الوظائف. وبالجمع بين الطائفة المتنوعة من الأدوات التي تتضمَّن إستراتيجية المؤسسة 3.0 مثل برنامج العمل التمهيدي، والخدمات الاستشارية، وكذلك منصاتنا للتخفيف من الخدمات ولتعبئة التمويل من الغير يمكننا تغيير الطريقة التي نعمل بها في القطاعات الرئيسية. وإننا نعمل الآن على نحو استباقي أوسع من ذي قبل لمساعدة البلدان على تهيئة الأسواق والتشجيع على تدعيم مشاركة القطاع الخاص.

ويشمل نهج المؤسسة تركيزا رئيسيا على **رأس المال البشري**، وهو المجال الذي تهدِّد فيه الجائحة بضياع عقود من المكاسب التي تحقَّقت بشق الأنفس، لاسيما للنساء والفتيات، وغيرهن من الفئات الأكثر احتياجاً. ومن بين مجالات تركيزنا الرئيسية:

- *الرعاية الصحية*، حيث أنشأنا نماذج تمويل جديدة مبتكرة، مثل منصة الصحة العالمية، وقمنا بتبسيط الإجراءات لضمان سرعة الاستجابة، وفي الوقت نفسه أيضا حشْد الشركاء للعمل معا من أجل تلبية المتطلبات الصحية التي أفرزتها جائحة اليوم، والتأهب لمواجهة الأزمات في المستقبل ببناء أنظمة صحية أكثر قوة وقدرة على الصمود في وجه الصدمات.

- *الإسكان*، حيث نتبع نهجاً تحفيزيا متكاملا لتلبية طلب الفئات ذات الدخل المحدود في الحصول على مساكن ميسورة التكلفة وتسريع وتيرة التحول إلى المباني/ القروض العقارية الخضراء.

- *التعليم*، حيث نساعد الجامعات على تسريع خطى تحولها الرقمي للوصول إلى الطلاب عبر الإنترنت على نحوٍ يساعد على بناء مهاراتهم اللازمة للمستقبل.

فيتنام

التعافي القادر على الصمود

مع استمرار جهودنا لمواجهة الأزمة، من الضروري النظر إلى مستقبل ما بعد الجائحة لتخيُّل العالم الذي نريد العيش فيه، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم هذه الرؤية. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، يقتضي ذلك تركيزاً قوياً على المناخ وإيجاد دور أقوي للقطاع الخاص في تحقيق تعافٍ يستند إلى التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.

ويدرك نهج المؤسسة ضرورة خلق روابط بين الاستدامة والشمول والنمو الاقتصادي. ويأتي على رأس قائمة أولوياتنا: تغير المناخ، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، والإسكان ميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، وعملنا في البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. وسنواصل في المستقبل تسخير كل جهودنا لتحقيق إنجازات في هذه المجالات.

لقد جعلتنا الجائحة ننظر إلى استثماراتنا في مجال **الرعاية الصحية** من منظور مختلف، حيث أعدنا التفكير في نهجنا، وخطونا خطوات أكثر جرأةً، وأصبحنا أكثر تركيزا على المستقبل. وتضمَّن هذا عدم الاكتفاء بمجرد زيادة إمكانية الحصول على المستلزمات والخدمات الصحية: فنحن نتحدث عن بناء القدرات. إننا نقوم بجمع الأطراف الفاعلة معا، ونعمل لإيجاد حلول لبناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود في وجه جائحة كورونا وما بعدها.

قبل الجائحة، كان عمل مؤسسة التمويل الدولية في قطاع الرعاية الصحية يتركَّز على معالجة الأمراض المزمنة وما يتصل بها من منتجات وخدمات. ولكننا الآن نُركِّز على المنتجات والخدمات الحيوية المتصلة بالجائحة، مثل اللقاحات، والمستحضرات الدوائية، وأجهزة التشخيص، ومولدات الأكسجين، وشبكات التوزيع، والصحة الرقمية. ويجب معالجة فجوات السوق الأكبر لبناء قدرة الأنظمة الصحية على الصمود في الأمد الطويل، بما في ذلك تحسين قدرات الإنتاج والتوزيع المحلية، وتدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص. وتساند **واجهات برمجة التطبيقات في كل مكان**، وهي إحدى مبادرات عملنا التمهيدي، الفرص المتاحة لبناء قدرات تصنيع المادة الدوائية الفاعلة المستخدمة في تصنيع المنتجات في ستة بلدان على سبيل التجريب: بنغلادش والبرازيل وكينيا والمكسيك والفلبين وجنوب أفريقيا. (انظر الصفحة 34 للمزيد من المعلومات عن العمل التمهيدي).

ويعتمد عملنا على قدرتنا على حشد شراكات قوية. وقدَّمت مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع بروباركو ذراع تمويل القطاع الخاص التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية، والمؤسسة الأمريكية الدولية لتمويل التنمية ارتباطا استثماريا لتوفير حزمة تمويل بقيمة 600 مليون يورو لمساعدة شركة **أسبن فارماكير القابضة** على إعادة تمويل ديونها الحالية، وتقوية المركز المالي للشركة، ومساندة العمليات، ومنها إنتاج اللقاحات، وغيرها من أدوية علاج

تكثيف العمل المناخي

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تعزيز دورها في **خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ**.

وفي هذا العام، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل قدره 4 مليارات دولار للمشروعات المناخية تُمثِّل 32% من ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص.

وفي الفترة من نهاية السنة المالية 2021 وحتى السنة المالية 2025، تعهَّدت المؤسسة بزيادة استثماراتها المناخية لحسابها الخاص إلى 35% في المتوسط من 30% في السنة المالية 2020. وتسعى المؤسسة إلى مواءمة 85% من استثماراتها المباشرة الجديدة مع أهداف اتفاق باريس ابتداء من السنة المالية 2021، و100% من هذه الاستثمارات ابتداء من السنة المالية 2026. كما تعكف على وضع منهجية بالاشتراك مع بنوك أخرى للتنمية متعددة الأطراف لتقييم مواءمة الاستثمارات في المؤسسات والصناديق المالية مع أهداف اتفاق باريس.

نافذة القطاع الخاص المشتركة بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار: إزالة المخاطر في المشروعات واجتذاب التمويل التجاري

أُطلِقت **نافذة القطاع الخاص المشتركة بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار** في عام 2017 لمساندة تنمية القطاع الخاص وخلق الوظائف في البلدان الأشد فقرا والأكثر هشاشة. كما تساعد النافذة على الحد من المخاطر. وهي تُمكِّن مجموعة البنك الدولي من الاستفادة من الخبرات والأدوات المتاحة في مختلف مؤسساتها الأعضاء: البنك الدولي وإصلاحاته المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاعات، واستثمارات مؤسسة التمويل الدولية، وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ويجري استخدام هذه النافذة في المؤسسة الدولية للتنمية من خلال أربعة برامج، ثلاثة منها تديرها مؤسسة التمويل الدولية:

- **برنامج تخفيف المخاطر** لتقديم ضمانات على أساس مشروعات بعينها دون تعويض سيادي لاجتذاب الاستثمارات الخاصة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية.

- **برنامج التمويل بالعملة المحلية** لتقديم استثمارات طويلة الأجل بالعملة المحلية من خلال مؤسسة التمويل الدولية في بلدانٍ أسواق رأس المال فيها غير متطورة، وحلول السوق ليست متاحة بدرجة كافية.

- **برنامج التمويل المختلط** لمزج المساندة المقدمة من نافذة القطاع الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية مع الاستثمارات الرائدة لمؤسسة التمويل الدولية في قطاعات ذات تأثير إنمائي كبير، منها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية، والصحة والتعليم والإسكان ميسور التكلفة والبنية التحتية وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيُّف معها.

- **برنامج التسهيلات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار** لتوسيع نطاق تغطية ضمانات الوكالة من خلال تقاسم الخسارة الأولى ومشاركة المخاطر الشبيهة بإعادة التأمين، وتتولى الوكالة إدارة هذا البرنامج.

منذ إنشاء نافذة القطاع الخاص، تمت الموافقة على ما يزيد قليلاً عن 1.6 مليار دولار من النافذة لمساندة مشروعات عالية التأثير تمهد السبيل إلى استثمارات تربو قيمتها على 3 مليارات دولار. ويجري استخدام قرابة 50% من هذه الموارد في دول تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. ففي بلدان منطقة الساحل الأفريقي، على سبيل المثال، ساعدت نافذة القطاع الخاص على النهوض بسلاسل القيمة الإقليمية وتسهيل الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وتُظهِر المجموعة القوية من المشروعات الجاهزة للتمويل والطلب عليها الدور المهم للنافذة في تمكين المشروعات عالية التأثير التي لم تكن لتحدث لولا هذه النافذة. ففي مواجهة أزمة كورونا على سبيل المثال، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع شركاء في أفريقيا لتقوية أنظمة الرعاية الصحية، ودعم قدرات التشخيص، وتقديم التمويل للأجهزة الطبية وتحسين جودة الرعاية في المنطقة، والاستفادة من برنامج التمويل المختلط. وفي نيبال، استثمرت المؤسسة من خلال نافذة القطاع الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية في **صندوق دولما الثاني للتأثير** للمساعدة على توفير التمويل اللازم لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي محرك رئيسي للنمو يُقدم أكثر من 60% من الوظائف في البلاد. وتساند النافذة أيضا برنامج قاعدة الهرم لمؤسسة التمويل الدولية في مجال مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم ما يصل إلى 80 مليون دولار من خلال ضمانات الخسارة الأولى من برنامج التمويل المختلط.

ولا تزال المساندة المُقدَّمة من المؤسسة الدولية للتنمية بالغة الأهمية لتلبية احتياجات التمويل التي كانت مرتفعة حتى قبل جائحة كورونا. وستركِّز العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية على محور "إعادة البناء على نحو أفضل من الأزمة: نحو مستقبلٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع".

فيروس كورونا في الأسواق الأفريقية والصاعدة. وتؤدي أسبن دورا رئيسيا في إنتاج أدوية العلاج واللقاحات في القارة الأفريقية.

لقد خلَّفت الجائحة آثارا على النساء والفتيات أكثر من غيرهن. وسيتطلب التعافي الشامل للجميع إتاحة فرص للقطاع الخاص لتحقيق التكافؤ في الوصول إلى الفرص الاقتصادية للجميع في مختلف المناطق والقطاعات. وتعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها لمعالجة أوجه عدم المساواة المرتبطة بالجائحة في مجالات مثل الشمول المالي، ورعاية الأطفال، والتوظيف، والعنف المبني على نوع الجنس، والحلول الرقمية، وريادة الأعمال. ونقوم بتحديد أجندة العمل للمستقبل استناداً إلى بحوث مثل "النساء والتجارة الإلكترونية في أفريقيا"، وهي دراسة خلصت إلى أن قطاع التجارة الإلكترونية الناشئ في القارة الأفريقية قد ينمو بمقدار نحو 15 مليار دولار بحلول عام 2030 إذا استطاعت النساء الوصول إلى درجة التكافؤ مع الرجال من حيث المبيعات الإلكترونية عبر الإنترنت. وتساند استثماراتنا أيضا إعطاء أولوية لاحتياجات النساء والفتيات. وقدَّمت المؤسسة بالاشتراك مع **بنكو لاهيبوتيكاريا** في بنما والشركة التابعة له في السلفادور 50 مليون دولار لزيادة إمكانية الحصول على التمويل العقاري للبنميين والسلفادوريين الذين يعانون من محدودية سبل الوصول إلى مؤسسات الإقراض التجاري. وسيكون قرابة نصف هذا الاستثمار مُوجَّهاً لخدمة النساء بمساندة الأسر التي تعولها نساء.

تطبيق الإستراتيجية

الإغاثة وإعادة الهيكلة
والتعافي القادر على الصمود

تُشكِّل زيادة الاستثمارات في حلول **الأعمال المراعية لاعتبارات المناخ** والتقنيات الناشئة الأساس لتحقيق تعافٍ قادر على الصمود. ويتضمَّن هذا التركيز على الطاقة المتجددة الذي يساند التحولات في مجال الطاقة في البلدان التي لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على الفحم، مثل فييتنام التي تحصل في الوقت الحالي على أقل من 1% من طاقتها المُركَّبة لتوليد الكهرباء من الرياح على الرغم من امتلاكها إمكانيات هائلة لتحقيق المزيد. وفي هذا العام، قدَّمت مؤسسة التمويل الدولية إلى **شركة ثوان بنه لطاقة الرياح** -وهي إحدى الجهات المحلية الراعية- حزمة تمويل مُقوَّمة بالدولار وقيمتها 57 مليون دولار لمدة 12 عاما إلى اثنتين من المحطات الجديدة تبلغ قدرتهما على توليد الكهرباء مجتمعتين 54.2 ميجاواط. وستساعد مشروعات طاقة الرياح الجديدة فييتنام على تحقيق هدفيها المتعلقين بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 9% بحلول عام 2030، والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ويتسم بالاستدامة والشمول.

وعلى نطاق أوسع، دخلت المؤسسة أيضا في شراكة مع **ذي إنجين** -وهي شركة لرأس المال المغامر أسَّسها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لتحديد حلول التكنولوجيا المبتكرة لبعض من أشد تحديات عالم اليوم إلحاحا في الأسواق الصاعدة وتوسيع نطاق استخدامها. وتُركِّز الشركة على الشركات الناشئة "ذات التكنولوجيا المتطورة" التي تهدف إلى إيجاد اكتشافات متقدمة ذات إمكانيات هائلة في الرعاية الصحية والمناخ والطاقة والمجالات الأخرى، وتسويقها تجاريا. وتستثمر المؤسسة 20 مليون دولار في الصندوق الجديد لشركة ذي إنجين الذي يهدف إلى تحقيق جملة أمور منها: إيجاد حلول تقنية عالمية للوقاية من الأمراض، وتوفير الطاقة النظيفة في المجتمعات المحلية غير المتصلة بالشبكة العامة، وخفض انبعاثات الكربون. ويأتي هذا بالإضافة إلى استثمارات سابقة تهدف إلى تيسير تطبيق تقنيات جديدة للحد من الانبعاثات الكربونية في عملية إنتاج الصلب، وفحص المياه المستعملة البلدية لرصد أي علامات مبكرة على تفشِّي الأمراض، والمبادرة لتشخيص المرضى بالملاريا وغيرها من الأمراض المعدية بدون المعدات المختبرية، واستخدام تطبيق للهاتف المحمول في تتبُّع بيانات الأمراض بصورة آنية.

الاستثمار في أسهم رأس المال: عامل أساسي في التنمية

الاستثمار في أسهم رأس المال هو ركيزة هيكل رأس المال في أي شركة، إذ إنه يُمثِّل القاعدة القوية اللازمة لطرح المنتجات في السوق، وتوليد العائدات، وخلق الوظائف. لكن الجائحة قلصت بشدة تدفقات الاستثمار الأجنبي والمحلي والاستثمارات في أسهم رأس المال في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وقد كانت الاستثمارات في أسهم رأس المال عنصرا رئيسيا في الأدلة التوجيهية الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية على مر السنين لكن أهميتها ازدادت في السياق الراهن لتقديم رأس المال المغامر ودعم منشآت الأعمال المستدامة، ومساعدتها على التعافي والنمو في المستقبل.

ومع التأكيد دوما على الأثر الإنمائي وكذلك العوائد المالية، يتخذ نهجنا في الاستثمار في أسهم رأس المال شكلين:

- **الاستثمارات المباشرة لاقتناء حصص أقلية في الشركات والمؤسسات المالية.** وأحد الأمثلة في هذا الصدد هو استثمار 16.5 مليون دولار هذا العام في الشركة الهندية الرائدة في مجال الأعمال التشخيصية والبحوث الوراثية **ميدجينومي** التي عززت إمكانية الحصول على المواد اللازمة لفحوص الإصابة بفيروس كورونا ومساندة البحوث لتحسين فهم الفيروس ومواجهة الجوائح في المستقبل.

قوة تعبئة الموارد من الغير

إن تعبئة الموارد من الغير مُكوِّن حيوي من مكونات إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية وما تقدمه سنوياً من خدمات ومنتجات للجهات المتعاملة معها. إنه مجالٌ تراودنا فيه طموحات عالية: نسعى في المستقبل إلى تعبئة دولارين من الغير مقابل كل دولار نستثمره لحسابنا الخاص.

وفي السنة المالية 2021، اجتذبت المؤسسة أكثر من 10.8 مليارات دولار من مؤسسات مالية أخرى لتقديم تمويل إضافي للمقترضين إلى جانب الاستثمارات لحسابها الخاص. وتعزِّز هذه الجهود لتعبئة التمويل من الغير أثر عمل المؤسسة من خلال ربط الشركات والأسواق التي تعاني نقص الخدمات بمصادر تمويل جديدة وتوجيه نسبة أكبر من رأس المال العالمي إلى الأولويات الإنمائية الرئيسية.

ومن أجل تعزيز الموارد التي تتم تعبئتها من الغير في المستقبل، نعكف على إعداد منصات مبتكرة للاستثمار المشترك للوصول إلى شركاء جدد. وستبني هذه المنصات على الدروس المستفادة من الأدوات الحالية مثل **البرنامج الموجه لمحفظة الإقراض المشترك وشركة إدارة الأصول** التي استطاعت مجتمعةً تعبئة ما يربو على 20 مليار دولار في الأعوام الأخيرة، معظمها من المؤسسات الاستثمارية. وعلى مر السنين، استطعنا ضم بنوك تجارية، ومديري صناديق استثمار، ومستثمرين يسعون لإحداث تأثير إيجابي، وشركات تأمين إلى منصاتنا.

شركة أدوية الحكمة-هي شركة متعددة الجنسيات للصناعات الدوائية، وإحدى الجهات المتعاملة حاليا مع مؤسسة التمويل الدولية- وقد تواصلت مع المؤسسة في عام 2020 طالبةً دعما سريعا للاستمرار في تقديم شحنات الأدوية في الوقت المناسب في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستجابةً لهذا الطلب، قدَّمت المؤسسة وشركاؤها حزمة تمويل بقيمة 200 مليون دولار في وقت قياسي.

ولتلبية الاحتياجات العاجلة لشركة الحكمة، استخدمت المؤسسة مجموعتين من شركاء التعبئة: مؤسسات استثمارية وشركات تأمين. واستخدمت المؤسسة أموال المؤسسات الاستثمارية المتاحة بالفعل في إطار البرنامج الموجه لمحفظة الإقراض المشترك، وقدَّمت أيضا شركات التأمين للجهة المتعاملة مع المؤسسة. واستطاعت شركات التأمين الاستجابة على وجه السرعة وضمان تغطية بعض قروض مؤسسة التمويل الدولية، الأمر الذي مكَّننا من تقديم استثمار أكبر من حسابنا الخاص.

وقامت مؤسسة التمويل الدولية أيضا بتعبئة أموال لتوسيع نطاق الأنشطة الإقراضية **لبنك كيه سي بي كينيا** لمنشآت الأعمال المراعية لاعتبارات المناخ ودعم المنشآت الأصغر، لاسيما تلك المملوكة لنساء. وستُعزِّز حزمة تمويلنا بقيمة 150 مليون دولار قاعدة رأس المال لبنك كيه سي بي كينيا وتمكنه من تمويل المشروعات ومنشآت الأعمال المؤهلة التي يواجه كثير منها تحديات مرتبطة بجائحة كورونا. ومن هذا التمويل البالغ 150 مليون دولار، أسهمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 101.8 مليون دولار وعبَّأت 22 مليون دولار من مؤسسة BIO البلجيكية و15 مليون دولار من صندوق سند، و11.3 مليون دولار من سيمبيوتكس، وهي منصة للوصول إلى السوق من أجل الاستثمار المؤثِّر.

• **الاستثمارات غير المباشرة من خلال صناديق أسهم رأس المال المباشر ورأس المال المغامر**. ويهدف ارتباط هذا العام بمبلغ 3 ملايين دولار للاستثمار في **مؤسسة سافانا** -وهي صندوق رائد للاستثمار الأولي في قطاع التكنولوجيا- إلى تمويل الشركات الناشئة في أنحاء المنطقة مع التركيز على مساندة رائدات الأعمال وشركات التكنولوجيا الإحلالية في القطاعات عالية النمو مثل التكنولوجيا المالية والتعليم والخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية والرعاية الصحية والتكنولوجيا الزراعية.

ولتلبية الاحتياجات المتزايدة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتعزيز كوادر موظفيها من خبراء أسهم رأس المال لتوسيع قدراتها في التنفيذ، وتساند الشركات التي تستثمر فيها المؤسسة خلال دورة حياتها بمجموعة متنوعة من الأعضاء في مجلس الإدارة ومختلف أشكال المشورة والعمليات للارتقاء بأداء أعمالها. وبفضل مكاتبها في قرابة 100 بلد، ومعارفها الغنية الخاصة بالبلدان والصناعات، وقدراتها الواسعة في التعبئة، تجد مؤسسة التمويل الدولية نفسها في وضع جيد يُمكِّنها من المساعدة على زيادة تدفقات استثمارات أسهم رأس المال في طائفة متنوعة من الأسواق التي يواجه كثير منها فيما يعتقد تحديات جسيمة.

غانا

إتاحة الفرص لاستثمارات جديدة من القطاع الخاص

تمثل أحد أهم التدابير التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية في مواجهة الجائحة في تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجيتها 3.0 لإتاحة الفرص وتهيئة الأسواق التي ستجتذب استثمارات رأس المال على نطاق أوسع. وأحد المكونات الرئيسية لهذه الإستراتيجية هو التوسيع المتواصل والسريع لموارد وأعمال **برنامجنا للعمل التمهيدي** من أجل إطلاق العنان لفرص استثمارية جديدة.

ويتسم برنامجنا للعمل التمهيدي بالوضوح والبساطة ولكنه ينطوي على تحديات: إننا نُركِّز بشدة على إيجاد حلول مبدعة قابلة للتعميم لبعض من أشد المشكلات الإنمائية في العالم. وتتيح المؤسسة مجموعة من فرص ومشروعات القطاع الخاص التي لها رؤية واضحة في الاستثمار، والتي يمكن بعدئذ مساندتها من خلال ما تقدمه المؤسسة وشركاؤها من تمويل وتدابير لتخفيف المخاطر وخدمات تعبئة للموارد من الغير من أجل تحويل هذه الفرص إلى استثمارات مُؤثِّرة.

وقد بدأ توسيع نهج المؤسسة في العمل التمهيدي وتفعيله بشكل رسمي في أواخر 2019 وبحلول يونيو/حزيران 2020 بلغت قيمة مشروعاتنا في إطار العمل التمهيدي -وهي الاستثمارات المحتملة التي نهدف إلى تهيئتها خلال السنوات الخمس القادمة- ما يُقدَّر بنحو 5 مليارات دولار. وفي العام الماضي، زادت مجموعة المشروعات الجاهزة للتمويل بمقدار ثلاثة أضعاف، وأدَّت إلى إيجاد استثمار محتمل لحسابها الخاص بقيمة 16.4 مليار دولار من أكثر من 300 مبادرة منفصلة. وبنهاية السنة المالية 2021، كان نحو 50% من مشروعاتنا في إطار هذا النهج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات، و20% في البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات. وتُظهِر مجموعة المشروعات الجاهزة للإعداد أيضا الأهداف المناخية لمؤسسة التمويل الدولية، إذ إن نسبة 29% منها تتضمن مكوِّنا للعمل المناخي.

وقد تيسَّرت هذه الإنجازات بفضل جهود أكثر من 280 من خبرائنا في مجال العمل التمهيدي المتفانين الذين تم تعيينهم والاستعانة بهم بشكل افتراضي خلال الثمانية عشر شهرا الماضية. وعلى القدر نفسه من الأهمية، كانت مساهمات موظفين آخرين من مختلف إدارات المؤسسة، وكذلك التعاون الأساسي مع البنك الدولي. وطبَّقت المؤسستان معا مجموعة متنوعة من الأدلة التوجيهية للعمل التمهيدي التي تشتمل على تغيير الأطر التنظيمية والسياسات، ووضع المعايير، وإسداء المشورة للمتعاملين معهما، وإعداد المشروعات وتطويرها، والمشورة بشأن المعاملات في مجموعة متنوعة من علاقات الترابط والسياقات.

يتسم برنامج العمل التمهيدي بأنه يحتاج إلى موارد كثيفة، حيث يتطلب التحلي بروح الابتكار، وتحمل المخاطر، وحتى زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي. وإننا نتوقع إخفاق بعض إجراءاتنا التدخلية، لكن تلك التي يحالفها النجاح ستكون إضافات تراكمية مهمة لتطوير القطاع الخاص. والأهم من ذلك أن نظام مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع الذي يقيس الأثر الإنمائي لعملنا يُظهِر أن درجات تقييم مشروعات العمل التمهيدي تزيد نحو 18% على متوسط درجات تقييم مشروعات المؤسسة. (انظر الصفحة 43 للمزيد من المعلومات عن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع).

إننا نشهد بالفعل علامات مبكرة على النجاح مع تحويل مشروعات العمل التمهيدي إلى ارتباطات بمشروعات استثمارية. فخلال السنة المالية 2021، ساعدت مشروعات العمل التمهيدي السابقة لمؤسسة التمويل الدولية على تهيئة ما قيمته 2.4 مليار دولار من التمويل طويل الأجل الذي ارتبطت بتقديمه المؤسسة، منه 1.6 مليار دولار من حسابها الخاص و833 مليون دولار من أنشطة التعبئة.

وفي السنوات القادمة، سينصب تركيزنا على مواصلة الابتكار في إعداد مجموعة من المشروعات القوية الموثوق بها والتنفيذ المنضبط لتعظيم تحويل تلك المجموعة إلى استثمارات. وتشمل أمثلة النجاحات المبكرة لمشروعات العمل التمهيدي ما يلي:

كينيا

تهيئة الأسواق للإسكان ميسور التكلفة

تعاني كينيا فجوة كبيرة في الإسكان ميسور التكلفة، إذ إن قرابة 60% من الأسر الحضرية تعيش في أحياء عشوائية فقيرة. وتحتاج البلاد بشدة إلى مزيد من الاستثمارات الخاصة لسد هذه الفجوة. ونظرا لأن الإسكان يأتي على رأس أولويات الحكومة، فإنه أصبح هدفا رئيسيا لإصلاح السياسات في 2019.

وساعد **البرنامج المشترك لأسواق رأس المال التابع لمجموعة البنك الدولي** على تصميم وتفعيل **شركة إعادة تمويل الرهن العقاري في كينيا KMRC**، وهي كيان جديد يقدم للمؤسسات المالية تمويلا طويل الأجل حتى يمكنها تزويد العملاء بقروض عقارية طويلة الأجل وتيسير تكلفة القروض. وساندت عملية للبنك الدولي لأغراض سياسات التنمية بقيمة 750 مليون دولار في عام 2019 اللوائح التنظيمية الجديدة لإعادة تمويل الرهن العقاري لتيسير تحول شركة إعادة تمويل الرهن العقاري في كينيا إلى كيان تجاري خاضع للتنظيم. ونتيجة لذلك، استطاعت مؤسسة التمويل الدولية تقديم استثمار في أسهم رأس مال الشركة بالاشتراك مع 20 من البنوك المحلية والمؤسسات التعاونية المالية. ويُقدِّم أيضا مشروع للبنك الدولي بتكلفة قدرها 250 مليون دولار لتمويل الإسكان ميسور التكلفة في كينيا تمويلا لشركة KMRC لإعادة تمويل الرهون العقارية ميسورة التكلفة، وتقوم الشركة بإعداد إصدارها الأول من السندات في أسواق رأس المال لتعبئة تمويل خاص من المؤسسات الاستثمارية. وتتوقع الشركة إعادة تمويل 30 ألف رهن عقاري على مدى السنوات الخمس القادمة.

الاستثمار في مصادر جديدة للمياه

يفرض التوسع العمراني السريع ضغوطا على الموارد المائية المتناقصة في الكثير من البلدان، وهو وضْع يزداد سوءا بمرور الوقت، إذ إن الجفاف والآثار الأخرى لتغيُّر المناخ تُقلِّص الإمدادات المتاحة من المياه العذبة. ويتيح هذا فرصا جديدة لحلول مبتكرة مثل إعادة تدوير مياه الصرف البلدية لإعادة استخدامها في الأغراض الصناعية والمنزلية، وهو ما قد يخلق مصادر محلية جديدة ميسورة التكلفة ومستدامة للمياه.

ولتحفيز استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال، صمَّمت مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مبادرة جديدة يُطلق عليها **"توسيع نطاق إعادة تدوير المياه"**. يجمع هذا العمل التمهيدي بين إسداء المشورة بشأن المعاملات، ووثائق المناقصات القياسية، ووثائق المشروع المتوازنة، وخدمات التمويل بأسعار تنافسية للبلديات في بلدان الأسواق الصاعدة لتعزيز الاستثمار في إعادة تدوير المياه على وجه السرعة وبطريقة ميسورة التكلفة ومستدامة. وعلى سبيل التجريب، تقدم مؤسسة التمويل الدولية حاليا المشورة لمدينة ديربان في جنوب أفريقيا بشأن تطوير محطتين جديدتين لمعالجة مياه الصرف وهيكلتهما في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص.

رقمنة التعليم العالي

أصبح التحويل الرقمي لقطاع التعليم العالي حاجة ملحة في سياق جائحة كورونا. فالكثير من الجامعات في البلدان النامية لم تكن مستعدة لمواجهة هذا التغير المفاجئ، وأدركت أن إحداث تحوُّل في منشآت أعمالها ليس خيارا بل ضرورة. ويجب عليها الآن أن تعيد التفكير في نماذج أعمالها لتوسيع نطاق أنشطتها على نحو مجدٍ من الناحية التجارية ومستدام.

وجمعت مؤسسة التمويل الدولية معارف وخبرات عالمية وآراء الخبراء بشأن التحوُّل الرقمي، ثم أنشأت **برنامج التحول الرقمي للتعليم العالي**، وهو منتج عالمي قابل للمحاكاة لمساعدة مؤسسات التعليم العالي على إعداد وتنفيذ وتمويل إستراتيجياتها وخطط العمل للتحول الرقمي. وأدَّى هذا البرنامج الذي تم إعداده وتجريبه وتدشينه خلال السنة المالية 2021 إلى عدة أعمال تمهيدية مع العديد من المؤسسات في كل مناطق عمل المؤسسة، وعزز القيمة المقترحة للمؤسسة، وحفَّز على الاستثمار الموجَّه في القطاع.

تمكين تحقيق التعافي من خلال التحوُّل الرقمي السريع

تسبَّبت الجائحة في اضطراب الطرق التقليدية لمزاولة الأعمال وفي ركود النشاط الاقتصادي، وأدَّت أيضا إلى زيادة حادة في الطلب على الحلول الإلكترونية عبر الإنترنت. وتُشكِّل البنية التحتية الرقمية المتينة الأساس لأدوات التكنولوجيا سريعة التطور في عالم اليوم، وتمهِّد السبيل إلى التعافي. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ستكون الاستثمارات في هذا المجال أولوية ذات أهمية متزايدة.

وأدَّت الجائحة إلى طلب قياسي كبير على تمويل مؤسسة التمويل الدولية لأنظمة رقمية تتسم بالكفاءة والموثوقية وتضمن القدرة على تحمُّل تكلفة الإنترنت وتوسيع إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت. وللمرة الأولى في سنة مالية واحدة، استثمرت المؤسسة أكثر من مليار دولار في قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومن خلال توفير الترابط لتمكين كل شيء من استمرارية الأعمال إلى التعليم المدرسي والمشاركة الاجتماعية وغيرها، ساندت هذه الاستثمارات المجتمعات المحلية والمستشفيات بتزويدها بمرافق البنية التحتية الرقمية الحيوية. وكانت هناك حاجة إلى شبكات وأبراج ومراكز بيانات جديدة، وتم بناؤها بالإضافة إلى تقنيات جديدة أخرى استلزمت توفير بنية تحتية رقمية أوسع نطاقا وأكثر تطورا ونماذج تشغيل أكثر ذكاءً. ويشمل نموذج عالمي لأخذ العينات في عمل المؤسسة ما يلي:

البرازيل

قرض بقيمة

30 مليون دولار

إلى **أوداتا**، وهو مُشغِّل لمركز بيانات بغرض تهيئة استخدام وإنتاجية الخدمات الرقمية في أنحاء البلاد.

جمهورية قيرغيز

قرض بقيمة

3 ملايين دولار

لمساعدة شركة **ElCat LLC**، - وهي أكبر مُشغِّل خاص لخدمات اتصالات النطاق العريض بالجملة في البلاد- على زيادة نطاق تغطية الألياف البصرية في المناطق التي تعاني نقص الخدمات.

منغوليا

قرض بقيمة

130 مليون دولار

إلى **مجموعة أم سي أس** أحد أكبر تكتلات الشركات وجهات التوظيف في البلاد التي تقوم بتشغيل أكثر من 20 فرعا تابعا لها في عدة قطاعات.

السنغال

حزمة تمويل

تتضمَّن تقديم قرض بقيمة 65 مليون يورو من مؤسسة التمويل الدولية ودين تجاري بقيمة 45 مليون يورو منها 30 مليونا عبَّأتها المؤسسة من الغير لدعم شركة تابعة لها أُنشئت حديثا **هيليوس تاورز**، وهي شركة أفريقية رائدة في مجال البنية التحتية لأبراج الاتصالات.

وبالإضافة إلى العمل مع هذه الشركات الكبيرة، تساعد مؤسسة التمويل الدولية رواد الأعمال على تأسيس وبناء شركات تكنولوجيا عالية النمو - وهي شركات ناشئة تُقدِّم حلولا مبتكرة لمشكلات صعبة، وخلق وظائف ذات مهارات عالية، ومنتجات جديدة يمكن أن يتجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية. ونحن نساند رواد الأعمال هؤلاء ومنظومة عملهم الأوسع بسد فجوات مهمة مثل نقص إمكانية الحصول على رأس مال المراحل الأولى وخبرة الأعمال الفنية. ونساند الاستثمار في الشركات الناشئة بشكل مباشر وفي حاضنات ومسرعات الأعمال وصناديق الاستثمار الأولى ذات التوجه التجاري، وأدوات مماثلة تساعد شركات التكنولوجيا الناشئة على إطلاق كامل إمكانياتها.

الارتقاء بمستوى التعلم عبر الإنترنت إلى المستوى التالي

يُقدِّم مبتكرو التكنولوجيا - ورواد الأعمال النشطون الذين يدعمونهم- حلولاً جديدة للتحديات الإنمائية. وتساعدهم استثمارات رأس المال المغامر في المراحل الأولى لمؤسسة التمويل الدولية على النمو.

ونحن نساند الشركات الفاعلة التي تحْدِث تغيّراً جوهرياً في قطاعاتٍ مثل تكنولوجيا التعليم، وهو مجال سريع التغير لإعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها تقديم خدمات التعلم. وتجعل هذه المساندة من الوصول إلى مزيد من الطلاب في أماكن أكثر من الفصول الدراسية التقليدية أمرا ممكنا، وهو ما يجعل أنظمة التعليم أكثر قدرة على الصمود في أوقات الاضطراب.

وفي عام 2016، اشترت المؤسسة حصة أسهم بقيمة 8.5 ملايين دولار في **بايجوس**، وهي منصة هندية للتعليم عبر الإنترنت أسسها قبل ذلك بخمسة أعوام كمعهد للتدريب الشخصي المباشر المُعلِّم السابق بايجو رافيندران. وتقدم منصة بايجوس محتوى إبداعيا فريدا يتسم بأنه واسع النطاق وتفاعلي وغامر. وتُقدِّم المنصة التي ترتبط بالمناهج التعليمية للصفوف الدراسية من رياض الأطفال إلى الصف 12 في الهند إرشادات تكميلية إلى طلاب المدارس الحكومية، لاسيما في المدن الأصغر. ويساعد هذا على تحسين إدراكهم للمفاهيم الرئيسية. ويساعد تركيزها الخاص على الرياضيات والعلوم وتعليم التشفير الطلاب على الاستعداد لمستقبل تغلب عليه التكنولوجيا.

وأصبحت المنصة متاحة للتو عبر الهاتف المحمول باستحداث تطبيق للتعلم للصفوف الدراسية 4-12 قام بتنزيلها أكثر من 4.5 ملايين مستخدم في الأشهر العشرة الأولى لتنفيذها. وسعت الشركة إلى تقديم خدمات تعلم ذات مستوى عالمي للجميع بتشديدها على السياق والعروض المرئية، وتشخيص المحتوى بما يلائم ظروف كل طالب من حيث أسلوب التعلم ووتيرته.

وحقَّقت الشركة نموا هائلا. وفي عام 2018، كانت قيمة بايجوس تُقدَّر بأكثر من مليار دولار. واليوم، باتت أكبر من ذلك بكثير، إذ تُقدَّر قيمتها بنحو 16.5 مليار دولار، وأصبحت شركة خدمات تكنولوجيا التعليم الأولى في العالم. وسجَّلت حتى الآن 144 مليون عملية تنزيل تراكمية على تطبيقها الرئيسي لخدمات التعلم، أكثر من 68 مليونا منها في الشهور الاثنى عشر الماضية.

وارتقت مدرسة بايجوس فيوتشر -وهي منصة لتعلم الطلاب كلٍ على حدة- بالمحتوى إلى العالمية بتدشين أنشطة لها هذا العام في البرازيل وإندونيسيا والمكسيك.

ويرى مُؤسِّس المدرسة أن التأثير ونتائج الأعمال يسيران جنباً إلى جنب. وقال رافيندران لمجلة فوربس الهند *"في نظرنا الأمر لا يتعلق بربح المليارات إنما يتعلق بالطريقة التي يتعلم بها مليارات من الطلاب في أنحاء العالم"*.

بايجو رافيندران
المُؤسِس والمدير التنفيذي

القيادة الفكرية

حث خطى التقدم نحو الاستثمار المؤثِّر

لا يقتصر دور مؤسسة التمويل الدولية على الاستثمار وتقديم المشورة؛ فنحن نساعد أيضا في صياغة الأفكار بشأن تنمية القطاع الخاص، وجمع الأطراف الفاعلة الرئيسية حول أهداف مشتركة لوضع المعايير وتبادل المعارف وتعزيز النهج المشتركة.

يتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في الاستثمار المؤثِّر الذي يُعرَّف بأنه الاستثمار بقصد الإسهام في تحقيق تأثير بيئي واجتماعي قابل للقياس وفي الوقت نفسه توليد عوائد مالية. إنها سوق مهمة آخذة في النمو وتبلغ قيمتها حاليا 2.3 تريليون دولار (منها 636 مليار دولار تقاس بوضوح للوقوف على التأثير). وهي أيضا سوق يمكن أن تكون عاملا رئيسيا في مساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على إعادة البناء بعد الخروج من أزمة كورونا، ومعالجة تغير المناخ، وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

ولتعبئة المزيد من رؤوس الأموال، يجب على المستثمرين الساعين إلى إحداث تأثير إيجابي تبنِّي معايير صارمة لإدارة التأثير، والحرص على اختيار الاستثمارات التي ترقى إلى مستوى مطالبهم. ولهذا ساعدت مؤسسة التمويل الدولية على إطلاق **المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر** في 2019، التي تُحدِّد معايير واضحة للاستثمارات لكي تنتج آثارا اجتماعية وبيئية إيجابية إلى جانب العوائد المالية. ووصل الآن عدد المُوقعين على هذه المبادئ إلى 133 من 33 بلدا مختلفا في ست قارات يديرون استثمارات تقارب قيمتها 403 مليارات دولار من أجل إحداث تأثير إيجابي.

وقد عملت المؤسسة أيضا مع مستثمرين آخرين يسعون إلى إحداث تأثير إيجابي، والشبكة العالمية للاستثمار المؤثِّر لتجميع المؤشرات الرئيسية للآثار -وهي المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص، ومعايير الإبلاغ والاستثمار المُؤثِّر - في مجموعة من **مؤشرات الأثر المشترك** التي تقدم أساسا مشتركاً لقياس التأثير والإبلاغ عنه. ونُشرت المؤشرات المشتركة للمناخ والمساواة بين الجنسين والوظائف في مارس/آذار 2021 وتعهد 50 من المستثمرين الساعين إلى إحداث تأثير إيجابي باستخدام هذه المؤشرات.

ومن خلال مبادئ التأثير ومؤشرات التأثير المشتركة، وغيرها من الأعمال الرامية إلى مواءمة الممارسات، تساعد المؤسسة في وضع معايير أقوى وإضفاء الشفافية على ممارسات السوق بإشراك مجموعة أوسع من المستثمرين، من المستثمرين الأفراد إلى المؤسسات الاستثمارية الكبرى.

تشكيل أفضل الممارسات للسندات المستدامة

ترأس مؤسسة التمويل الدولية اللجنة التنفيذية لمبادئ السندات الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة، وهي أكثر الأطر التي يُرجَع إليها في العالم لإصدار وتقييم مؤشرات السندات المستدامة على أساس أفضل الممارسات الدولية. وتُقدِّم المبادئ التي ترعاها رابطة أسواق رأس المال الدولية إرشادات بشأن الشفافية والإفصاح في استخدام حصيلة إصدار السندات المستدامة، وهي فئة واسعة من الأصول تشمل ما يلي:

- **السندات الخضراء** التي تهدف إلى تهيئة المجال لتعبئة رؤوس الأموال والاستثمار للمشروعات الجديدة والقائمة التي لها منافع بيئية
- **السندات الاجتماعية** التي تهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال للمشروعات الجديدة والقائمة التي لها نواتج اجتماعية إيجابية في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والإسكان ميسور التكلفة والأمن الغذائي وغيرها من المجالات
- **سندات الاستدامة** التي تهدف إلى تعبئة التمويل اللازم لكلٍ من المشروعات الخضراء والاجتماعية

وفي يونيو/حزيران 2021، نشرت اللجنة التنفيذية أيضا مبادئ للسندات المرتبطة بالاستدامة، وهي هيكل أحدث يُنشئ حوافز لمُصدِري السندات لتحقيق أهداف رئيسية للأداء البيئي والاجتماعي في منشآت أعمالهم.

ووصلت القيمة التراكمية لإصدار سندات الاستدامة إلى 1.7 تريليون دولار بنهاية عام 2020، مع إصدار أكثر من 600 مليار دولار في ذلك العام وحده. وتضفي هذه المبادئ التي تم الرجوع إليها فيما يُقدَّر بنسبة 97% من جميع الإصدارات العالمية لسندات الاستدامة في 2020 الاتساق والشفافية التي تشتد الحاجة إليها على هذه الأدوات ذات الأهمية المتزايدة لاستخدام أسواق رأس المال في تمويل نواتج التنمية المستدامة. وانطلاقا من إدراك الفجوة التمويلية اللازمة للوفاء بأهداف اتفاق باريس 2030، نُشِر دليل التحول في تمويل العمل المناخي في عام 2020 بقيادة مؤسسة التمويل الدولية للمبادئ بوصفها إرشادات لمصدري السندات في القطاعات ذات الانبعاثات الكربونية العالية من أجل التقييم بدرجة معقولة للتمويل بسندات الاستدامة لتيسير التحول نحو إستراتيجيات منخفضة الانبعاثات الكربونية.

استخدام التمويل الميسر المختلط للاستثمار في أسواق حافلة بالتحديات

ينطوي التمويل الميسر المختلط على إمكانيات فريدة لتعبئة تمويل التنمية وخفض مخاطر المشروعات في أشد البيئات صعوبة ومنها بيئات الدول التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات وغالبا ما تكون موارد القطاع الخاص فيها شحيحة.

واستنادا إلى خبرة مؤسسة التمويل الدولية الطويلة على مدى عقدين، يضع التقرير المعنون *"استخدام التمويل الميسر المختلط للاستثمار في أسواق حافلة بالتحديات"* إطارا لاستخدام التمويل المختلط على أساس معايير صارمة للتقييم والتبني إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى للمبادئ المعززة لمؤسسات التمويل الإنمائي بخصوص التمويل الميسر المختلط لمشروعات القطاع الخاص. ويتجاوز التقرير هذه المبادئ ليُحدِّد الأساليب التي تُبيِّن كيفية تفعيل التمويل الميسر المختلط. ويتضمَّن أيضا تقييم مختلف الأدوات، وبحث مشكلات التنفيذ، وتقديم الإرشادات للممارسين بشأن كيفية تعبئة الاستثمارات الخاصة حيثما تشتد الحاجة إليها.

الوظائف الأساسية

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

الاستدامة

المساءلة والرقابة

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

للمزيد من الإيضاحات والأمثلة، يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت.

تقييم الأثر الإنمائي المتوقع وقياس النتائج

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية نظاماً جديداً لتصنيف الأثر: نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في عام 2017[1]، حيث يتم تصنيف المشروعات المحتملة مسبقاً واختيارها بناء على نواتجها الإنمائية المتوقعة. ويُمكِّن هذا النهج المؤسسة من وضع أهداف طموحة لكن قابلة للتحقيق، وتحديد المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لإحداث أثر إنمائي، وتصميمها على الوجه الأمثل.

وحتى الآن، صنفت المؤسسة أكثر من 1700 مشروع استثماري بناءً على أثرها الإنمائي المتوقع. وتتضمن أبرز المستجدات في تطوير إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للسنة المالية 2021 ما يلي:

- استجابة للملاحظات والآراء التقييمية من السنة المالية 2020، واصلت المؤسسة العمل على توسيع قدرة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع ليتسنى له قياس الأثر وبيان النتائج الإنمائية لمحفظة الخدمات الاستشارية على نحو أفضل.
- اختبرت المؤسسة عدة نُهج لإعطاء درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لاستثمارات برامجها، ويشمل ذلك تجميع مشروعات الاستثمار معاً لمعالجة أحد التحديات الإنمائية العامة، مثل برنامج محفظتي الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري، وبرامج الصحة العالمية وقاعدة الهرم، حيث طورت المؤسسة نهجاً أكثر تبسيطاً لتصنيف مشروعاتها.
- حدثت مؤسسة التمويل الدولية طريقة تقييم الفجوات الإنمائية وكثافة المشروعات للتعرف على العواقب الاقتصادية الفريدة الناشئة عن جائحة كورونا. وقد اشتمل هذا العمل، الذي يتداخل مع اختبار تصنيفات البرامج المبينة أعلاه، على مزيدٍ من التنقيح لتقييمات الأثر الإنمائي للمؤسسة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون ومشتريات الأسهم الثانوية.
- تعمل المؤسسة حالياً على تدعيم قدراتها لتحسين رصد أثرها في تهيئة الأسواق من خلال تقييمات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، ويشمل هذا الجهد الذي يستغرق عدة سنوات جمع البيانات لتسهيل تقييم استحقاقات السوق التي تثيرها مشروعات المؤسسة.

تقديرات الوظائف الجديدة: بناءً على تقدير متحفظ باستخدام إطار تقدير الأثر الاقتصادي للمؤسسة، من المتوقع أن تسهم المؤسسة في توفير ما بين 1.4 مليون و1.6 مليون وظيفة عالمياً على مدى عمر المشروعات التي مولتها في السنة المالية 2021. وتشمل هذه التقديرات الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يتم توفيرها، وهي تقديرات مأخوذة من مشروعات تمثل نحو 60% من ارتباطات المؤسسة لأغراض الاستثمار في السنة المالية 2021[2].

وتشير هذه التقديرات الأخيرة إلى أن استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2021 ستؤدي إلى انخفاض أثر استثماراتها على خلق الوظائف مقارنة باستثماراتها في السنوات السابقة، وهو ما يمكن عزوه إلى جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية اللتين ضربتا العالم، حيث تحول تركيز استثمارات المؤسسة جزئياً من خلق وظائف جديدة إلى إنقاذ الوظائف القائمة. وتم توجيه أكثر من 30% من الاستثمارات طويلة الأجل إلى مشروعات موجهة لمساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الحفاظ على أعمالها بدلاً من نموها. وعلى وجه التحديد، مثلت برامج التصدي لجائحة كورونا ذات الصلة بمحفظتي الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري ما قيمته 1.2 مليار و0.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص على التوالي.

إن مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في خلق الوظائف على مستوى العالم جديرة بالملاحظة بصفة خاصة في البلدان الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر. ومن المتوقع أن تشهد البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وحدها نحو 29% من مجمل مساهمة المؤسسة في خلق الوظائف الجديدة من خلال المشروعات التي ارتبطت بتقديمها في السنة المالية 2021، وأن تشهد البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات نحو 11%. ويساهم التمويل الميسر الذي تتيحه نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية مساهمة كبيرة في هذه النتيجة: إذ تشكل المشروعات التي حصلت على أموال من تلك النافذة نحو 9% من مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في خلق الوظائف على الصعيد العالمي[3].

مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في مكافحة تغير المناخ:
تقر مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بأن تغير المناخ يشكل خطرا جسيما على التنمية العالمية من شأنه زيادة عدم الاستقرار والمساهمة في استشراء الفقر والهشاشة والهجرة. ويمثل العمل المناخي كذلك فرصة استثمارية هائلة للقطاع الخاص. وتعمل المؤسسة في مجال أنشطة العمل المناخي منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأت بمساندة تمويل مشروعات الطاقة المتجددة البسيطة، وقد قامت منذ ذلك الحين بتنويع أنشطتها في قطاعات المباني الخضراء، والتمويل الأخضر، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، وغيرها من القطاعات. وفي السنة المالية 2021، من المتوقع أن تساعد مشروعات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ التي ارتبطت المؤسسة بها لحسابها الخاص بإجمالي 4 مليارات دولار المتعاملين معها على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بواقع 12 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: فيما يتعلق بإستراتيجية المؤسسة "IFC 3.0"، يتيح نظام قياس ورصد الأثر المتوقع رؤية واضحة انطلاقاً من الصلاحيات المنوطة بالمؤسسة، مروراً بالأهداف المؤسسية الوسيطة، وانتهاءً بأهداف التنمية المستدامة. وتتيح هذه الإستراتيجية للمؤسسة رصد النتائج باستخدام مؤشرات على مستوى المشروعات، بما في ذلك المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص، ومواءمة تقاريرها على مستوى المحفظة مع مختلف أهداف التنمية المستدامة. كما يتيح إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع رصد مساهمة الآثار الناتجة عن تهيئة الأسواق التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

1. يمكن الاطلاع على مقدمتين تفصيليتين عن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في التقريرين السنويين لمؤسسة التمويل الدولية في السنتين الماليتين 2018 و2019: ifc.org/AnnualReport.
2. تُحسب تقديرات التشغيل لكل مشروع على حدة باستخدام إطار تقدير الأثر الاقتصادي لمؤسسة التمويل الدولية. ويتألف هذا الإطار من نماذج قطاعية ومجموعة متنوعة من الافتراضات في مختلف البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية، فإن التقدير يشتمل على إعادة إقراض الأموال التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فقط. وتنمو محافظ البنوك المتعاملة مع المؤسسة بوتيرة أسرع من التمويل المقدم من المؤسسة بمفرده، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن مساهمة المؤسسة تحفز تمويلات إضافية، وكذلك إلى أن معدل النمو متفق عليه مع المؤسسة بموجب العقد المبرم بينهما. ويمكن أن تمثل هذه الزيادة الإضافية، التي يصعب عزوها إلى أسباب محددة بدقة، خلق عدة ملايين من الوظائف.
3. ترتبط مؤسسة التمويل الدولية بتقديم نحو 19% من حجم استثماراتها طويلة الأجل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 7% في البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات، و 20% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ونحو 5% في المشروعات التي تساندها نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

وتسهم عمليات المؤسسة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال استثماراتها المباشرة وخدماتها الاستشارية. ويمثل الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من الصلاحيات المنوطة بمؤسسة التمويل الدولية وهما يتوافقان تماماً مع الهدفين التوأمين لمجموعة البنك الدولي: "القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة". وعلى مستوى القطاعات الإستراتيجية، تشجع المؤسسة المشروعات في قطاعات البنية التحتية والزراعة والشمول المالي والصحة والتعليم - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2 و 3 و 4 و 6 و 7 و 9.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية في مختلف القطاعات والمناطق إلى تعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وتطوير المدن، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 8 و 5 و 11 و 12 و 13 على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإنها تنشط في العمل مع مستثمري القطاع الخاص لتعبئة مصادر تمويل جديدة – بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

وفي العام المنقضي، تعاونت المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى وصندوق النقد الدولي في إعداد تقرير مشترك عن أهداف التنمية المستدامة، بعنوان – "تمويل أهداف التنمية المستدامة: مساهمات بنوك التنمية متعددة الأطراف".[4] ويسلط هذا التقرير الضوء على الجهود الرامية إلى مساندة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إتاحة التمويل والمساعدة الفنية ومساندة السياسات والمعارف، لاسيما في أعقاب جائحة كورونا التي لم يسبق لها مثيل. وقد تحركت بنوك التنمية متعددة الأطراف بسرعة لتطويع شروط التمويل الذي تقدمه للمساعدة في تلبية الاحتياجات الحيوية، ومن ثم وضع حزمة استجابة عالمية بقيمة 230 مليار دولار.

ماذا تقول درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع عن الأثر الإنمائي للمؤسسة

في بداية السنة المالية 2021، حافظت المؤسسة على هدفيها المتعلقين بالأثر الإنمائي لمشروعاتها في السنة المالية 2020، وهما: (1) أن تحقق متوسط درجات مسبقة بنظام قياس ورصد الأثر المتوقع السابقة لا تقل عن 50 في محفظة المشروعات المرتبط بها؛ و (2) أن يحقق ما لا يقل عن 15% من المشروعات المرتبط بها نتائج تُصنف على أنها "قوية جدا" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. وهذه هي السنة الثالثة التي تحدد فيها المؤسسة - على أساس كمي - طموحاتها حول الأثر الإنمائي للمشروعات الجديدة في بداية السنة المالية.[5]

وفي السنة المالية 2021، قدمت المؤسسة ارتباطات لما يبلغ 262 مشروعاً جرى تصنيفها في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع. وبلغ متوسط درجات نظام القياس للمشروعات المرتبط بها خلال السنة المالية 2021 ما مجموعه 53، مقابل 51 في السنة المالية 2020. ومن بين 262 مشروعاً، تم تصنيف 14 مشروعاً فقط على أنها "قوية جداً" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق، وهو ما يعادل نسبة 5% من جميع المشروعات التي خضعت للتصنيف في إطار نظام القياس، ويقل ذلك كثيراً عن المستوى المستهدف البالغ 15% والنسبة البالغة 8% التي تحققت في السنة المالية 2020. وكان ظهور أزمة فيروس كورونا أحد العوامل المساهمة في هذا التراجع، حيث حفزت الجائحة المؤسسة على القيام باستثمارات ضخمة دعماً لعمليات المتعاملين معها الحاليين وأثرت بشدة على قدرتها على الارتباط بمساندة مشروعات كثيفة رأس المال أطول أجلاً توجد في العادة في الأنشطة التحويلية التي تتمتع بإمكانات "قوية للغاية" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. ومع انحسار الأزمة وترسخ أنشطة العمل التمهيدي، تتوقع المؤسسة عودة ظهور مجموعة أكثر قوة من مشروعات تهيئة الأسواق.

ومن بين المشروعات التي تم الارتباط بها في السنة المالية 2021 وخضعت لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع، حصل 203 (77%) على تصنيف "جيد"[6] مقابل نسبة 74% في السنة المالية 2020. وقد أسهم الأداء القوي لارتباطات المشروعات المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا طوال السنة المالية 2021، على الأرجح، في هذه الزيادة في نسبة المشروعات التي حققت نتائج "جيدة". ومن المرجح أيضاً أن يعكس ارتفاع نسبة المشروعات "الجيدة" تحسن فهم إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع فيما بين موظفي المؤسسة، مما أدى إلى تحسين تصميم المشروعات.

وخلال السنة المالية 2021، حددت مجموعة متنوعة من الأحداث التي شهدها العالم شكل البيئة التي سعت فيها المؤسسة إلى تحقيق طموحاتها المتعلقة بالأثر الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، وكما هو مبين أعلاه، حفزت الجائحة المؤسسة على القيام باستثمارات ضخمة في مساعدة الجهات المتعاملة معها على مواصلة عملياتها. وأدت بعض هذه الجهات دوراً رئيسياً في سلاسل الإمداد الصحية العالمية، بينما أتاحت أخرى، من بينها بعض الجهات الجديدة، فرصاً لمستثمري القطاع الخاص لتقديم رأس المال في وقت اشتدت فيه درجة عدم اليقين في أسواق الديون وأسهم رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة أيضا مساهمات مهمة في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا.

ماذا تقول نتائج المحفظة عن تحقيق المؤسسة للأثر

درجة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظة المشروعات الاستثمارية: بنهاية السنة المالية 2021، ضمت محفظة المؤسسة 884 مشروعاً خضعت لتقييم نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.[7] وبلغ متوسط درجة المحفظة وفقاً لنظام القياس هذا ما مجموعه 45. وبالمقارنة، بلغ متوسط الدرجة المسبقة للنظام المسندة لهذه المشروعات نفسها، 46، مما يشير إلى أن نواتج التنمية التي تتوقع المؤسسة تحقيقها على مستوى المحفظة قد أُنجز في أثناء تنفيذ المشروعات. وبين السنتين الماليتين 2020 و2021، ارتفع متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة من 44 إلى 45. وأسهمت المشروعات التي ارتبطت بها المؤسسة في السنة المالية 2020 والتي دخلت محفظتها في السنة المالية 2021 في هذه الزيادة الطفيفة

4. *تمويل أهداف التنمية المستدامة: مساهمات بنوك التنمية متعددة الأطراف*، https://www.isdb.org/financing-the-sustainable-development-goals-the-contributions-of-the-multilateral-development-banks.

5. ترفع مؤسسة التمويل الدولية إلى مجلس المديرين التنفيذيين إستراتيجية وآفاق عملها المستقبلي كل ثلاث سنوات تتناول بالتفصيل توجهها الإستراتيجي. وتتضمن بطاقة قياس الأداء المؤسسي للسنة المالية 2021 أهدافاً للبرامج للسنة الحالية (السنة المالية 2021) والسنتين القادمتين. وتتم سنوياً إعادة النظر في أهداف بطاقات قياس الأداء السنوي لتأكيد استمرار الأهداف في تمكين الموظفين من التركيز على الأولويات السائدة. ويعكس الحفاظ على استقرار الدرجات المستهدفة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع على مدى السنوات الثلاث الماضية هذه الاعتبارات.

6. حصلت مشروعات حزم التصدي لجائحة كورونا ذات الصلة ببرامج الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري على درجة موحدة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، هي: 53 (جيد).

7. يرجع تاريخ بدء ما يقرب من نصف مشروعات المؤسسة النشطة التي خضعت لتصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقع إلى ما قبل استخدام نظام القياس. وفي عام 2020، قامت المؤسسة باستيفاء درجاتها بنظام القياس بأثر رجعي بناء على عينة ممثلة من محفظة استثماراتها.

في ضوء ترحيل درجاتها المسبقة الأعلى في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.[8]

ومن السابق لأوانه تقييم آثار جائحة فيروس كورونا على أداء الأثر الإنمائي لمحفظة عمليات المؤسسة. وبوجه عام، عكس مستوى أداء الأثر التحديات والفرص التي تواجهها مختلف الصناعات والقطاعات في أثناء جائحة كورونا. كما أن التغيرات الأخرى في درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة عكست الظروف الخاصة بكل بلد على حدة.

تصنيفات المشروعات الاستشارية: يتم تقييم فاعلية التنمية للمشروعات الاستشارية عند إنجازها. وفي السنة المالية 2021، تم إنجاز 117 مشروعا استشاريا مؤهلا للتقييم اللاحق خلال الفترة التي تم تقييمها ذاتيا من أجل تصنيفات فاعلية التنمية. وصُنف واحد وسبعون في المائة (71%) منها على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها، أي أعلى من هدف المؤسسة البالغ 65%.

في حين ظلت معدلات النجاح العامة في السنة المالية 2021 لمحفظة الخدمات الاستشارية مستقرة مقارنة بالسنة المالية 2020، فمن السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لتأثير جائحة كورونا على مشروعات الخدمات الاستشارية، حيث لا يزال جزء كبير منها قيد التنفيذ. وتجري حالياً إعادة هيكلة العديد من هذه المشروعات لمراعاة آثار جائحة كورونا.

تفعيل مبادئ الاستثمار المؤثِّر

في السنة المالية 2021، اتخذت مؤسسات التمويل الإنمائي وأوساط الاستثمارات المؤثِّرة التابعة للقطاع الخاص خطوة مهمة نحو المواءمة بين النُهج المستخدمة لرصد الأثر الإنمائي والإبلاغ عنه. وتعد مقاييس الأثر الواضحة ضرورية لجعل المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات قابلة للقياس، مما يتيح للمستثمرين الارتقاء بمستوى شفافيتهم وفعاليتهم ومدى خضوعهم للمساءلة. وتشهد هذه المنافع زيادة كبيرة عندما تتبنى المؤسسات المختلفة مقاييس الأثر التي يستخدمها المستثمرون، مما يقلل أعباء الإبلاغ على الجهات المتعاملة معها ويسهل إمكانية المقارنة بينها واستخلاص الدروس المستفادة منها.

بالإضافة إلى مؤشرات الأثر المشترك المذكورة آنفا (انظر الصفحة 40)، تواصل شراكة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص وضع مقاييس على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية يمكن أن تستفيد منها الأطراف الموقعة على المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر وأوساط الاستثمارات المؤثِّرة الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، قامت هذه الشراكة في الآونة الأخيرة بتنقيح المقاييس الخاصة بقطاعي خدمات البنية التحتية والوساطة المالية. ويجري حاليا تنقيح مقاييس قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الزراعية، والصحة والتعليم.

ومن خلال الاستفادة من المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص ومؤشرات الأثر المشترك، تقود مؤسسة التمويل الدولية -بالتنسيق مع الأطراف الموقعة على المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر - إعداد ورقة موقف بشأن مجموعة موحدة من المعايير التي تقدم إرشادات عن اختيار مقاييس الأثر التي تضع أساساً للمساءلة وقابلية المقارنة وتحقيق الاتساق. ومن شأن هذا الجهد أن يسهل رسم خارطة طريق لمقارنة أداء الأثر الحقيقي، ووضع معايير مرجعية ملائمة، وتحسين عملية اتخاذ القرار، وهو ما كان محدودا حتى الآن في سوق الاستثمار المؤثِّر.

ماذا تعلمت المؤسسة من بحوثها وتحليلاتها وبرنامجها للتقييم الذاتي

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية مزيجاً من البحوث وأدوات تحليل البيانات والتقييمات الذاتية لسد الفجوات المعرفية وتقديم حلول آنية للجهات المتعاملة معها والزملاء في قطاع العمليات. وتسفر هذه الرؤى المتبصرة عن دروس مهمة تسترشد بها المؤسسة في عملها مع الجهات الجديدة المتعاملة معها. وفي السنة المالية 2021، وسعت المؤسسة نطاق أجندتها البحثية والتحليلية لتدعيم تنفيذ إستراتيجيتها "IFC 3.0" ومساندة عملياتها في التصدي للتحديات الناشئة عن جائحة كورونا، حيث أعدت 28 دراسة تحليلية منفصلة خاصة بالجائحة منذ تفشيها، بما في ذلك مسحان استقصائيان للجهات المتعاملة معها في محفظتها في قطاعي المؤسسات المالية وتمويل التجارة. ووضعت الدراسات التحليلية سيناريوهات محتملة للتعافي لقطاعات أو اقتصادات معينة، وحددت الأدوار التي يمكن أن تؤديها بعض القطاعات في مساندة تدابير مواجهة جائحة كورونا، وأدخلت تغييرات على الطرق التي تقيم بها المؤسسة المشروعات في إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.

وفي السنوات الثلاث الماضية، أجرت المؤسسة أيضاً بحوثاً وتحليلات متعمقة، بما في ذلك 33 دراسة جارية و15 دراسة منجزة تغطي معظم القطاعات التي تعمل فيها. وعرضت بعض المطبوعات دراسات حالات عن أنشطة المؤسسة، في حين استخدمت أخرى دراسات قطاعية متعمقة، وتحليلات قُطرية أو إقليمية، وتحليلات قطاعية، ودراسات تجريبية. وأجرت المؤسسة أيضاً بحوثاً مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص لتحليل محاور التركيز الإستراتيجية ذات الأولوية مثل الاقتصاد الرقمي، وتعميق أسواق رأس المال، والتمويل العقاري، إلخ. واستكشفت هذه المنتجات حلولاً لتهيئة أسواق القطاع الخاص، مما يكمل المعارف القطاعية للمؤسسة.

تتيح التقييمات الذاتية للمشروعات الناضجة أو المنجزة حلقة مهمة أخرى في إطار تقييم الأثر للمؤسسة. وحتى مع قيام المؤسسة بتوسيع نطاق أدواتها البحثية والتحليلية، ركزت أجندة التقييم على تقييمات الأداء والتقييمات السريعة. وأنجزت المؤسسة إجمالاً 13 تقييماً في السنة المالية 2021. وساعدت نواتج هذه التقييمات المؤسسة على تحسين فهم أثر استثماراتها على نحو يتجاوز المشروعات الفردية، واستخلاص الدروس القيمة المستفادة التي تسترشد بها إستراتيجيات وعمليات القطاعات.

8. تدخل المشروعات المرتبط بها التي تم منحها درجة مسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع خلال السنة المالية 2020 محفظة الرصد في السنة المالية التالية. ونظرا لعدم بلوغ مرحلة النضج التشغيلي المبكر وعدم بدء أعمال رصد هذه المشروعات، يتم ترحيل درجاتها المسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، وتُحسب ضمن درجات نظام القياس للمحفظة في السنة المالية 2021.

الاستدامة

تشكل الاستدامة مكوناً بالغ الأهمية في عمليات المؤسسة، وفي تحقيق أثر إنمائي جيد. وتساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على القيام بعملها على نحو مستدام، حيث تشجع على تبني الممارسات السليمة بيئياً واجتماعياً والمتعلقة بالحوكمة، وإعلاء مبدأ الشفافية والمساءلة، وتعزيز المنافع التي تعود على المجتمعات المحلية والبيئة. ويرتبط الأداء القوي للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بأداء أعمال الجهات المتعاملة معها ومصالحها على المدى الطويل: فهو يحقق أيضا نواتج إنمائية إيجابية، وهي نواتج بالغة الأهمية مع تحرك المؤسسة نحو زيادة استثماراتها في الدول التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات.

ويرتكز نهج المؤسسة الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة على إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات، وهما حجرا الزاوية في التزامنا الإستراتيجي بالتنمية المستدامة وجزء لا يتجزأ من نهجنا لإدارة هذه الممارسات. ويعمل هذا النهج كحافز لاستثماراتها في مجال الاستدامة، وعملها في مجالات المناخ والمساواة بين الجنسين، وإصدار سندات خضراء وسندات الاستدامة، والاستثمار المؤثر.

تدعيم مواردنا وقدراتنا الداخلية للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

في العام الماضي، قمنا أيضاً بإعداد ترتيبات مؤسسية جديدة وتفعيلها لتدعيم عملياتنا ونهجنا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.

وتتبع إدارة السياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية، التي أُنشئت في السنة المالية 2020، المدير المنتدب للمؤسسة مباشرة، وهي الجهة المشرفة على إطار الاستدامة، حيث تقوم بدور خط الدفاع الثاني وتمثل جهة تنظيمية مستقلة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بالمؤسسة. وقد أنشأت الإدارة فريقاً مخصصاً تابعاً لها للتعامل مع مظالم أصحاب المصلحة للعمل على تسوية الشكاوى والحيلولة دون نشوئها في وقت مبكر، فضلاً عن تدعيم وظائفها المتعلقة بالمخاطر والسياسات والتعلّم من أجل تدعيم جهود المؤسسة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

وفي السنة المالية 2021، جرى دمج مجموعة المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي في إدارة الخدمات الاستشارية والحلول البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لتشكلا معاً إدارة واحدة هي إدارة الاستدامة والحلول المعنية بالمساواة بين الجنسين. ومن شأن ذلك أن يمكن من تحسين التعاون في القضايا المتشابكة للمساواة بين الجنسين والممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة مع فرق الاستثمار والخدمات الاستشارية والعمل التمهيدي لتنفيذ إطار الاستدامة في جميع أنشطة المؤسسة. وفي السنة المالية 2021، واصلت الإدارة، التي يعمل بها بتفرغ كامل أكثر من 100 خبير بيئي واجتماعي وفي مجال حوكمة الشركات، إعمال مبدأ اللامركزية ودفعت بنحو 70% منهم للعمل في المكاتب القُطرية، حيث يمكنهم مساندة الجهات المتعاملة مع المؤسسة على نحو أفضل.

الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وجائحة فيروس كورونا

خلال العام الماضي، سارعت المؤسسة بالتحرك نحو مساندة الجهات المتعاملة معها في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة التي تصاعدت بسبب جائحة كورونا، والتخفيف من حدتها. وواصلنا تنفيذ مساندتنا المعتادة ذات الصلة للمشروعات الجاهزة للتمويل ومحفظة المشروعات الجارية. وفي السنة المالية 2021، أجرت فرقنا للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة تقييماً مسبقاً لما يبلغ 215 مشروعاً، بما في ذلك 42 مشروعاً تم تصنيفها على أنها عالية المخاطر في مختلف القطاعات والمناطق التي تعمل فيها المؤسسة. كما عملت فرق إدارة المعارف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بالمؤسسة على إعداد الموارد ذات الصلة لمساعدة الجهات المتعاملة معها من خلال جهود الإغاثة والتعافي، بالإضافة إلى 19 مطبوعة عن موضوعات خاصة بتلك المعارف الأوسع نطاقاً.

بناء القدرات

أعطينا الأولوية لبناء القدرات الداخلية والخارجية للاستجابة لتزايد المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، مثل العمالة والصحة والسلامة المهنيتين، والمناخ، وإعادة التوطين القسرية، والأعمال الانتقامية، والعنف المبني على نوع الجنس. وقد استضفنا 32 دورة تدريبية على شبكة الإنترنت بشأن التصدي للعنف المبني على نوع الجنس، وأعددنا 18 منتجاً معرفياً جديداً، ووحدات تدريبية، وأوراقاً إرشادية على مدار العام الماضي. كما سعينا إلى تتبع الادعاءات المتعلقة بالأعمال الانتقامية بصورة منهجية في إطار تعزيز الاستجابة للشكاوى البيئية والاجتماعية، وبالتعاون مع مؤسسة استثمر التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB-Invest)، وضعنا أول إرشادات شاملة للقطاع الخاص بشأن فحص الأعمال الانتقامية والحيلولة دون وقوعها والتصدي لها. وطبقنا على نحو تجريبي إطاراً للمخاطر السياقية لتعزيز إجراءات العناية الواجبة والرقابة. ويتبع هذا الإطار نهجا نظاميا لفحص المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في موقع المشروع الواقع خارج نطاق سيطرة الجهة المتعاملة مع المؤسسة، ولكن يمكن أن تؤثر سلباً في قدرة المشروع على الوفاء بمتطلباتنا البيئية والاجتماعية.

في السنة المالية 2021، عملت المؤسسة مع الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية في بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة إعداد 20 مدونة وقانوناً ولائحة تنظيمية تتضمن الاستدامة. واستفدنا من الشراكات والشبكات بين القطاعين العام والخاص، مثل الشبكة المصرفية المستدامة، ورابطة مبادئ التعادل، ومبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة، وشبكة المرأة في مجالس الإدارة وفي قيادة الأعمال لتوسيع نطاق تأثيرنا. فعلى سبيل المثال، ساندت المؤسسة الشبكة المصرفية المستدامة في وضع تسع سياسات وإرشادات للتمويل المستدام.

مثال: بالتعاون مع الحكومة الهولندية، دخلت المؤسسة في شراكة مع البنك المركزي العراقي، عضو الشبكة المصرفية المستدامة، لتدشين بطاقة قياس متكاملة عبر الإنترنت للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لقطاعه المصرفي، وهي الأولى من نوعها في المنطقة. وستؤدي هذه الأداة دوراً رئيسياً في تحسين الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وشفافيتها في القطاع المصرفي في العراق.

ويتمثل أحد جوانب خبرتنا الأساسية في قدرتنا على عقد الاجتماعات، مما يساعدنا على وضع معايير وأطر وقواعد عملية أقوى للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وعلى الرغم من أن جائحة كورونا قد حالت دون التجمع المباشر وجهاً لوجه، فقد استضفنا في أبريل/نيسان 2021 أول شبكة تعلم افتراضية من نوعها. وأتاح هذا الشكل الافتراضي للمؤسسة إمكانية توسيع نطاق وصولها، حيث ضم نحو 600 مشارك - وهو رقم قياسي - من أكثر من 70 بلداً. وعرض الحاضرون، ومنهم جهات متعاملة معنا، وشبكة من الشركاء من مؤسسات التمويل التابعة لرابطة مبادئ التعادل، ووكالات ائتمان الصادرات، ومؤسسات التمويل الإنمائي، وغيرها من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف، ما لديهم من أفضل الممارسات وسبل الابتكار.

وفي الوقت الذي تساعد فيه المؤسسة الجهات المتعاملة معها على إعادة البناء بعد انحسار الجائحة، فإن نهجها الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لا يزال ضرورياً للوصول إلى تعافٍ يشجع على تحقيق نواتج إنمائية مستدامة وشاملة للجميع، ويدير على نحو فعال المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وينفذ حلولاً في هذا الصدد.

الممارسات البيئية والإجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والدول التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات

تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى توسيع نطاق عملها ليشمل الدول التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات، وسيكون التصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ضرورياً لإيجاد مشروعات جاذبة للمستثمرين ومساندة الجهات المتعاملة معها في التعامل مع المخاطر. وتعكف المؤسسة حالياً على تحسين تنفيذ نهجها الخاص بالممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال إدخال تحسينات على أنظمتها ذات الصلة، وتقديم إيضاحات عن متطلبات الجهات المتعاملة معها، وبناء قدرات موظفيها وتلك الجهات. وتعمل المؤسسة وفقاً لالتزاماتها في إطار المراجعة الخارجية للمساءلة البيئية والاجتماعية الخاصة بكل منها والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بما في ذلك تعزيز دور مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة ومدى فاعليته. ويشمل ذلك تحسين أنظمتها وإجراءاتها البيئية والاجتماعية، وتعزيز آليات التظلم على مستوى المشروع، وتوضيح تطبيق المؤسسة للمتطلبات البيئية والاجتماعية لمؤسسات الوساطة المالية، وتدعيم الاستجابة للشكاوى البيئية والاجتماعية، وتوضيح معايير سلاسل الإمداد، وجعل تقييم المخاطر السياقية جزءاً لا يتجزأ من إجراءات العناية الواجبة والرقابة.

الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار

في السنة المالية 2021، استخدمت المؤسسة تكنولوجيا مبتكرة، مثل الطائرات المسيرة بدون طيار وكاميرات التصوير البانورامية بتغطية 360 درجة، لإجراء تقييمات مسبقة للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ورصد المشروعات التي تم تقييد الزيارات الميدانية إليها بسبب جائحة كورونا. وقامت المؤسسة أيضا بتجربة أداة تحليل بيئة التعلم الآلي (MALENA)، وهي عبارة عن أداة تعمل بالذكاء الاصطناعي للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة تستخدمها المؤسسة لتعزيز عملياتها. وتستخدم هذه الأداة نهج معالجة اللغات الطبيعية، والتعلم الآلي، وتحليلات التنبؤ للمساعدة في إثراء إجراءات العناية الواجبة بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة . كما واصلنا اختبار أداتنا الجديدة لتصنيف الاستدامة ومعايرتها، وهي مبادرة إستراتيجية ستتيح تصنيفا ديناميكيا للممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لتحسين عملياتنا الداخلية لإدارة المخاطر وكفاءة عملياتنا.

المساءلة والرقابة

تخضع المؤسسة للمساءلة أمام شركائها والجهات المتعاملة معها والمجتمعات المحلية وهي تهدف إلى تحقيق أهدافها الإنمائية بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً. وقد بذلت المؤسسة جهدا دؤوبا لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالمساءلة والشفافية التي التزمت بتنفيذها في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في إطار الاستجابة لمراجعة خارجية مستقلة بشأن المساءلة البيئية والاجتماعية للمؤسسة. وعلى وجه الخصوص، تضمن العام المنقضي إعداد سياسة جديدة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة - وهو آلية مساءلة مستقلة تابعة لمؤسسة التمويل الدولية. وتتيح السياسة الجديدة لمكتب المحقق المستشار مزيداً من الفرص للمؤسسة والجهات المتعاملة معها لتسوية الشكاوى في وقت مبكر وعلى نحو استباقي مع حماية إمكانية وصول مقدمي الشكاوى واختيارهم وسريتهم.

وقد اتخذت المؤسسة أيضاً خطوات عدة لتحسين الشفافية حول استخدامها للتمويل المختلط واستثماراتها في مؤسسات الوساطة المالية. وتؤمن المؤسسة أن التطور المستمر في اتجاه المزيد من الشفافية هو أحد أهم ما يمكنها القيام به بوصفها مؤسسة إنمائية سعيا للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة المباشرة والإفادة من الملاحظات التقييمية بالغة الأهمية في خضم عملها على إيجاد حلول جديدة لأكبر التحديات الإنمائية.

المساءلة

المراجعة الخارجية المستقلة

في أغسطس/آب 2020، أصدر مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة تقريراً لفريق مراجعة خارجية مستقل بشأن المراجعة الخارجية للمساءلة الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، بما في ذلك مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة للاطلاع على تعليقات الجمهور. وتضمن التقرير مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة الخارجيين وقدم توصيات لتدعيم دور المساءلة في المؤسسة في المجالات التالية: 1) وضع سياسة جديدة لآلية المساءلة المستقلة لمؤسسة التمويل الدولية/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة)؛ 2) الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة لتدعيم دور المساءلة البيئية والاجتماعية؛ (3) نهج محتمل لإيجاد حلول علاجية لأصحاب المصلحة المتأثرين سلبا بالمشروعات التي تساندها المؤسسة.

سياسة مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة وتدعيم المساءلة البيئية والاجتماعية

في أواخر يونيو/حزيران 2021، وافق مجلسا مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على سياسة جديدة لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة تكفل إمكانية وصول الأفراد إلى عملية شفافة ويمكن التنبؤ بها لتقديم الشكاوى، مع زيادة التركيز على النواتج بالنسبة للمجتمعات المحلية، والجهات المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وتلبي سياسة المكتب توصيات المراجعة الخارجية، وقد أُعدت بناء على مدخلات ومساهمة من أصحاب المصلحة على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية من خلال إجراء عملية تشاور مع الجمهور العام. وتشدد السياسة الجديدة بدرجة أكبر على حل الشكاوى في وقت مبكر وعلى نحو استباقي، وتشتمل على خطط عمل علاجية لجهاز الإدارة محددة زمنيا يتم إعدادها بالتشاور مع مقدمي الشكاوى والجهات المتعاملة معها. كما تنص سياسة المكتب على شروط واضحة لأهلية الشكاوى المتعلقة بمؤسسات الوساطة المالية المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة وسلاسل الإمداد، وتتضمن نصاً للنظر في الشكاوى في ظل ظروف استثنائية للمشروعات التي تخارجت منها المؤسسة والوكالة (لمدة تصل إلى 15 شهرا). وبدأ العمل بهذه السياسة في الأول من يوليو/تموز 2021.

وتكمل سياسة مكتب المحقق المستشار الجهود الإضافية الجارية لتدعيم النهج العام للمؤسسة إزاء إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمساءلة، بما في ذلك تحسين الأنظمة والإجراءات الخاصة بالعناية الواجبة البيئية والاجتماعية والإشراف عليها؛ وتدعيم الاستجابة للمظالم على مستوى المؤسسات والمشروعات على حد سواء. وثمة عملية منفصلة جارية لدراسة نهج محتمل لإيجاد حلول علاجية لأصحاب المصلحة المتأثرين سلبا بالمشروعات.

مكتب المحقق المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيُّد بالأنظمة

يمكن للأشخاص المتأثرين بالآثار البيئية والاجتماعية السلبية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن يعربوا عن شواغلهم ومخاوفهم لمكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وهو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالمؤسسة. واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2021، ومع بدء تنفيذ السياسة الجديدة لآلية المساءلة المستقلة التابعة للمؤسسة/الوكالة، يتبع مكتب المحقق المستشار مجلسي المديرين التنفيذيين للمؤسسة والوكالة، مما يدعم دور المجلس في عملية المساءلة ويعزز استقلالية المكتب.

ويناط بمكتب المحقق المستشار تسوية الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من مشروعات المؤسسة، وذلك على نحو يتسم بالعدل والموضوعية والإنصاف؛ وتعزيز النواتج البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ وتشجيع مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام والتعلم من أجل الارتقاء بمستوى أدائها والحد من مخاطر الإضرار بالناس والبيئة.

يساعد مكتب المحقق المستشار على حل المشكلات القائمة بين الأشخاص المتأثرين والجهات المنفذة لمشروعات المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني محايد لحل المشكلات من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة له. ويجري المكتب من خلال وظيفته لشؤون التقيُّد

بالأنظمة مراجعات لمدى تقيُّد المؤسسة بالسياسات البيئية والاجتماعية، ويقيم الأضرار ذات الصلة، ويقدم توصيات بالإجراءات العلاجية عند الاقتضاء. ومن خلال وظيفته الاستشارية، فإنه يقدم المشورة بغرض تحسين الأداء النظامي للمؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

وخلال السنة المالية 2021، ضمت الحالات التي عالجها المكتب 53 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة والوكالة في 31 بلدا. وكانت هناك خمس شكاوى جديدة مؤهلة من بينها، وأجرى المكتب مراجعة لمدى تقيدها بالأنظمة في حالة واحدة. وأقفل المكتب حالتين خلال السنة. للمزيد من المعلومات عن مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، يرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org.

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مباشرة، وتهدف رسالتها إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل في المستقبل - بحيث تؤدي إلى رفع مستوى فاعلية التنمية.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات مؤسسة التمويل الدولية وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القُطرية والقطاعية. وهذا العام، قامت مجموعة التقييم المستقلة بتقييم مساهمة المؤسسة في تهيئة الأسواق وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة في إطار إستراتيجيتها الجديدة - "المؤسسة 3.0"، وأوصت بتحسين فهم الفرص المتاحة لتهيئة الأسواق، وزيادة إمكانية وصول الفئات التي لا تتلقى خدمات كافية إلى الأسواق، والقيام بانتظام بتقييم قدرة المؤسسة على المجازفة وتحمل المخاطر في الاضطلاع بأنشطتها في اقتصادات تعاني من أوجه ضعف هيكلي.

يمكن الاطلاع على المراجعات السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

الرقابة

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب المراجعة الداخلية بمجموعة البنك تطمينات ومشورة تتسمان بالاستقلالية والموضوعية وعمق الرؤية، وتستندان إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. ويقدم المكتب لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملاءمة وتعمل على نحو فاعل. ويتبع المكتب رئيس البنك الدولي مباشرة ويعمل تحت إشراف لجنة مراجعة الحسابات.

للمزيد من المعلومات عن مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية، يرجى زيارة الموقع: www.worldbank.org/internalaudit.

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

تجسيدا لالتزام مجموعة البنك الدولي بمحاربة الفساد ومنع وقوعه، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بكشف الممارسات القائمة على التدليس والفساد وردعها ومنع وقوعها في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، وكذلك المزاعم ضد موظفي مجموعة البنك أو موردي الخدمات من الخارج. ويضطلع المكتب، بوصفه وحدة مستقلة داخل البنك، بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها، وذلك بالتحقيق في الادعاءات المثارة وتطبيق عقوبات على الشركات والأفراد من خارج البنك، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد موظفي مجموعة البنك الذين يثبت تورطهم في ممارسات قائمة على الاحتيال أو الفساد أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة. وفي أعقاب اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات، يعمل مكتب الامتثال للنزاهة مع الشركات والأفراد الخاضعين للعقوبة على الوفاء بشروط إبرائهم من تلك العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجهود الوقائية التي بذلها مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة هذا العام في تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة ورصدها والتخفيف من حدتها.

وفي السنة المالية 2021، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 57 شركة وفردا، وبناء على أحكام مكتب الامتثال لشؤون النزاهة، قامت مجموعة البنك أيضاً برفع العقوبات عن 30 كياناً وحولت قرارات الحرمان مع الإعفاء المشروط عن كيانين اثنين إلى عدم حرمان مشروط. وأقرت مجموعة البنك تطبيق 92 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. وأقرت هذه البنوك 45 قراراً من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/integrity.

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/fraudandcorruption.

خطاب إلى
مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

تقرير التأكيد المحدود
للمراجع المستقل

طلبت مؤسسة التمويل الدولية من شركة إرنست ويونغ وشركاهم EY & Associés القيام بعملية تأكيد محدودة بشأن مجموعة مختارة من معلومات التنمية المستدامة المفصح عنها في التقرير السنوي. ويرد وصف لطبيعة هذه العملية ونطاقها واستنتاجاتها في تقرير التأكيد المحدود لشركة إرنست أند يونغ، المتاح في التقرير السنوي للمؤسسة على شبكة الإنترنت.

EY
بناء عالم أفضل للعمل

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يوفر الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها. حيث يشمل معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2021 **(www.ifc.org/annualreport)** إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية

موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
linkedin.com/company/ifclinkedin/

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستغرام
instagram.com/IFC_org/

ميديام
ifc-org.medium.com

ساوند كلاود
soundcloud.com/IFC_org

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

ستيفن شاليتا
مدير،
إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

جون دونلي
مستشار أول،
إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

بيير مجلاك
مدير إدارة العلاقات الخارجية بالإنابة بمؤسسة التمويل الدولية

جينين ماير
المحررة

روب رايت
الكاتب؛ التصميم والإنتاج

فينيت تياجي
المنسق الإلكتروني على شبكة الإنترنت

آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة

برينا لندستروم
الشؤون العامة

أندرو رافين
استشاري التحرير

التصميم:
آديسون
www.addison.com

الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الترجمة:
وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية التابعة لإدارة الحلول المؤسسية العالمية، مجموعة البنك الدولي

خدمات التحرير:
كلاريتي جلوبال إستراتيجيك كومينيكيشن
https://clarityglobal.net/

تصوير فوتوغرافي:

الغلاف
جاسمين مردان/جيتي

الصفحة 3
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 5
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 9
صورة من مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 13
صورة من مؤسسة التمويل الدولية
ديفيد هيلز

الصفحتان 21-20
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 23
إهداء من: Cerba Lancet Africa

الصفحتان 25-24
صور من موظفي مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 26
إهداء من: تريد ديبو halbergman/غيتي
wellsie/غيتي

الصفحة 29
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 30
مايكل هول/غيتي

الصفحة 33
توم ساتر/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 35
سفين توفين/بانوس

الصفحتان 37-36
صورة من مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 39
إهداء من: بايجوس

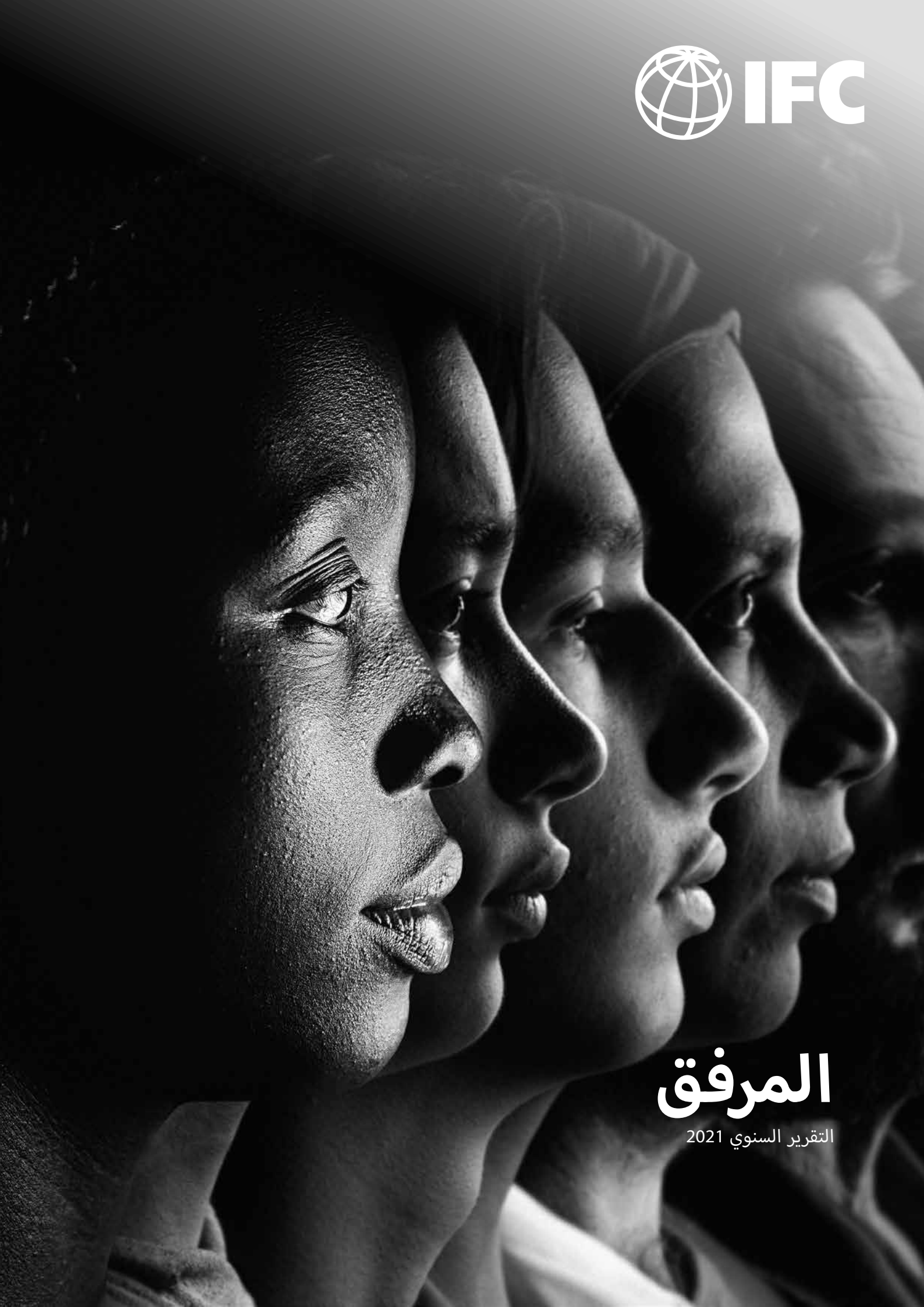

المرفق

التقرير السنوي 2021

المرفق

المعلومات الواردة في هذا المرفق ستظهر في تقريرنا على شبكة الإنترنت.

55
عمل المؤسسة

56 ما تقوم به المؤسسة

61 خبرات المؤسسة المتخصصة

64 قصص قُطرية

74 جوائز عالمية

76
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

77 تقييم الأثر الإنمائي المتوقع وقياس النتائج

84
موظفو المؤسسة وممارساتها

85 الحوكمة

86 المسؤولية المؤسسية

90 الشراكات العالمية

93 إدارة المحافظ

94 إدارة الخزانة

95 إدارة المخاطر

98 رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

105 موجز الأداء المالي

عمل المؤسسة

تُسخَّر المؤسسة مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لتهيئة الأسواق وتوفير الفرص التي تساعد البلدان على إيجاد الحلول وتعبئة التمويل من القطاع الخاص لتجاوز التحديات التي تواجه عملية التنمية.

ما تقوم به المؤسسة

الاستثمار

في السنة المالية 2021، قدمنا استثمارات طويلة الأجل بقيمة 23 مليار دولار في 313 مشروعا لمساندة القطاع الخاص في البلدان النامية، ويتضمن ذلك نحو 10.8 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الأدوات والمنتجات		
	القروض • تمويل المشروعات والشركات • إعادة الإقراض من خلال مؤسسات الوساطة المالية • 73 عملة محلية	في السنة المالية 2021، ارتبطت المؤسسة بتقديم قروض جديدة لحسابها الخاص بقيمة 10.8 مليارات دولار.
	أسهم رأس المال • استثمارات مباشرة في أسهم رأس المال • صناديق الاستثمار المباشر • قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة	في السنة المالية 2021، بلغت استثماراتها في أسهم رأس المال لحسابها الخاص نحو 1.2 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.
	تمويل التجارة والسلع الأولية • ضمانة التزامات السداد المتصلة بالتجارة للمؤسسات المالية المعتمدة • تخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 123 بنكا في 44 بلدا.	في السنة المالية 2021، ارتبطت المؤسسة بتقديم 6 مليارات دولار في تمويل التجارة، ذهب أكثر من نصف هذا المبلغ إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية* ومناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.
	القروض المشتركة • تعبئة رؤوس الأموال من شركائنا لإقامة صلات جديدة من شأنها زيادة الاستثمارات الأجنبية في بلدان العالم الأشدّ فقراً. • القروض المشتركة شكلت 34% من إجمالي الموارد الأساسية التي قامت المؤسسة بتعبئتها من الغير لصالح الجهات المتعاملة معها في السنة المالية 2021. • بنهاية العام، بلغ مجموع محفظة القروض المشتركة 15.6 مليار دولار لحساب شركاء الاستثمار.	في السنة المالية 2021، قدمت المؤسسة ما مجموعه 4.6 مليارات دولار من القروض المشتركة إلى 83 شريكا من خلال: قروض من الفئة "ب" وقروض موازية، وتأمين ضد مخاطر الائتمان، وقروض مشتركة بالعملة المحلية، وقروض مشتركة خضراء، وقروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك، الذي ينشئ محافظ استثمار من قروض الأسواق الصاعدة ويكيفها حسب الطلب للمستثمرين.
	إدارة المخاطر والحلول المهيكلة • منتجات المشتقات المالية لمساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة على التحوط ضد مخاطر السوق (مخاطر تقلب العملة، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع الأولية، إلخ) • مجموعة واسعة النطاق من أدوات التمويل المهيكلة حسب الاحتياجات، وتشمل أدواتٍ غير ممولة تغطي إما تسهيلات ائتمانية منفردة أو محافظ الأصول. ويمكّن للمؤسسة من خلال هذه الأدوات الاستفادة من تصنيفها الائتماني من الفئة الممتازة AAA لتقديم التمويل للمقترضين النهائيين عن طريق تحمل كل مخاطرهم الائتمانية أو جزء منها مع الاستفادة في الوقت نفسه من مصادر التمويل الأخرى. • أدوات الائتمان المهيكلة الأخرى مثل عمليات التوريق، والسندات المغطاة، وحقوق السداد المتنوعة (DPRs) التي تساعد الجهات المتعاملة مع المؤسسة على الوصول إلى أسواق رأس المال والاستفادة من تعزيز الائتمان من التدفقات النقدية التي يمكن التنبؤ بها للمحافظ الأساسية.	

* يشير هذا إلى قائمة البلدان المؤهلة للحصول على التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية في إطار الدورة السابعة عشرة لتجديد مواردها.

التمويل الميسر المختلط

- التمويل الميسر مقترنا بالتمويل الذي تقدمه المؤسسة لحسابها الخاص
- تعبئة الاستثمارات في مجالات العمل ذات الأهمية الإستراتيجية للمؤسسة، بما في ذلك المناخ والمساواة بين الجنسين
- يساعد على تخفيف المخاطر ومعالجة إخفاقات السوق في المعاملات

في السنة المالية 2021، ارتبطنا بتقديم 717 مليون دولار من أموال المانحين الميسرة، وحفز ذلك تقديم 2.1 مليار دولار من الاستثمارات لحسابها الخاص.

الخدمات الاستشارية

يمثل تقديم الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من إستراتيجية المؤسسة (IFC 3.0) لتهيئة الأسواق وتعبئة رأس المال الخاص. ومن خلال برامجنا للخدمات الاستشارية، نعمل مع الجهات المتعاملة معنا – بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية والصناعات والحكومات - لتجسيد الأفكار في هيئة زيادة في استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز النمو الأخضر، وإيجاد فرص عمل للجميع، ومشروعات صالحة للتمويل. ونساعد في تهيئة الظروف اللازمة التي ستجتذب رؤوس الأموال والاستثمارات المستدامة وتعبئ رؤوس الأموال الخاصة من خلال عملنا الاستشاري المتصل بمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يمكّن القطاع الخاص من النمو. كما نعمل بشكل مباشر مع الجهات المتعاملة مع استثماراتنا لتحسين عملياتها وتعزيز الأثر الإنمائي على سلاسل الإمداد والمجتمعات المحلية.

ويسترشد عملنا الاستشاري بالدراسات التشخيصية القُطرية المشتركة للقطاع الخاص التي تجريها المؤسسة والبنك الدولي، وأطر الشراكة الإستراتيجية متعددة السنوات لمجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى الإستراتيجيات القُطرية والدراسات القطاعية المتعمقة للمؤسسة.

ومن خلال خدمات المؤسسة الاستشارية:

- نساعد الشركات على اجتذاب مستثمري القطاع الخاص والشركاء والإبقاء عليهم، ودخول أسواق جديدة، وزيادة تأثيرها. كما نتيح رؤى متبصرة مصممة لملاءمة احتياجات الأسواق، وكذلك خدمات استشارية فنية حول كيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها.
- نساعد الصناعات والقطاعات الصناعية على تبني ممارسات ومعايير جيدة لزيادة القدرة على المنافسة والإنتاجية والاستدامة لتجاوز آثار جائحة كورونا.
- نساعد الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض الارتقاء بجودة خدمات مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للسكان. ونقدم أيضا المشورة لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل - كما نقدم المساندة في الوقت نفسه لتنفيذ هذه الإصلاحات.
- نعمل بالتعاون مع البنك الدولي على تقديم خدمات استشارية بشأن السياسات في مراحل العمل التمهيدي تهدف إلى تطوير أنشطة من شأنها المساعدة في تهيئة الأسواق ومساندة المعاملات المستقبلية في صناعات وقطاعات عديدة، ولاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات.
- نقوم بدور رئيسي في سلسلة متصلة من الأنشطة تبدأ بتقديم المشورة لتهيئة بيئة داعمة للأعمال، وتمتد إلى الخدمات الاستشارية التمهيدية للمساعدة في إتاحة فرص استثمارية جديدة، وتُتوج بتقديم المشورة على مستوى الشركات لمساندة الاستثمارات الجديدة للمؤسسة والقطاع الخاص.
- نعمل مع خبراء عالميين لتوليد الأفكار وإعداد التحليلات للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا في تنمية القطاع الخاص. ونشجع التعلُّم من النظراء على نطاق عالمي من خلال شبكاتنا التي تجمع معاً واضعي السياسات والأطراف المؤثرة والتي قمنا بحشدها بفعالية للمساعدة في مساندة الجهات المتعاملة معنا في أثناء الجائحة.

نعمل مع الجهات المتعاملة معنا على تحسين ممارساتها البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك تلك المتصلة بالمساواة بين الجنسين، لاسيما في البلدان التي ترزح تحت وطأة الفقر المدقع والصراع والهشاشة. ونساعد الاقتصادات النامية على تحقيق الإمكانات الاقتصادية للطاقة النظيفة والأبنية الخضراء المراعية للبيئة. ونساعد شركات القطاع الخاص المتأخرة عن الركب على التحوّل إلى العصر الرقمي، وكذلك الجهات المحتملة المتعاملة مع استثماراتنا على تحسين أداء عملياتها وممارساتها الإدارية لاجتذاب التمويل الذي تحتاج إليه.

أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصادات النامية إلى توليد طلب غير مسبوق على خدمات المؤسسة الاستشارية في السنة المالية 2021. وقد استجابت فرق المشروعات بسرعة للطلب العاجل من الجهات المتعاملة مع المؤسسة لوضع نُهج وإستراتيجيات لمواجهة تلك التداعيات. ونحن ملتزمون بمساعدة الجهات والحكومات المتعاملة معنا، وعلى نطاق أوسع، القطاعين الخاص والمالي في البلدان المتعاملة معنا على الخروج من الأزمة وهي تتمتع بالمزيد من القوة. ونساعد مؤسسات الأعمال على تجاوز آثار الأزمة، ونسدي المشورة للحكومات لإجراء الإصلاحات اللازمة لتمكين قطاعاتها الخاصة من استبقاء الاستثمارات، والحفاظ على الوظائف، وإعادة بناء الأسواق، وإتاحة فرص استثمار طويلة الأجل للقطاع الخاص.

في السنة المالية 2021، بلغت محفظة مشروعات خدماتنا الاستشارية ما قيمته 1.4 مليار دولار، وشمل ذلك أكثر قليلاً من 800 مشروع استشاري في أكثر من 100 بلد. وقد أدت خدمات المؤسسة الاستشارية لمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تعبئة 3.2 مليارات دولار من رأس المال الخاص، وهو ما يسهم بشكل مباشر في التمويل طويل الأجل للمؤسسة. ونفذت المؤسسة 54% من برنامجها للخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 21% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات، و 24% في مجال العمل المناخي. واشتمل 42% منها على جهود لسد الفجوات الاقتصادية بين الرجال والنساء، مثل الوظائف والتمويل والأسواق. ويساند 30% من مشروعاتنا الاستشارية الأنشطة التدخلية للعمل التمهيدي. ويعمل خبراؤنا المعنيون بالخدمات الاستشارية بالقرب من الجهات المتعاملة معنا، حيث يوجد نحو 80% منهم في مكاتب المؤسسة الميدانية.

كيف تعمل المؤسسة مع الشركات

الصناعات الزراعية: نساعد الشركات على تحسين مستويات الإنتاجية والاستدامة من خلال التركيز على رفع الكفاءة التشغيلية، وسلامة الأغذية ومعاييرها، واعتماد التكنولوجيا في سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية، والإدارة السليمة للتربة والمياه، وإضفاء الطابع المهني على سلاسل الإمداد الخاصة بصغار المزارعين، مع تطبيق ممارسات صديقة للمناخ ومراعية للمساواة بين الجنسين.

خدمات تمويل الشركات: نساند الجهات المتعاملة معنا في تحديد أسواق جديدة ودخولها وهيكلة إستراتيجيات الدخول، ونساعد الشركات على اجتذاب المستثمرين الدوليين واستقطاب المهارات والخبرات ورؤوس الأموال الجديدة. كما نساند عمليات هيكلة المشروعات المعقدة ونقدم المشورة بشأن تصميم الشراكات والمشروعات المشتركة وعمليات الاستحواذ وتنفيذها.

التكنولوجيات الإحلالية: نعمل في مختلف بيئات ريادة الأعمال ورأس المال المخاطر التي تدعم مسرعات الأعمال، وصناديق التمويل الأولي، ومديري الصناديق الجدد في المناطق الجغرافية عالية المخاطر أو الجديدة. ونقوم بربط الحلول التكنولوجية عالية الأثر التي أثبتت جدواها على مستوى العالم بالجهات المتعاملة معنا من أجل تخفيف مخاطر اعتماد التكنولوجيا، وزيادة تدفق رأس المال إلى رائدات الأعمال، وتشجيع اعتماد منصات تدريب رقمية للارتقاء بمستوى المهارات الرقمية من أجل التوظيف.

التعليم: من خلال مبادرتنا الجديدة التي نطلق عليها اسم "Vitae"، نساند مؤسسات التعليم العالي في تحسين نواتج قابلية توظيف خريجيها، وبالتالي تقليل فجوة المهارات في الواقع المتغير للوظائف في القرن الحادي والعشرين.

الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة: نقدم المشورة المتكاملة بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لمساعدة الشركات على تحسين قدرتها على الحصول على رأس المال، وتحقيق النجاح على المدى الطويل، وإدارة الأزمات والتصدي للجوائح، من خلال اعتماد هياكل حوكمة الشركات، بما يتماشى مع منهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة، وكذلك أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة. وتتناول إرشاداتنا على نحو شامل عملية إدارة التغيرات المحتملة أو الفعلية في البيئة، بما في ذلك التلوث، وآثار التنوُّع البيولوجي، وانبعاثات الكربون، وتغير المناخ، واستخدام الموارد الطبيعية. كما نراعي التغيرات المحتملة أو الفعلية على المجتمعات المحلية المحيطة والعمال، بما في ذلك حدوث العنف المبني على نوع الجنس. ونسعى أيضاً إلى تحسين هياكل وإجراءات الحوكمة، مثل عمل مجالس الإدارة، والتنوُّع بين الجنسين في المستويات القيادية للشركات، والسلوك الأخلاقي، والضوابط، والإفصاح، والشفافية. ونقوم ببناء قدرات اتحادات الصناعات ومقدمي خدمات الإدارة البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للتأثير على الممارسات ذات الصلة على مستوى السوق.

المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي: نعمل مع الشركات على تحسين ممارسات تشغيل النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن، وغيرهن من الفئات الأخرى المحرومة. ونساعد أيضا الشركات على زيادة قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق.

البنية التحتية العالمية: نساند مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام دون السيادي المتعاملة معنا كي تصبح وجهات جاذبة للاستثمار في مشروعات البنية التحتية ونساعد في سد الفجوات القائمة في البنية التحتية. ونعمل مع الحكومات دون الوطنية لتدعيم المؤسسات واللوائح التنظيمية؛ وتحسين مرافق البنية التحتية الحيوية والاستدامة البيئية؛ وتعزيز المهارات والابتكار؛ وزيادة فرص الحصول على التمويل؛ وبناء القدرات لإدارة رسوم الامتياز والضرائب المفروضة من أجل تحسين رفاهة المجتمعات المحلية والمحتوى المحلي. ونعمل أيضا عن كثب مع مؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معنا للحصول على تراخيص اجتماعية للعمل في بيئات صعبة من خلال زيادة المنافع للمجتمعات المحلية؛ وتخفيف المخاطر الاجتماعية؛ والتصدي للعقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول في مكان العمل، على امتداد سلسلة الإمداد.

المباني الخضراء: نوفر الأدوات والتدريب لمساعدة الشركات على تشييد مبان تتمتع بكفاءة أعلى في استهلاك الطاقة والمياه والمواد. كما نساعد الحكومات على وضع أطر السياسات ذات الصلة، ونعمل مع البنوك لتدشين أدوات ومنتجات تمويل خضراء.

الصحة: نساند مقدمي خدمات الرعاية الصحية في تحسين جودة نواتج الرعاية الصحية من خلال استخدام الأداة الجديدة للمؤسسة لتحسين جودة الرعاية الصحية (IQ-Healthcare) وما يصاحبها من خدمات استشارية. وندير أيضاً شبكة من الممارسين المهنيين لدعم القيادة النسائية في مجال الرعاية الصحية، حيث نركز على التحديات الفريدة التي تواجهها تلك القيادات في هذا القطاع.

الصناعات التحويلية: نعمل مع الجهات المتعاملة معنا في قطاع الصناعات التحويلية لوضع وتمويل إستراتيجياتها للحد من الانبعاثات الكربونية، وكذلك تحسين إنتاجية عملياتها المباشرة وسلاسل الإمداد الخاصة بها. ويشمل ذلك تبني منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في التصدي للتحديات التي تواجه الشركات في مجال التوظيف، ومساندة تعميم تمويل سلاسل الإمداد المرتبط بتحسين أداء الاستدامة.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: نساعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تدعيم مهاراتها وأدائها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتها على المشاركة في شبكات الإمداد والتوزيع للشركات الأكبر حجما. ونسدي المشورة للشركات والحكومات بشأن كيفية تحسين ظروف العمل، وتعزيز تنافسية سلسلة إمدادات قطاع المنسوجات.

السياحة: نساعد مؤسسات الأعمال على تحديث عروضها السياحية وتعظيم إمكانات أصولها الطبيعية والثقافية. وكانت السياحة من قطاعات الأعمال الأكثر تضرراً خلال جائحة كورونا. لذا، فإننا نعمل مع الجهات المتعاملة معنا على تقييم الأثر ووضع إستراتيجيات لإعادة قطاعات السياحية إلى سابق عهدها في أسرع وقت ممكن.

كيف تعمل المؤسسة مع مؤسسات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: نساعد الجهات المتعاملة معنا على تدعيم إدارة ما تتعرض له من مخاطر، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في المجالات الأساسية ذات الأولوية مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين، والتمويل العقاري، والطاقة المتجددة. ومن خلال تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والحلول المصرفية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، نساعد في بناء قدرات المؤسسات المالية على زيادة فرص الحصول على الائتمان؛ وتوسيع نطاق خدماتها المالية وغير المالية، بما في ذلك لمنشآت الأعمال التي تقودها/تمتلكها نساء؛ ودعم سلاسل الإمداد المستدامة؛ وتحفيز فرص الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. ونساند المؤسسات المالية في تحديد خرائط إستراتيجيتها للرقمنة وتنفيذها وتسريع وتيرة تحوّلها الرقمي.

مديرو صناديق الاستثمار: نساعد على تطوير صناعة الاستثمار المباشر في الأسواق الوليدة، ونسدي مشورة غير مرتبطة بالاستثمار لمديري الصناديق. ونعمل على زيادة الاستثمارات في الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الأسواق الصاعدة من خلال تزويد مديري الأصول ببيانات عن تلك الجوانب وتحليلات باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

يركز عمل المؤسسة مع الحكومات والبنك الدولي والشركاء الآخرين على تطبيق التوصيات التي تم تسليط الضوء عليها في دراساتها التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص والإصلاحات التي تحظى بالأولوية في إستراتيجياتها القُطرية لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية. وتشمل مجالات التركيز المحددة:

مبادرة المدن: نساعد أجهزة الحكم المحلي والبلديات والمقاطعات على إيلاء الأولوية لخدمات البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود وتطويرها لصالح مواطنيها.

القطاع المالي: نعمل مع الحكومات والقطاع الخاص لتشجيع تعميم فرص الحصول على التمويل، وبناء أنظمة مالية وأسواق رأسمالية تتسم بالقدرة على الصمود والشفافية وسلاسة الأداء. ويشمل ذلك مساندة الحكومات في وضع اللبنات الأساسية، سواء اللوائح التنظيمية أو المؤسسات، لزيادة فرص الحصول على التمويل، مثل الاستعلام الائتماني، واستخدام الأصول المنقولة كضمانة للحصول على القروض، وتسوية الديون. كما نعمل على نحو وثيق مع البنك الدولي ونوظف خبراته إلى جانب مواردنا الاستثمارية من أجل المشاركة في تطوير أسواق رأس المال المحلية في بلدان مختارة محدَّدة يشملها التركيز.

تهيئة مُناخ الاستثمار: نساعد على تحسين بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات الشاملة لعموم الاقتصاد والإصلاحات التي تركز بدرجة أكبر على قطاعات محددة والتي تعالج الحواجز التنظيمية وتشجع الاستثمار، وتحفز النمو من خلال زيادة القدرة على المنافسة والوصول إلى الأسواق، وخلق فرص العمل. ويمثل هذا العمل منطلقاً لأجندة المؤسسة للعمل التمهيدي. ونعمل عن كثب مع البنك الدولي للاستفادة من خبراته في تنمية القطاع الخاص.

مبادرة السياق البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة: نساعد الحكومات والشركات الخاصة وأصحاب المصلحة المباشرة على تقييم المخاطر والآثار التراكمية والتخفيف من حدتها على مستوى متعدد المشروعات في مناطق جغرافية محددة. ومن شأن هذه المبادرات أن تُمكّن الحكومات من مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية في خططها القطاعية الأوسع نطاقا، وتحقيق تحسن ملموس في مستوى الكفاءة مع تنفيذ الشركات للتقييمات المشتركة وإستراتيجيات الإدارة، ومعالجة الاختناقات البيئية والاجتماعية في المراحل التمهيدية من الاستثمار وإعداد المشروعات.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: نساعد الحكومات على تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية، ونساعد على تذليل العقبات التي تواجه البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، وذلك من خلال حشد الخبرات الفنية والإدارية ورأس المال من القطاع الخاص.

المساندة الاستشارية الحيوية في أثناء جائحة كورونا

- **مساندة تصنيع معدات الوقاية الشخصية في البلدان النامية:** يساعد إنتاج كمامات الوجه ومعدات الوقاية الشخصية الأخرى البلدان النامية على تزويد مُقدِّمي خدمات الرعاية الصحية بالمعدات التي يحتاجونها لرعاية المرضى المصابين بفيروس كورونا وإتاحة إمكانية فتح أسواق تصدير جديدة. ويقدِّم **برنامج المؤسسة العالمي للخدمات الاستشارية المعنية بمعدات الوقاية الشخصية**، الذي تم إطلاقه في عام 2021، مساندة عملية للمُصنِّعين في بلدان الأسواق الصاعدة (إثيوبيا والأردن وكينيا وموريشيوس ونيجيريا وسري لانكا وفييتنام) الذين يركِّزون على إنتاج هذه المعدات. كما تقدِّم المؤسسة المشورة الفنية بشأن مسائل مثل كيفية إعادة توجيه خطوط الإنتاج الحالية لتصنيع هذه المعدات، ومصادر توريد المواد الخام، وضمان إجراء الاختبارات والجودة. وبفضل خدمات المؤسسة الاستشارية، تمكَّنت بعض الجهات المتعاملة معها من الوفاء بالمعايير الدولية في تصنيع معدات الوقاية الشخصية والحصول على الشهادات ذات الصلة وخفض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين تصميم المنتجات. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد المؤسسة شراكات مع هيئات المعايير العالمية، مثل الجمعية الأمريكية الدولية للاختبار والمواد والمعهد البريطاني للمعايير، لإعداد دليل مرجعي عالمي بشأن معايير معدات الوقاية الشخصية وكذلك برنامج تدريب مُكوَّن من وحدات عن المعايير الفنية لهذه المعدات لتستفيد منه المختبرات الطبية في الهند والأردن وفييتنام.
- **مساعدة القطاع الخاص على التغلُّب على آثار جائحة كورونا:** في مواجهة التداعيات المباشرة وطويلة الأمد لجائحة كورونا، تحتاج شركات القطاع الخاص في الغالب إلى الدعم لضمان تعافيها واستمرارها بعد زوال الجائحة. وفي سبتمبر/أيلول 2020، تعاونت المؤسسة مع المنصة الرقمية "**سوق المُورِّدين والشراكات**" في كوناكري بغينيا لإطلاق خطة للقطاع الخاص لمواجهة الجائحة. وتشمل هذه الخطة، التي تهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة التي كانت تعتمد بشكل غير مباشر في عملها على قطاع التعدين الحيوي في غينيا، صندوقاً للمساعدة المالية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من انخفاض التدفقات النقدية وصعوبات مالية. كما تتضمن برنامجاً لبناء القدرات يقدِّم تدريباً افتراضياً على التسويق الرقمي ودعماً فنياً في إعداد خطط التعافي وتنفيذها.
- **اغتنام الفرص السوقية التي ظهرت في أثناء الجائحة:** أتاحت جائحة كورونا فرصة لظهور سوق عالمية تتمحور حول المنسوجات الفنية بما فيها المنسوجات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية. وتساند **مبادرة المؤسسة لسلسلة القيمة بقطاع المنسوجات** في جمهورية مصر العربية جهود الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في اجتذاب مستثمرين جدد محتملين واستثمارات أجنبية مباشرة في قطاع المنسوجات الفنية من خلال نهج مُوجَّه واستباقي لتشجيع الاستثمار. وتعمل المؤسسة مع وزارة التجارة والصناعة على دمج الشركات المحلية في سلسلة القيمة للمنسوجات الفنية محلياً وإقليمياً من خلال تصميم برنامج تجريبي لتنمية المُورِّدين وتنفيذه.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تعمل شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية كمنصة تقوم المؤسسة من خلالها بتعبئة رأس المال السهمي من مستثمرين مستقلين جنباً إلى جنب مع استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة. وتتيح هذه الشركة، التي تأسست عام 2009، للمستثمرين فرصا فريدة للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وفي الوقت نفسه أيضا زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل الوافدة إلى هذه الأسواق. وتعزز الشركة الأثر الإنمائي للمؤسسة وتحقق الأرباح للمستثمرين من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من تواجد عالمي ومعايير استثمارية عالمية.

يشكل الاستثمار في أسهم رأس المال حجر الزاوية لهيكل رأس المال. وكان هذا هو الحال قبل تفشي جائحة كورونا، لكنه يحظى الآن في البيئة الحالية بأهمية خاصة. وستواصل المؤسسة وشركة إدارة الأصول دراسة سبل تعبئة رؤوس الأموال من الغير من أجل إتاحة الفرص للمستثمرين للاستثمار إلى جانب المؤسسة ومساندة مرحلة التعافي من الأزمة من خلال الاستثمارات المؤثرة.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، بلغت الأموال التي قامت الشركة بتعبئتها نحو 10.1 مليارات دولار، منها نحو 2.3 مليار دولار من المؤسسة. وهي تدير 11 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي. وفي السنة المالية 2021، ارتبطت صناديق شركة إدارة الأصول بتقديم 325 مليون دولار إلى 12 شركة تستفيد من استثمارات المؤسسة، وتخارجت من 15 استثماراً بتكلفة إجمالية قدرها 462 مليون دولار.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة: يتألف هذا الصندوق، برأسمال قدره 3 مليارات دولار، من صندوقين فرعيين، هما: صندوق للاستثمار في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد هذا الصندوق، الذي تأسس عام 2009، في تدعيم البنوك المؤثرة على النظام في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تأسس هذا الصندوق في عام 2010 برأسمال قدره مليار دولار. ويدير الصندوق استثمارات في أسهم رأس المال وعمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في مجموعة متنوعة من القطاعات في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 39 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 879 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا: تأسس هذا الصندوق في عام 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المؤثرة على النظام في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة: تأسس هذا الصندوق في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، وهو يدير استثمارات في صناديق الاستثمار المباشر، ومنصات الاستثمار، وعمليات الاستثمار المشترك التي توفر رأس المال لمشروعات وشركات الطاقة المتجددة التي تطور منتجات وخدمات تتسم بكفاءة استخدام الموارد منخفضة الانبعاثات الكربونية في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة على الصعيد العالمي. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2021، قدم الصندوق 22 ارتباطا بلغت إجمالا 386 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة: تأسس هذا الصندوق في عام 2013 برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم بإدارة استثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بأسهم رأس المال في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 22 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 702 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك: صندوق الصين - المكسيك، الذي تأسس عام 2014، هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويدير استثمارات في الأسهم وأشباه الأسهم في المكسيك. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2021، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 320 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة: صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 505 ملايين دولار هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 12 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 258 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة: يدير هذا الصندوق، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 800 مليون دولار، استثمارات في صناديق الاستثمار المباشر التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة، بالإضافة إلى الاستثمارات المشتركة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 30 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 756 مليون دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة: يقوم هذا الصندوق، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 162 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المنطقة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق خمسة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 78 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال: يمنح هذا الصندوق، الذي تأسس في عام 2016 برأسمال قدره 115 مليون دولار، قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال، وهو عبارة عن شراكة أُنشئت في مارس/آذار 2014 بين مؤسسة التمويل الدولية ومبادرة عشرة آلاف امرأة لمؤسسة غولدمان ساكس، والذي سيكون قد أتاح حتى نهاية عام 2021 ما مجموعه مليارا دولار للمؤسسات المالية في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها نساء.

صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة: يقوم صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2016 برأسمال قدره 693 مليون دولار، باستثمارات في الأسهم وأشباه الأسهم في جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، قدم الصندوق 17 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 375 مليون دولار.

خبرات المؤسسة المتخصصة

تُسخّر المؤسسة ما اكتسبته من معارف عالمية متخصصة على مدى ستة عقود في التصدي لأكبر التحديات الإنمائية التي يشهدها عصرنا، ومنها جائحة كورونا والبطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الغذائية والحراجة	• تشجيع الأنظمة الغذائية المستدامة والشاملة والكفؤة من خلال القطاع الخاص عبر الاستثمارات والخدمات الاستشارية والشراكات لإحداث أثر إنمائي • التركيز على مساعدة المزارعين على الحد من تأثير أنشطتهم على المناخ وبناء قدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ • الاستثمار في مختلف مراحل سلسلة إمداد الصناعات الزراعية - من المزرعة إلى تجار التجزئة - لتعزيز الإنتاج، وزيادة السيولة، وتحسين الخدمات اللوجستية والتوزيع، وتوسيع نطاق حصول صغار المزارعين على الائتمان	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصناعات الزراعية والحراجة نحو مليار دولار.
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	• الاستثمار في الشركات الناشئة التي تتيح تكنولوجيات مبتكرة أو نماذج عمل خلاقة ومساندتها • الاستثمار في صناديق التمويل الأولي، ورأس المال المخاطر، وصناديق الاستثمار في النمو، والمشاركة في الاستثمار فيها • التركيز على الرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية، والقدرة على التنقل، وتكنولوجيا المناخ، وغيرها من الأدوات والمبادرات المبتكرة الأخرى **مؤسسة التمويل الدولية هي أحد أكبر المستثمرين في صناديق الاستثمار في الأسواق الصاعدة على مستوى العالم**، ويبلغ مجموع محفظة ارتباطاتها 7.9 مليارات دولار في 384 من صناديق أسهم النمو، ورأس المال المخاطر، والتمويل الأولي/مسرعات الأعمال* ونحو مليار دولار من الاستثمارات المباشرة والمشتركة.	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي الارتباطات الجديدة لمشروعات التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار لحساب المؤسسة الخاص 546 مليون دولار، وتمت تعبئة ما مجموعه 12 مليون دولار من الغير، غير شاملة 161 مليون دولار في مشروعات مشتركة، و12 مليون دولار تمت تعبئتها مع القطاعات الرئيسية للمؤسسة.
المؤسسات المالية	• الاستثمار والخدمات الاستشارية لتنمية القطاع المالي في بلدان الأسواق الصاعدة • استخدام منتجات مالية مبتكرة وتعبئة الموارد من الغير • التركيز على منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة ومساندة أسواق رأس المال المحلية • العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية لمساعدتها على زيادة أنشطتها في القطاعات ذات الأولوية وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بالمؤسسات المالية نحو 5.9 مليارات دولار.
الصحة والتعليم	**الصحة** • الاستثمار والخدمات الاستشارية لتدعيم أنظمة الرعاية الصحية والتوسع في إنتاج مستلزمات الرعاية الصحية واللقاحات والعلاجات وتوفيرها في بلدان الأسواق الصاعدة • التركيز على التكنولوجيات المبتكرة، والارتقاء بجودة خدمات الرعاية، وتحسين إمكانية الحصول على المنتجات الطبية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية • مساندة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والارتقاء بجودتها **التعليم** • تكملة عمل القطاع العام بالاستثمار في التعليم العالي الخاص والحلول المستندة إلى التكنولوجيا • إتاحة المزيد من الفرص للسكان في الاقتصادات سريعة التغير **المؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في قطاعي خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص.**	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصحة والتعليم نحو 1.3مليار دولار.

*لا يشمل الصناديق التابعة لشركة إدارة الأصول والصناديق القطاعية.

البنية التحتية	تتيح مؤسسة التمويل الدولية تمويلا طويل الأجل وخبرة رائدة متخصصة في مجال الصناعة لإعداد مشروعات البنية التحتية التي تقدم الخدمات الأساسية بالاشتراك مع القطاع الخاص.	
	الطاقة • تمويل مشروعات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء من خلال مجموعة متنوعة من التكنولوجيات • الممول الرئيسي لمشروعات الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة: الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاع الطاقة نحو 544 مليون دولار.
	البنية التحتية البيئية والبلدية • التوسع في توفير إمدادات المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة • ضمان أن توفر الأجهزة البلدية خدمات مستقرة ومستدامة وبأسعار معقولة • التمويل والخدمات الاستشارية والدعم في إعداد المشروعات للبلديات والأجهزة الحكومية الإقليمية والشركات الخاصة **المدن** • شراكات إستراتيجية مع المدن في مختلف أنحاء العالم لإيجاد حلول للمشاكل الحضرية • التركيز على البنية التحتية • تعبئة التمويل التجاري للمشروعات ذات الأولوية، وربط المدن بأسواق رأس المال • الاستفادة من خبرات البنك الدولي والقطاع الخاص	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بالبنية التحتية البيئية والبلدية نحو 266 مليون دولار.
	التعدين • تمويل المشروعات بما في ذلك عمليات الإنشاء والإنتاج والتوسع • الاستثمار المؤثر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام • التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية، وتقديم المشورة بشأن إشراك المجتمعات المحلية، وتنفيذ البنية التحتية ذات الاستخدام المشترك	
	الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا • تمويل مرافق البنية التحتية الرقمية: شبكات النطاق العريض، وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومراكز البيانات • مساندة مشغلي شبكات الهاتف المحمول • تقديم مجموعة واسعة من المنتجات - بما في ذلك القروض، وأسهم رأس المال، وتعبئة الموارد من الغير، وتمويل المشروعات	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والتكنولوجيا نحو 601 مليون دولار.
	النقل • الاستثمار والخدمات الاستشارية التي تهدف إلى تحديث الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية التحتية للنقل • تخفيض تكاليف النقل، والتخفيف من حدة الاختناقات، وتسهيل التجارة الدولية، والحد من آثار تغير المناخ، وتوفير فرص العمل من خلال رفع مستوى الكفاءة وعمليات التحديث	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاع النقل نحو 355 مليون دولار.
	الخدمات الاستشارية لقطاع البنية التحتية المستدامة • خدمات استشارية لمساعدة الشركات على زيادة المزايا والفوائد للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، بما في ذلك من خلال سلاسل الإمداد ومدفوعات الإتاوات	

الصناعات التحويلية	• تقديم الاستثمارات والخدمات الاستشارية لزيادة حجم الإنتاج وتطويره • التركيز على إتاحة فرص العمل وتحقيق الاستدامة من خلال الصناعات التحويلية • إدخال المزيد من المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة والتكنولوجيات المتقدمة للعمليات الصناعية • التشجيع على تبني المعايير القائمة على أفضل الممارسات	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاع الصناعات التحويلية نحو 833 مليون دولار.
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	• الاستثمار في مرافق البنية التحتية الداعمة لأنشطة الأعمال: فنادق رجال الأعمال، والمستودعات والمخازن، والعقارات التجارية، والإسكان ميسور التكلفة • العمل مع شركات تجارة التجزئة والفنادق المتعاملة معنا على إتاحة فرص العمل، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين ظروف الأعمال والتجارة في سلاسل القيمة ذات الصلة، والارتقاء بمعايير العمل	في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات نحو 992 مليون دولار.

قصص قُطرية

سبع قصص تبرز بعض الأعمال الأكثر تأثيراً التي نُفِّذت هذا العام في بلدان بمختلف أنحاء العالم.

66 سري لانكا
تكييف أوضاع منصة لخدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الاحتياجات الضرورية في أثناء الجائحة بشكل آمن

67 نيجيريا
الاستفادة من التكنولوجيا في تمكين صغار تجار التجزئة من مواصلة العمل في أثناء الإغلاق بسبب الجائحة

68 أوكرانيا
التحوُّل إلى بنك يضع المعايير للتمويل الأخضر

69 البرازيل
الاستثمار في بديل صديق للبيئة عن الألياف القطنية والتركيبية

70 آسيا
مكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية من خلال أول "قرض أزرق" من المؤسسة

71 عالمياً
إتاحة حل ينتفع به الجميع من خلال إطالة مدة صلاحية المنتجات الزراعية

72 أفريقيا جنوب الصحراء
توسيع نطاق اختبارات الكشف عن الأمراض في أفريقيا

تكييف أوضاع منصة لخدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الاحتياجات الضرورية في أثناء الجائحة بشكل آمن

أدت الجائحة إلى عدة موجات من عمليات الإغلاق وفرض حظر التجول الصارم في سري لانكا، مما جعل الجميع تقريباً يهرولون للبحث عن طرق للحصول على المواد الغذائية والضروريات الأخرى بشكل آمن.

وقد استجاب بايكمي، وهو أول تطبيق لخدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات للهواتف الذكية في سري لانكا، لاحتياجات الناس هناك بالتحوُّل بين عشية وضحاها إلى شركة خدمات لوجستية متخصصة في توصيل الاحتياجات الضرورية. وقامت الشركة بتوصيل جميع الأشياء المطلوبة، في أي وقت من اليوم، بدءاً من أسطوانات غاز الطهي وصولاً إلى عبوات البقالة. بل إنها أنشأت، خلال الموجة الأولى من جائحة كورونا في سري لانكا، خطاً ساخناً للطوارئ لمساعدة الأطقم الطبية التي كانت تحتاج إلى الذهاب إلى المستشفيات. وقد مكَّنها نموذج عملها واستخدامها الذكي للتكنولوجيا من التوسُّع بسرعة من خدمة كولومبو فقط، وهي العاصمة التجارية في سري لانكا، إلى خدمة العديد من المناطق الأخرى في مختلف أنحاء البلاد.

وتجاوزت قدرة بايكمي على التكيُّف تلبية الاحتياجات الأساسية بقيامها بحماية الوظائف خلال فترة يشوب فيها عدم اليقين الأوضاع الاقتصادية.

كان روي كيفن ألوسيوس قلِقاً من فقدان وظيفته كسائق لدى بايكمي حتى علم أنه يمكنه العمل في الشركة بصفة جديدة. وقال روي "خلال بضعة أيام، أبلغني المكتب الرئيسي أن الشركة تبحث عن شركاء من السائقين لأسطول التوصيل الخاص بالطوارئ لنقل السلع الأساسية إلى المنازل".

وفي حين أضرَّت الجائحة بالعديد من العمال، فإن النساء، لاسيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة، عانين للاحتفاظ بوظائفهن مع تحمُّلهن مسؤوليات أكبر لرعاية الأطفال والمسنين والمرضى من أفراد الأسرة. ومكَّنت بايكمي النساء في سري لانكا من مواصلة العمل والتكسُّب منه.

ومنذ بداية الجائحة، تضاعف أسطول الشركة من السائقات في ظل بحث المزيد والمزيد من النساء عن فرص لتغطية خسارة الأجور أو نقصانها بسبب الجائحة. وتعتمد لاساندا ديبثي، وهي أول سائقة لدى بايكمي، على الدخل الذي تكسبه لإعالة أسرتها. وقالت لاساندا "دخلي من بايكمي كبير وإنني أشعر بالفارق".

وبايكمي، التي تأسست في عام 2015، هي أول شركة ناشئة ساندتها المؤسسة في سري لانكا. وقد ساعد استثمار للمؤسسة بقيمة 2.5 مليون دولار في الشركة على توسُّعها وزيادة توفير خدمات النقل ميسورة التكلفة والمتسمة بالكفاءة. وفي يونيو/حزيران 2020، ضخت المؤسسة 2.4 مليون دولار أخرى لمساندة الشركة في تعديل أنشطة عملها في أثناء الجائحة.

وتشير بحوث جديدة إلى أن للنساء دوراً بالغ الأهمية، كراكبات وسائقات، في نمو منصات خدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات في المستقبل. وخلُصت أول دراسة على الإطلاق عن أدوار النساء في صناعة خدمات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات في سري لانكا إلى إمكانية زيادة الإيرادات السنوية لهذه الصناعة بأكثر من 25% إذا تم سد الفجوات بين الرجال والنساء في هذا المجال. وأجرت المؤسسة، وشركة بايكمي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ومعهد كانتار بابليك هذه الدراسة في عام 2020.

قال جيفري زلفر، الرئيس التنفيذي لشركة بايكمي، "لقد أدركنا تأثير خدمات النقل الآمن على تمكين النساء واستقلالهن مالياً. وتُمكِّن شركتنا واستثماراتنا في مجال التكنولوجيا الراكبات من القيام برحلات آمنة مع توفير فرص عمل مرنة وبأجور مجزية للسائقات".

نيجيريا

الاستفادة من التكنولوجيا في تمكين صغار تجار التجزئة من مواصلة العمل في أثناء الإغلاق بسبب الجائحة

في ظل تدابير الإغلاق وتزايد عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا، كان من الصعب على صغار تجار التجزئة والمُوزِّعين في نيجيريا الحصول على المستلزمات الأساسية رغم ارتفاع الطلب عليها. ولم يكن بمقدور العديد من أصحاب المتاجر الانتقال إلى الأسواق التي كانوا يحصلون منها على البضاعة. بل ازداد الأمر تعقيداً مع إغلاق العديد من الأسواق التي كانوا يعتمدون عليها.

واستخدمت تريد ديبو، وهي شركة نيجيرية تأسست لتبسيط ورقمنة عملية التوزيع على متاجر التجزئة متناهية الصغر، حلها الرقمي لسد الفجوة في سلسلة التوريد بسرعة. وعقدت هذه الشركة شراكةً مع حكومة ولاية لاغوس لتوزيع المنتجات الأساسية، مثل المواد الغذائية والمنظفات، على أسواق معيَّنة في أثناء الإغلاق العام. وبدلاً من الاضطرار إلى التعامل مع شبكة مُجزَّأة من المُوزِّعين وتجار الجملة، أصبح بمقدور تجار التجزئة والمُوزِّعين استخدام هواتفهم للاتصال مباشرةً بشركات السلع الاستهلاكية الرائدة من خلال منصة "شوب توب أب" الخاصة بالشركة.

وقال أونيكاتشي إيزوكان، المؤسس المُشارِك والرئيس التنفيذي لتريد ديبو، "لقد قمنا بدور محور الارتكاز حيث ساعدنا أكثر من 40 ألفاً من متاجر التجزئة متناهية الصغر على مواصلة العمل في أثناء الإغلاق مع ضمان حصول المستهلكين على السلع التي يحتاجونها".

ومساعدة المتاجر بالأحياء على استمرار نشاطها هو أمر حيوي للرفاهة الاقتصادية للمناطق الحضرية والريفية في نيجيريا. فنحو 90% من قطاع تجارة التجزئة في البلاد خارج القطاع الرسمي: يعتمد بائعو التجزئة بالمتاجر متناهية الصغر والصغيرة على الأجور اليومية التي يحصِّلونها من هذا العمل.

وبالنسبة لبليسينغ تشيبويز، وهي واحدة من ملايين النساء في نيجيريا اللائي يدرن متاجر تجزئة صغيرة للمساعدة في إعالة أسرهن، كانت تريد ديبو لها بمثابة شريان للحياة. وقالت بليسينغ "لقد سهَّلوا عليَّ كثيراً تزويد متجري بالبضاعة التي أحتاجها دون أن أغادر مكاني. فهم يأتون إليَّ بالبضاعة مرة واحدة على الأقل أسبوعياً وأحياناً مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. وبالتالي، لم اضطر للذهاب إلى السوق كما أن أسعارهم جيدة".

واستثمرت المؤسسة ومبادرة تمويل رائدات الأعمال، التي تدعم رائدات الأعمال في بلدان الأسواق الصاعدة، في تريد ديبو. ويهدف تمويل هذه المبادرة إلى مساعدة الشركة على بناء شبكات أقوى من متاجر التجزئة والتوزيع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء.

وتزوِّد تريد ديبو عشرات الآلاف من صغار تجار التجزئة في غانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا بمئات المنتجات، كما أن نحو 80% من تجار التجزئة بالقطاع غير الرسمي المُسجَّلين على منصتها من النساء. وتخطط الشركة لتوسيع نشاطها ليشمل نحو تسعة بلدان و21 مدينة في مختلف أنحاء أفريقيا بحلول عام 2023.

"لقد قمنا بدور محور الارتكاز حيث ساعدنا أكثر من 40 ألفاً من متاجر التجزئة متناهية الصغر على مواصلة العمل في أثناء الإغلاق مع ضمان حصول المستهلكين على السلع التي يحتاجونها".

أوكرانيا

التحوُّل إلى بنك يضع المعايير للتمويل الأخضر

قبل أكثر من خمس سنوات، شرع أوكرغاسبنك، وهو رابع أكبر بنك في أوكرانيا، في رحلة طموحة للتميُّز عن منافسيه. واتسقت هذه الرؤية المُوجَّهة إلى الداخل مع دعوة الحكومة الأوكرانية إلى خصخصة البنوك المملوكة للدولة في إطار إستراتيجية إصلاح أكبر لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتقليل حصة الدولة في القطاع المصرفي في البلاد.

ولصقل ميزته التنافسية، تحوَّل أوكرغاسبنك إلى الأنشطة المصرفية الخضراء.

وقال أندري كرافيتس، رئيس مجلس إدارة أوكرغاسبنك، "أتاحت الأنشطة المصرفية الخضراء لنا فرصة فريدة لنكون أحد الرواد في سوق كانت غير متطوِّرة إلى حد كبير وكانت تفتقر إلى الخبرة في مجال التمويل الأخضر".

وفي عام 2016، دخلت المؤسسة في شراكة مع أوكرغاسبنك لوضع إستراتيجيته المناخية التقدمية، وهي خطوة أولية فيما يمكن أن يصبح شراكة طويلة الأمد. ومنذ ذلك الحين، قدَّمت المؤسسة مجموعة من الخدمات الاستشارية لمساعدة أوكرغاسبنك على أن يصبح أول بنك لتمويل الأنشطة المناخية في أوكرانيا.

وساعدت المؤسسة أوكرغاسبنك في إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالقروض الخضراء، وحددت الأسواق المستهدفة للتمويل الأخضر، وساندت مديري الائتمان في تقييم المشروعات. وتم القيام بذلك في إطار برنامج المؤسسة لتمويل الطاقة المستدامة في أوكرانيا المُنفَّذ بالمشاركة مع وزارة المالية الفيدرالية في النمسا ووزارة الشؤون الاقتصادية والسياسة المناخية في هولندا.

وفي إطار برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة، سهَّل أوكرغاسبنك معاملات لتمويل التجارة عبر الحدود بما يقرب من 135 مليون دولار. وساعدت المؤسسة، بالشراكة مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، أوكرغاسبنك على زيادة محفظة قروضه لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بواقع مرتين ونصف المرة، مما جعله أحد البنوك الرائدة في أوكرانيا التي تخدم هذا القطاع.

ولتقديم المزيد من المساندة لتحقيق رسالة أوكرغاسبنك لتمويل أنشطة الطاقة الخضراء، استثمرت المؤسسة 30 مليون يورو (قرابة 36 مليون دولار)، مع خيار تحويل أسهم رأس المال، في البنك عام 2021. وتُستخدم حصيلة القرض لتمويل مشروعات الطاقة المستدامة المؤهَّلة في البلاد. ويهدف هذا التمويل إلى مساعدة أوكرانيا على زيادة نسبة الطاقة الخضراء في مزيج الطاقة لديها وتعزيز كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة في مختلف الصناعات.

ومن المُتوقَّع أن تسهِّل مساندة المؤسسة خصخصة أوكرغاسبنك في نهاية المطاف والتي ستكون أول عملية خصخصة لبنك كبير مملوك للدولة في أوكرانيا، كما ستقدِّم نموذجاً للاحتذاء به في عمليات الخصخصة المستقبلية بالقطاع المصرفي في البلاد. ولهذا السبب، تعمل المؤسسة أيضا مع البنك على تحسين نظام حوكمة الشركات لديه: تقوية أداء مجلس الإدارة لوظائفه، وإدخال هيكلة وضع الإستراتيجيات والرقابة عليها، وتحسين عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الإفصاحات للمستثمرين وأصحاب المصلحة، وتقوية الضوابط وإدارة المخاطر لمواءمة ممارسات البنك مع معايير القطاع الخاص، ودمج حوكمة المخاطر البيئية والاجتماعية في نظام إدارة المخاطر.

ومنذ عام 2016، صرف أوكرغاسبنك أكثر من 650 قرضاً لمشروعات مناخية متوسطة إلى كبيرة الحجم، حيث قدَّم قروضاً خضراء بقيمة 1.2 مليار دولار. ومن المُتوقَّع أن تؤدي المشروعات التي يمولها إلى تفادي إطلاق نحو 1.4 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وبعد أن بدأت المؤسسة في العمل مع أوكرغاسبنك بشأن محفظته للأنشطة المناخية في عام 2015، اتبعت بعض البنوك الأوكرانية الأخرى هذا التوجُّه وأطلقت برامج خضراء خاصة بها.

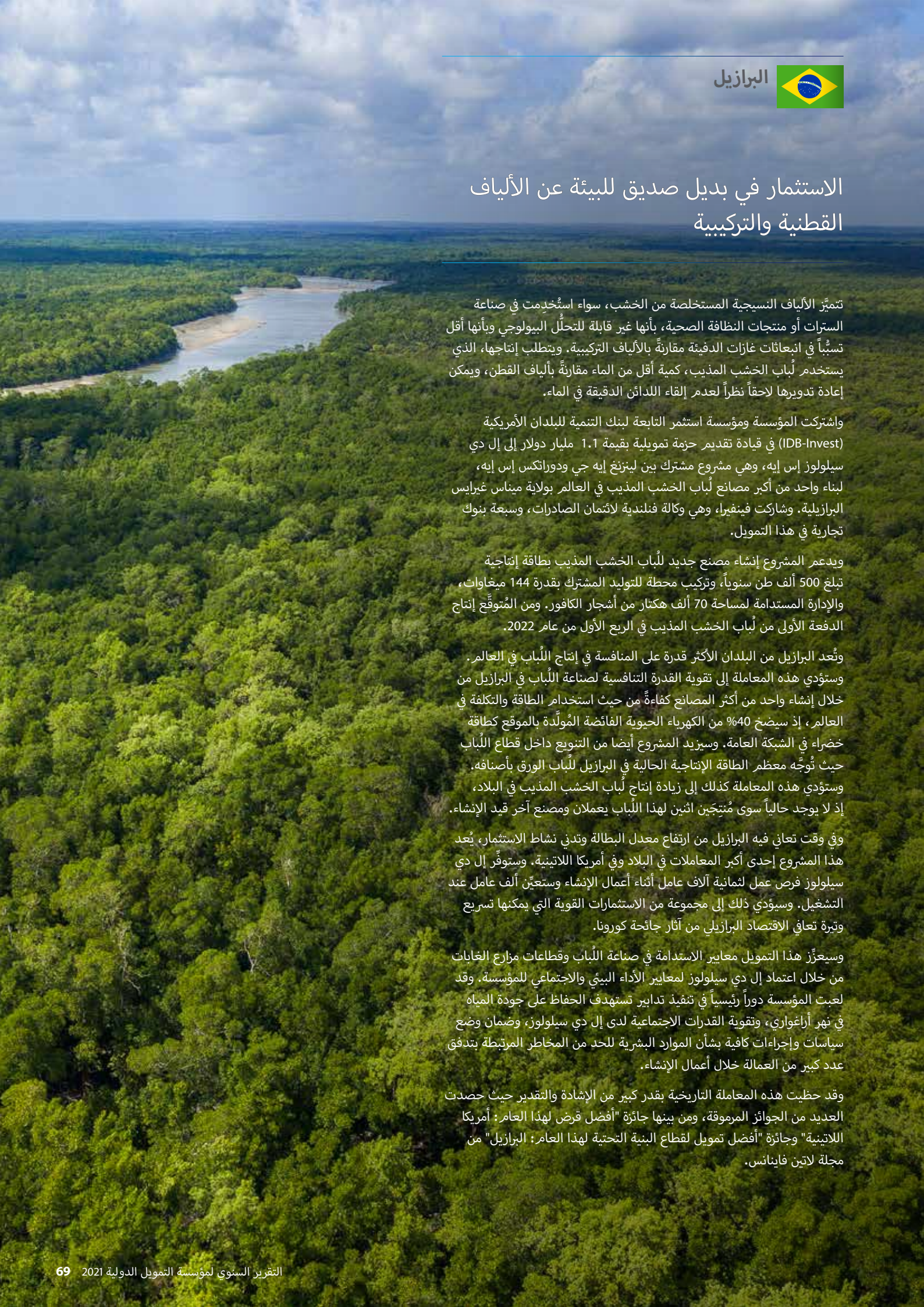

البرازيل

الاستثمار في بديل صديق للبيئة عن الألياف القطنية والتركيبية

تتميَّز الألياف النسيجية المستخلصة من الخشب، سواء استُخدِمت في صناعة السترات أو منتجات النظافة الصحية، بأنها غير قابلة للتحلُّل البيولوجي وبأنها أقل تسبُّباً في انبعاثات غازات الدفيئة مقارنةً بالألياف التركيبية. ويتطلب إنتاجها، الذي يستخدم لُباب الخشب المذيب، كمية أقل من الماء مقارنةً بألياف القطن، ويمكن إعادة تدويرها لاحقاً نظراً لعدم إلقاء اللدائن الدقيقة في الماء.

واشتركت المؤسسة ومؤسسة استثمر التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB-Invest) في قيادة تقديم حزمة تمويلية بقيمة 1.1 مليار دولار إلى إل دي سيلولوز إس إيه، وهي مشروع مشترك بين لينزنغ إيه جي ودوراتكس إس إيه، لبناء واحد من أكبر مصانع لُباب الخشب المذيب في العالم بولاية ميناس غيرايس البرازيلية. وشاركت فينفيرا، وهي وكالة فنلندية لائتمان الصادرات، وسبعة بنوك تجارية في هذا التمويل.

ويدعم المشروع إنشاء مصنع جديد للُباب الخشب المذيب بطاقة إنتاجية تبلغ 500 ألف طن سنوياً، وتركيب محطة للتوليد المشترك بقدرة 144 ميغاوات، والإدارة المستدامة لمساحة 70 ألف هكتار من أشجار الكافور. ومن المُتوقَّع إنتاج الدفعة الأولى من لُباب الخشب المذيب في الربع الأول من عام 2022.

وتُعد البرازيل من البلدان الأكثر قدرة على المنافسة في إنتاج اللُباب في العالم. وستؤدي هذه المعاملة إلى تقوية القدرة التنافسية لصناعة اللُباب في البرازيل من خلال إنشاء واحد من أكثر المصانع كفاءةً من حيث استخدام الطاقة والتكلفة في العالم، إذ سيضخ 40% من الكهرباء الحيوية الفائضة المُولَّدة بالموقع كطاقة خضراء في الشبكة العامة. وسيزيد المشروع أيضا من التنويع داخل قطاع اللُباب حيث تُوجَّه معظم الطاقة الإنتاجية الحالية في البرازيل للُباب الورق بأصنافه. وستؤدي هذه المعاملة كذلك إلى زيادة إنتاج لُباب الخشب المذيب في البلاد، إذ لا يوجد حالياً سوى مُنتِجَين اثنين لهذا اللُباب يعملان ومصنع آخر قيد الإنشاء.

وفي وقت تعاني فيه البرازيل من ارتفاع معدل البطالة وتدني نشاط الاستثمار، يُعد هذا المشروع إحدى أكبر المعاملات في البلاد وفي أمريكا اللاتينية. وستوفِّر إل دي سيلولوز فرص عمل لثمانية آلاف عامل أثناء أعمال الإنشاء وستعيِّن ألف عامل عند التشغيل. وسيؤدي ذلك إلى مجموعة من الاستثمارات القوية التي يمكنها تسريع وتيرة تعافي الاقتصاد البرازيلي من آثار جائحة كورونا.

وسيعزِّز هذا التمويل معايير الاستدامة في صناعة اللُباب وقطاعات مزارع الغابات من خلال اعتماد إل دي سيلولوز لمعايير الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة. وقد لعبت المؤسسة دوراً رئيسياً في تنفيذ تدابير تستهدف الحفاظ على جودة المياه في نهر أراغواري، وتقوية القدرات الاجتماعية لدى إل دي سيلولوز، وضمان وضع سياسات وإجراءات كافية بشأن الموارد البشرية للحد من المخاطر المرتبطة بتدفق عدد كبير من العمالة خلال أعمال الإنشاء.

وقد حظيت هذه المعاملة التاريخية بقدر كبير من الإشادة والتقدير حيث حصدت العديد من الجوائز المرموقة، ومن بينها جائزة "أفضل قرض لهذا العام: أمريكا اللاتينية" وجائزة "أفضل تمويل لقطاع البنية التحتية لهذا العام: البرازيل" من مجلة لاتين فاينانس.

مكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية من خلال أول "قرض أزرق" من المؤسسة

تستقبل مياه المحيطات في العالم أكثر من 8 ملايين طن من البلاستيك سنوياً، مما يهدد الحياة المائية وصناعات مثل السياحة التي تعتمد على المياه النظيفة لأغراض السباحة والأنشطة الترفيهية الأخرى.

ويشكِّل التلوث البحري اتجاهاً خطيراً ومتصاعداً ينطوي على مخاطر كثيرة. ويُعد البولي إيثيلين تيريفثاليت، سواء استُخدِم في تصنيع الزجاجات أو الحاويات البلاستيكية أو غيرها، أكبر مساهم في القمامة البحرية والتلوث البحري. وفي أثناء الجائحة، زادت القمامة مع تشجيع استخدام الأدوات البلاستيكية التي تُستعمل لمرة واحدة من أجل سلامة الصحة العامة.

ويمكن أن يقدِّم القطاع الخاص حلولاً للتصدي للتلوث البحري بالمواد البلاستيكية. وإحدى الخطوات المهمة هي توسيع نطاق إعادة التدوير التجاري، مما يتيح إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية على اليابسة وليس التخلُّص منها في البحر.

وقدَّمت المؤسسة مع البنك الآسيوي للتنمية والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية "قرضاً أزرقَ" بقيمة 300 مليون دولار إلى شركة إندوراما فينتشرز العامة المحدودة، وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في تصنيع راتنج البولي إيثيلين تيريفثاليت وإعادة تدويره. وسيدعم هذا القرض جهود إندوراما في زيادة قدرتها السنوية على إعادة تدوير البولي إيثيلين تيريفثاليت إلى 50 مليار زجاجة بحلول عام 2025 في البرازيل والهند وإندونيسيا والفلبين وتايلند، وهي البلدان الخمسة الأكثر تضرراً من التلوث البحري. وبعد تحقيق هدف الشركة، سيقلل المشروع بصمتها الكربونية بما يعادل تفادي استهلاك نحو 3 ملايين برميل من النفط الخام واطلاق 1.65 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

وقال ياشوفاردان لوهيا، رئيس مسؤولي الاستدامة في إندوراما، "تقوم شركتنا، إندوراما فينتشرز العامة المحدودة، بإنشاء البنية التحتية لإعادة التدوير اللازمة لإبعاد النفايات عن البيئة البحرية. ومن خلال إعادة تدوير الزجاجات المصنوعة من البولي إيثيلين تيريفثاليت بعد استخدامها إلى زجاجات جديدة، فإننا نعطي قيمة اقتصادية للنفايات. ويحفِّز ذلك إجراء تحسينات في أنظمة جمع النفايات بما يعني نفايات أقل ومحيطات أنظف".

والقرض الأزرق هو أداة مبتكرة يتم من خلالها اعتماد الأموال المُعبأة وتتبُّعها لتوجيهها حصرياً للمشروعات التي تدعم الاقتصاد الأزرق، مثل الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل كسب العيش والوظائف، وسلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات. ويُعد هذا أول قرض أزرق من المؤسسة يركِّز حصرياً على التصدي للتلوث البحري بالمواد البلاستيكية.

ويكمِّل قرض المؤسسة الأزرق لشركة إندوراما جهودنا الجارية لتعزيز اقتصاد إعادة تدوير المواد البلاستيكية وتحسين إدارة النفايات في آسيا. كما يُثبِت أن إعادة التدوير يمكن أن تكون إجراءً تدخلياً فعّالاً للتصدي للنفايات البلاستيكية وأيضا لدعم تحقيق الاستدامة.

%80

من النفايات البلاستيكية عالمياً تأتي من آسيا.

إتاحة حل ينتفع به الجميع من خلال إطالة مدة صلاحية المنتجات الزراعية

غالباً ما تفسد الفواكه والخضروات القابلة للتلف التي ينتجها المزارعون في البلدان النامية حتى قبل حصادها وبيعها واستهلاكها.

وفي كثير من الأحيان، لا تتوافر لدى العديد من المزارعين تكنولوجيا التخزين البارد الحديثة وبالتالي فإنهم يعانون من محدودية فرص الدخل في عالم يصل فيه الفاقد أو المُهدَر من إجمالي الغذاء إلى الثلث حالياً بالرغم من تنامي الطلب العالمي.

وتمتلك آبيل ساينسز، وهي شركة للتكنولوجيا الزراعية مقرها في الولايات المتحدة، حلاً لهذه المشكلة، حيث طوَّرت طلاءً طبيعياً رخيص التكلفة ومستمداً من النباتات يتم رشه على المنتجات الزراعية لمضاعفة مدة صلاحيتها، مما يفتح الأبواب أمام أسواق جديدة ذات أسعار أعلى. ويمنح هذا المزارعين مزيداً من الوقت للعثور على مشترين ويساعدهم على الدخول في سلاسل توريد جديدة ذات أسعار أفضل والتي كانت بعيدة المنال في السابق، وبالتالي بيع السلع الغذائية التي كان مآلها الهدر لولا ذلك.

ووفقاً لتقديرات مجموعة البنك الدولي، يجب زيادة الإنتاج الزراعي بنحو 70% بحلول عام 2050 لتلبية الاحتياجات الغذائية لكوكب يعيش فيه 10 مليارات نسمة. وبالتالي، فقد حان وقت الحلول غير التقليدية مثل منتج الطلاء الطبيعي لشركة آبيل.

وتستجيب المؤسسة بالجمع بين الاستثمار والخدمات الاستشارية لمساعدة الشركة على التصدي لارتفاع الطلب على الغذاء على نحو مستدام بيئياً وشامل اجتماعياً. وفي هذا العام، شاركت المؤسسة في جولة لاستثمار رأس المال المخاطر بقيمة 30 مليون دولار في آبيل لتوسيع أنظمتها لطلاء المنتجات الزراعية ودخولها المزيد من الأسواق ومن بينها أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. وشاركت المؤسسة ومستثمران آخران في الإقفال الثاني للجولة الرابعة التي بلغت قيمتها الإجمالية 280 مليون دولار.

وتقوم آبيل بتركيب معدات معالجة إضافية لطلاء الموالح والهليون في المكسيك، والأفوكادو والهليون في بيرو، والأناناس في كوستاريكا. وتخطط الشركة لتوسُّع شامل في شيلي وكينيا وجنوب أفريقيا وأوغندا حيث تُعد مرافق التخزين البارد محدودة. وبالإضافة إلى زيادة دخل المزارعين، تحقّق الشركة أيضا منافع مناخية: فبالحد من فاقد الغذاء، تساعد الشركة في خفض أو تفادي إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن طول مدة التخزين الزراعي للفواكه والخضروات الطازجة.

وبمرور الوقت وباستخدام تكنولوجيا آبيل، يتمكَّن المنتجون المحليون من دخول الأسواق العالمية نظراً لاحتفاظ منتجاتهم بجودتها حتى وصولها إلى المستهلك النهائي. وتُباع بالفعل الفواكه والخضروات المُعالَجة بهذه التكنولوجيا والمستوردة من بلدان أخرى في كبريات سلاسل متاجر البقالة بأوروبا والولايات المتحدة، ومن المتوقَّع نمو هذا التواجد القوي في متاجر التجزئة خلال السنوات القادمة. ويستفيد المزارعون عموماً من العمل مع آبيل التي ستساعد بمرور الوقت المزيد والمزيد من صغار المزارعين على الوصول إلى أسواق التصدير.

وفي تصريحات لمجلة بلومبرغ بيزنس ويك، قالت كريستينا أوين من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، التي ساعدت في تدشين آبيل بمنحة قدرها 100 ألف دولار في عام 2012، "تتمتع آبيل بإمكانات هائلة لتحويل المزارعين الذين يعيشون على حد الكفاف في أفريقيا إلى مزارعين تجاريين. ويعني هذا كسب المزيد من المال وتوفير المزيد من الغذاء".

توسيع نطاق اختبارات الكشف عن الإصابة بالأمراض في أفريقيا

في معظم البلدان الغنية، تُجرى اختبارات فيروس كورونا كإجراء روتيني.

لكن في أنحاء كثيرة من أفريقيا، لا يزال من الصعب الخضوع لهذه الاختبارات التشخيصية التي تُعد أحد خطوط الدفاع الأولى ضد هذا الفيروس المستجد. وحتى أغسطس/آب 2021، لم تجر قارة أفريقيا التي يبلغ تعداد سكانها 1.1 مليار نسمة سوى نحو 47 مليون اختبار لفيروس كورونا، بينما أجرت الولايات المتحدة وحدها قرابة 10 أضعاف هذا العدد. وقد أدت قلة إجراء الاختبارات إلى عدم إغاثة بعض المرضى وإخفاء حقيقة الإصابات عن مسؤولي الصحة العامة الذين يحاولون مكافحة الجائحة.

وللمساعدة في تغيير هذا الوضع، بادرت المؤسسة إلى تقديم حزمة تمويلية بقيمة 15 مليون يورو في وقت سابق من هذا العام لصالح سيربا لانسيت أفريكا التي تدير مختبرات طبية في 12 دولة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومن شأن هذا التمويل، الذي تمت تعبئته بالشراكة مع بروباركو الفرنسية، أن يساعد سيربا لانسيت أفريكا على تحديث مختبراتها في أماكن مثل غانا، وكينيا وشرق أفريقيا، وموزامبيق، ونيجيريا، ورواندا، وكذلك فتح فروع لها في بلدان جديدة. وسيتيح هذا النمو للكثير من الأفارقة إمكانية إجراء اختبارات سريعة ودقيقة للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا والعديد من الأمراض الأخرى التي كان يصعُب توفير الاختبارات الخاصة بها.

وقال ستيفان كاريه، الرئيس التنفيذي لسيربا لانسيت أفريكا، "توفير الاختبارات التشخيصية جزء حيوي من جهود التصدي لفيروس كورونا. فالاختبارات التشخيصية الدقيقة ضرورية لتوفير رعاية عالية الجودة للمرضى وضمان تلقيهم العلاج المناسب".

ومن المُتوقَّع أيضا أن تمثل الاختبارات مصدراً مهماً لتزويد مسؤولي الصحة العامة بالبيانات بما يمكِّنهم من تقدير حجم الجائحة في أفريقيا بشكل أفضل. وحسب الإحصاءات الرسمية، فإن عدد من أُصيبوا بفيروس كورونا بلغ 6.7 ملايين شخص وعدد المتوفين جراء الإصابة به بلغ 172 ألف شخص في أفريقيا حتى أغسطس/آب 2021. لكن الباحثين، بما في ذلك الباحثون في جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، يعتقدون أن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

وإلى جانب اختبارات فيروس كورونا، يُتوقَّع أن تساعد سيربا لانسيت أفريكا، التي تخدم بالفعل 2.5 مليون مريض سنوياً، في زيادة توفير الاختبارات الخاصة بالأمراض غير السارية. ويُعد ذلك مهماً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث تسببت هذه الأنواع من الأمراض، التي تشمل السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، في أكثر من 35% من مجموع الوفيات في عام 2019.

وقالت نونتلانتلا نغوينيا، رئيسة مسؤولي العمليات في سيربا لانسيت أفريكا، "لم يسبق للكثير ممن تراهم يتجولون في الأرجاء الخضوع لأي نوع من الفحوصات الطبية الروتينية.

ودورنا الرئيسي في سيربا لانسيت أفريكا هو سد هذه الفجوة بضمان إتاحة الاختبارات المعملية لغالبية الناس في القارة الأفريقية، وسيضمن ذلك علاج المرضى بصورة صحيحة ومبكراً".

ويأتي هذا التمويل المُقدَّم لسيربا لانسيت أفريكا في إطار مساعٍ أكبر من المؤسسة لمساعدة أفريقيا على تحسين الرعاية الطبية على المدى الطويل، وهو ما يُعد ضرورياً في قارة يتسم العديد من أنظمة الرعاية الصحية فيها بالهشاشة.

ومنذ مارس/آذار 2020، قدَّمت المؤسسة أكثر من 777 مليون دولار إلى شركات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وإلى جانب الاختبارات التشخيصية، ساعدت المؤسسة في التوسُّع في إنتاج اللقاحات، وتزويد العيادات بالمعدات الطبية الحديثة، وتشجيع الابتكار في قطاع الرعاية الصحية.

وقال أولاف شميت، مدير إدارة استثمارات العقارات والفنادق وتجارة التجزئة والصحة والتعليم والصناعات التحويلية في أفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية، "يؤكد عمل المؤسسة على أهمية القطاع الخاص في تحسين خدمات الرعاية الصحية في أفريقيا التي تعاني من تداعيات جائحة كورونا".

وأضاف أولاف "بالاستفادة من خبرات الشركات الخاصة وقوتها المالية، يمكن للبلدان تحقيق تحسُّن كبير في مستوى صحة ورفاهة شعوبها".

2021 جوائز

تتلقى مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها العديد من الجوائز سنوياً، مما يبرز الإنجازات المتحققة في مجموعة واسعة من المجالات.

الجوائز الممنوحة لمؤسسة التمويل الدولية

جائزة أفضل وكالة دولية لهذا العام في آسيا والمحيط الهادئ
لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA في آسيا

جائزة أفضل تقرير من حيث التأثير لهذا العام
عن تقرير أثر السندات الخضراء في السنة المالية 2020 الصادر عن المؤسسة
جوائز السندات لعام 2021 من إنفايرنمنتال فاينانس

جائزة أفضل علاقات مع المستثمرين
للعملية الاستباقية المبهرة للعلاقات مع المستثمرين في أسواق رأس المال المُقترض التي تُعد رائدة في اعتماد أفضل الممارسات السوقية
بوابة بيانات السوق التعاونية

جائزة أفضل اتفاق للاستثمار ذي المسؤولية الاجتماعية لهذا العام
لسند اجتماعي بقيمة 3 مليارات كرونة سويدية وأجل استحقاق 5 سنوات
جوائز mtn-i MTN الثامنة عشرة

جائزة أفضل اتفاق لمصدري السندات من الجهات فوق الوطنية والسيادية والهيئات الحكومية لهذا العام
لسند اجتماعي بقيمة 3 مليارات كرونة سويدية ولأجل استحقاق 5 سنوات
جوائز mtn-i MTN الثامنة عشرة

جائزة أفضل اتفاق بالعملة المحلية لهذا العام
لسند اجتماعي بقيمة 3 مليارات كرونة سويدية ولأجل استحقاق 5 سنوات
جوائز mtn-i MTN الثامنة عشرة

جائزة أفضل اتفاق لهذا العام
لسند اجتماعي "Kangaroo" من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 200 مليون دولار أسترالي وبسعر فائدة 1.50% ولأجل استحقاق حتى عام 2035
جوائز mtn-i في آسيا والمحيط الهادئ

جائزة أفضل تقرير سنوي (ذهبية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز ستيفي الدولية

جائزة أفضل تقرير سنوي لمؤسسة دولية للتنمية والتمويل (ذهبية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز ARC

جائزة أفضل استخدام للمطبوعات (ذهبية) وجائزة أفضل أسلوب نسخ أو نغمة صوتية (ذهبية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز المحتوى المؤسسي في أمريكا الشمالية

محطة أساهان الأولى للطاقة الكهرومائية

عالمية

الجوائز الممنوحة للجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية

جائزة أفضل رائد أعمال لهذا العام - التحوُّل في مؤسسات الأعمال
لبايجو رافيندران مؤسِس بايجوز المتعامِلة مع مؤسسة التمويل الدولية
إرنست أند يونغ

جائزة أفضل اتفاق للطاقة المتجددة لهذا العام في الطاقة الكهرومائية
عن دور مؤسسة التمويل الدولية بوصفها الجهة الرئيسية المفوَّضة القائمة بالترتيبات والإقراض لمحطة أساهان الأولى للطاقة الكهرومائية في إندونيسيا
جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA في آسيا

جائزة أفضل مستثمر في قطاع النقل في آسيا والمحيط الهادئ لهذا العام
لشركة آي سكويرد كابيتال عن استثمارها في كيوب هايويز الهندية التي تستثمر فيها مؤسسة التمويل الدولية
برايفت إكويتي إنترناشيونال وإنفراستركشر إنفستر

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء لهذا العام
لمؤسسة التمويل الدولية بوصفها الجهة الرئيسية القائمة بالترتيبات والإقراض لمحطة كهرباء مزار الشريف في أفغانستان
جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA في آسيا

جائزة أفضل مشروع مرافق (ذهبية)
لبيو كيستا إنرجيا المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية
نشرة الشراكات

جائزة أفضل إنجاز في إدارة مخاطر السيولة
لبنك فييتنام التجاري المشترك للازدهار المموَّل من مؤسسة التمويل الدولية
ذي آسيان بانكر

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

إن قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية - وتقييم فاعليتها - أمر أساسي لنهجها الإنمائي.

تقييم الأثر الإنمائي المتوقع وقياس النتائج

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية نظاماً جديداً لتصنيف الأثر: نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في عام 2017،[1] حيث يتم تصنيف المشروعات المحتملة مسبقاً واختيارها بناء على نواتجها الإنمائية المتوقعة. ويُمكِّننا هذا النهج من وضع أهداف طموحة لكن قابلة للتحقيق، وتحديد المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لإحداث أثر إنمائي، وتصميمها على الوجه الأمثل.

وحتى الآن، صنفت المؤسسة أكثر من 1700 مشروع استثماري بناءً على أثرها الإنمائي المتوقع. وتتضمن أبرز المستجدات في تطوير إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للسنة المالية 2021 ما يلي:

- بالبناء على الملاحظات والآراء التقييمية من السنة المالية 2020، واصلت المؤسسة العمل على توسيع قدرة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع ليتسنى له قياس الأثر وبيان النتائج الإنمائية لمحفظة الخدمات الاستشارية على نحو أفضل في السنة المالية 2021.
- اختبرت المؤسسة عدة نُهج لإعطاء درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لاستثمارات برامجها، ويشمل ذلك تجميع مشروعات الاستثمار معاً لمعالجة أحد التحديات الإنمائية العامة، مثل برنامج محفظتي الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري، وبرامج الصحة العالمية وقاعدة الهرم، حيث طورت المؤسسة نهجاً أكثر تبسيطاً لتصنيف مشروعاتها.
- حدثت المؤسسة طريقة تقييم الفجوات الإنمائية وكثافة المشروعات للتعرف على العواقب الاقتصادية الفريدة الناشئة عن جائحة كورونا. وقد اشتمل هذا العمل، الذي يتداخل مع اختبار تصنيفات البرامج المبينة أعلاه، على مزيدٍ من التنقيح لتقييمات الأثر الإنمائي للمؤسسة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون ومشتريات الأسهم الثانوية.
- تعمل المؤسسة حالياً على تدعيم قدراتها لتحسين رصد أثرها في تهيئة الأسواق من خلال تقييمات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، وشمل هذا الجهد الذي يستغرق عدة سنوات جمع البيانات لتسهيل تقييم استحقاقات السوق التي تثيرها مشروعات المؤسسة.

تقديرات الوظائف الجديدة: بناءً على تقدير متحفظ باستخدام إطار تقدير الأثر الاقتصادي للمؤسسة، من المتوقع أن تسهم المؤسسة في توفير ما بين 1.4 مليون و1.9 مليون وظيفة عالمياً على مدى عمر المشروعات التي مولتها في السنة المالية 2021. وتشمل هذه التقديرات الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يتم توفيرها، وهي تقديرات مأخوذة من مشروعات تمثل نحو 60% من ارتباطات المؤسسة لأغراض الاستثمار في السنة المالية 2021.[2]

وتشير هذه التقديرات الأخيرة إلى أن استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2021 ستؤدي إلى انخفاض أثر استثماراتها على خلق الوظائف مقارنة باستثماراتها في السنوات السابقة، وهو ما يمكن عزوه إلى جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية اللتين ضربتا العالم، حيث تحول تركيز استثمارات المؤسسة جزئياً من خلق وظائف جديدة إلى إنقاذ الوظائف القائمة. وتم توجيه أكثر من 30% من الاستثمارات طويلة الأجل إلى مشروعات موجهة لمساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الحفاظ على أعمالها بدلاً من نموها. وعلى وجه التحديد، مثلت برامج التصدي لجائحة كورونا ذات الصلة بمحفظتي الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري ما قيمته 1.2 مليار و0.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص، على التوالي.

إن مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في خلق الوظائف على مستوى العالم جديرة بالملاحظة بصفة خاصة في البلدان الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر. ومن المتوقع أن تشهد البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وحدها نحو 29% من مجمل مساهمة المؤسسة في خلق الوظائف الجديدة من خلال المشروعات التي ارتبطت بها في السنة المالية 2021، وأن تشهد البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات نحو 11%. ويساهم التمويل الميسر الذي تتيحه نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية مساهمة كبيرة في هذه التأثيرات: إذ تشكل المشروعات التي حصلت على أموال من تلك النافذة نحو 9% من مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في خلق الوظائف على الصعيد العالمي.[3]

مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في مكافحة تغير المناخ: تقر مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بأن تغير المناخ يشكل خطرا جسيما على التنمية العالمية من شأنه زيادة عدم الاستقرار والمساهمة في استشراء الفقر والهشاشة والهجرة. ويمثل العمل المناخي كذلك فرصة استثمارية هائلة للقطاع الخاص. وتعمل المؤسسة في مجال أنشطة العمل المناخي منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأت بمساندة تمويل مشروعات الطاقة المتجددة البسيطة، وقد قامت منذ ذلك الحين بتنويع أنشطتها في قطاعات المباني الخضراء، والتمويل الأخضر، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، وغيرها من القطاعات. وفي السنة المالية 2021، من المتوقع أن تساعد مشروعات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ التي ارتبطت المؤسسة بها لحسابها الخاص بإجمالي 4 مليارات دولار الجهات المتعاملة معها على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بواقع 12 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: فيما يتعلق بإستراتيجية المؤسسة "IFC 3.0"، يتيح نظام قياس ورصد الأثر المتوقع رؤية واضحة انطلاقاً من الصلاحيات المنوطة بالمؤسسة، مروراً بالأهداف المؤسسية الوسيطة، وانتهاءً بأهداف التنمية المستدامة. وتتيح هذه الإستراتيجية للمؤسسة رصد النتائج باستخدام مؤشرات على مستوى المشروعات، بما في ذلك المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص، ومواءمة تقاريرها على مستوى المحفظة مع مختلف أهداف التنمية المستدامة. كما يتيح إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع رصد مساهمة الآثار الناتجة عن تهيئة الأسواق التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

وتسهم عمليات المؤسسة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال استثماراتها المباشرة وخدماتها الاستشارية. ويمثل الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من الصلاحيات المنوطة بمؤسسة التمويل الدولية وهما يتوافقان تماماً مع الهدفين التوأمين لمجموعة البنك الدولي: "القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة". وعلى مستوى القطاعات الإستراتيجية، تشجع المؤسسة المشروعات في قطاعات البنية التحتية والزراعة والشمول المالي والصحة والتعليم - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2 و 3 و 4 و 6 و 7 و 9. فعلى سبيل المثال، تعمل المؤسسة مع كايبوك إنفستمنتو نو فينانساس في تيمور-ليشتي على اعتماد نهج شامل من الزراعة إلى التمويل

1. يمكن الاطلاع على مقدمتين تفصيليتين عن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في التقريرين السنويين لمؤسسة التمويل الدولية في السنتين الماليتين 2018 و 2019: ifc.org/AnnualReport

2. تُحسب تقديرات التشغيل لكل مشروع على حدة باستخدام إطار تقدير الأثر الاقتصادي لمؤسسة التمويل الدولية. ويتألف هذا الإطار من نماذج قطاعية ومجموعة متنوعة من الافتراضات في مختلف البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية، فإن التقدير يشتمل على إعادة إقراض الأموال التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فقط. وتنمو محافظ البنوك المتعاملة مع المؤسسة بوتيرة أسرع من التمويل المقدم من المؤسسة بمفرده، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن مساهمة المؤسسة تحفز تمويلات إضافية، وكذلك إلى أن معدل النمو متفق عليه مع المؤسسة بموجب العقد المبرم بينهما. ويمكن أن تمثل هذه الزيادة الإضافية، التي يصعب عزوها إلى أسباب محددة بدقة، خلق عدة ملايين من الوظائف.

3. ترتبط مؤسسة التمويل الدولية بتقديم نحو 19% من حجم استثماراتها طويلة الأجل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 7% في البلدان التي تمر بأوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات، و 20% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ونحو 5% في المشروعات التي تساندها نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

يعالج الفجوات التمويلية في هذا القطاع الحيوي. ويهدف المشروع إلى تحسين الإنتاجية في الصناعات الزراعية عن طريق تهيئة تدفق كاف لفرص تمويل الصناعات الزراعية المقبولة لدى البنوك.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية في مختلف القطاعات والمناطق إلى تعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وتطوير المدن، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 8 و 5 و 11 و 12 و 13 على التوالي. اضطلعت المؤسسة بدور مهم في تعزيز سبل كسب الرزق والحفاظ على قدرة القطاع الخاص على دعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا. وعلاوة على ذلك، فإنها تنشط في العمل مع مستثمري القطاع الخاص لتعبئة مصادر تمويل جديدة – بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

وفي العام المنقضي، تعاونت المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى وصندوق النقد الدولي في إعداد تقرير مشترك عن أهداف التنمية المستدامة، بعنوان – "تمويل أهداف التنمية المستدامة: *مساهمات بنوك التنمية متعددة الأطراف*[4] "يسلط التقرير الضوء على الجهود الرامية إلى مساندة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إتاحة التمويل والمساعدة الفنية ومساندة السياسات والمعارف، لاسيما في أعقاب جائحة كورونا التي لم يسبق لها مثيل. وتحركت بنوك التنمية متعددة الأطراف بسرعة لتطويع شروط التمويل الذي تقدمه للمساعدة في تلبية الاحتياجات الحيوية، ومن ثم وضع حزمة استجابة عالمية بقيمة 230 مليار دولار.

ماذا تقول درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع عن الأثر الإنمائي للمؤسسة

في بداية السنة المالية 2021، حافظت المؤسسة على هدفيها المتعلقين بالأثر الإنمائي لمشروعاتها في السنة المالية 2020، وهما: (1) أن تحقق متوسط درجات مسبقة بنظام قياس ورصد الأثر المتوقع السابقة لا تقل عن 50 في محفظة المشروعات المرتبط بها؛ و (2) أن يحقق ما لا يقل عن 15% من المشروعات المرتبط بها نتائج تُصنف على أنها "قوية جدا" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. وهذه هي السنة الثالثة التي تحدد فيها المؤسسة - على أساس كمي - طموحاتها حول الأثر الإنمائي للمشروعات الجديدة في بداية السنة المالية.[5]

وفي السنة المالية 2021، قدَّمت المؤسسة ارتباطات لما يبلغ 262 مشروعاً تم تقييمها باستخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع مقارنةً بما يبلغ 216[6] مشروعاً في السنة المالية 2020. وبلغ متوسط درجات نظام القياس للمشروعات المرتبط بها خلال السنة المالية 2021 ما مجموعه 53، مقابل 51 في السنة المالية 2020. ومن بين 262 مشروعاً، تم تصنيف 14 مشروعاً فقط على أنها "قوية جداً" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق، وهو ما يعادل نسبة 5% من جميع المشروعات التي خضعت للتصنيف في إطار نظام القياس، ويقل ذلك كثيراً عن المستوى المستهدف البالغ 15% والنسبة البالغة 8% التي تحققت في السنة المالية 2020. وكان ظهور أزمة فيروس كورونا أحد العوامل المساهمة في هذا التراجع، حيث حفزت الجائحة المؤسسة على القيام باستثمارات ضخمة دعماً لعمليات المتعاملين معها الحاليين وأثرت بشدة على قدرتها على الارتباط بمساندة مشروعات أطول أجلاً كثيفة رأس المال توجد في العادة في الأنشطة التحويلية التي تتمتع بإمكانات "قوية للغاية" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. و"للحفاظ" على الأسواق، تقدِّم المؤسسة قروضاً للشركات التي لديها احتياجات وستقوم، إذا لزم الأمر، باستثمارات في أسهم رأسمالها. فعلى سبيل المثال، تتوقَّع المؤسسة أن يقدِّم برنامج الاستجابة لأزمة القطاع العقاري ملياري دولار لدعم المتعاملين الحاليين في قطاعات البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات المعرَّضة للتضرُّر جراء الجائحة، وكذلك الشركات في قطاع الرعاية الصحية التي تشهد زيادة في الطلب. ومع انحسار الأزمة وترسخ أنشطة العمل التمهيدي، تتوقع المؤسسة عودة ظهور مجموعة أكثر قوة من مشروعات تهيئة الأسواق.

ومن بين المشروعات التي تم الارتباط بها في السنة المالية 2021 وخضعت لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع، حصل 203 (77%) على تصنيف "جيد" مقابل نسبة 74% في السنة المالية 2020. وقد أسهم الأداء القوي لارتباطات المشروعات المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا طوال السنة المالية 2021، على الأرجح، في هذه الزيادة في نسبة المشروعات التي حققت نتائج "جيدة".[7] ومن المرجح أيضاً أن يعكس ارتفاع نسبة المشروعات "الجيدة" تحسن فهم إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع فيما بين موظفي المؤسسة، مما أدى إلى تحسين تصميم المشروعات.

وتلخص الجداول أدناه النتائج الرئيسية من السنة الثانية لتطبيق النظام على أساس مسبق.

متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وللتمويل المختلط

الوصف	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	
	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	64	55
المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات/البلدان منخفضة الدخل/البلدان التي شملتها العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة	59	57
المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	56	54
المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها باستخدام التمويل المختلط	58	55

4. *تمويل أهداف التنمية المستدامة: مساهمات بنوك التنمية متعددة الأطراف*، https://www.isdb.org/financing-the-sustainable-development-goals-the-contributions-of-the-multilateral-development-banks.

5. ترفع مؤسسة التمويل الدولية إلى مجلس المديرين التنفيذيين إستراتيجية وآفاق عملها المستقبلي كل ثلاث سنوات تتناول بالتفصيل توجهها الإستراتيجي. وتتضمن بطاقة قياس الأداء المؤسسي للسنة المالية 2021 أهدافاً للبرامج للسنة الحالية (السنة المالية 2021) والسنتين القادمتين. وتتم سنوياً إعادة النظر في أهداف بطاقات قياس الأداء السنوي لتأكيد استمرار الأهداف في تمكين الموظفين من التركيز على الأولويات السائدة. ويعكس الحفاظ على استقرار الدرجات المستهدفة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع على مدى السنوات الثلاث الماضية هذه الاعتبارات.

6. ذكر التقرير السنوي للسنة المالية 2020 ما مجموعه 215 مشروعا، ويرجع السبب في هذا الفرق إلى تصحيح صدر لاحقاً بعد نشر التقرير بشأن عدد المشروعات المرتبط بها والمصنفة.

7. حصلت مشروعات حزم التصدي لجائحة كورونا ذات الصلة ببرامج الاستجابة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري على درجة موحدة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، هي: 53 (جيد).

المشروعات المرتبط بها: درجة التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب المناطق

	السنة المالية 2021			السنة المالية 2020			
حسب المناطق	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	
أفريقيا جنوب الصحراء	55	54	3	%5	51	54	6	%12
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	56	53	2	%4	37	46	0	%0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	43	54	2	%5	36	52	2	%6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	18	54	2	%11	17	54	2	%12
أوروبا وآسيا الوسطى	39	51	3	%8	32	44	3	%9
جنوب آسيا	38	53	1	%3	33	53	3	%9
على الصعيد العالمي	13	52	1	%8	10	54	2	%20
مؤسسة التمويل الدولية	**262**	**53**	**14**	**%5**	**[8]216**	**51**	**18**	**%8**

المشروعات المرتبط بها: درجة التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب الصناعات

	السنة المالية 2021			السنة المالية 2020			
حسب الصناعات	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	94	52	1	%1	71	51	3	%4
مجموعة المؤسسات المالية	101	54	3	%3	85	50	7	%8
البنية التحتية والموارد الطبيعية	40	55	5	%13	39	53	7	%18
التكنولوجيات الإحلالية ورأس المال المخاطر	45	53	5	%11	30	48	2	%7
مؤسسة التمويل الدولية[9]	**280**	**53**	**14**	**%5**	**[10]225**	**51**	**19**	**%8**

وخلال السنة المالية 2021، حددت مجموعة متنوعة من الأحداث التي شهدها العالم شكل البيئة التي سعت فيها المؤسسة إلى تحقيق طموحاتها المتعلقة بالأثر الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، وكما هو مبيَّن أعلاه، حفزت الجائحة المؤسسة على القيام باستثمارات ضخمة في مساعدة الجهات المتعاملة معها على مواصلة عملياتها. وأدت بعض هذه الجهات دوراً رئيسياً في سلاسل الإمداد الصحية العالمية، بينما أتاحت أخرى، من بينها بعض الجهات الجديدة، فرصاً لمستثمري القطاع الخاص لتقديم رأس المال في وقت ارتفعت فيه درجة عدم اليقين في أسواق الديون وأسهم رأس المال. ويجسِّد العديد من المشروعات الظروف السائدة التي واجهتها المؤسسة في تصنيف الأثر خلال السنة المالية 2021:

- في **أفريقيا**، أدت جائحة كورونا إلى زيادة تقييد قدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل لتحقيق النمو. كما فرضت الجائحة تحديات أمام مؤسسات الأعمال وزادت من طلبها على رأس المال. لكن في الوقت نفسه، دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة والتحديات المتفاقمة البنوك إلى التراجع عن الإقراض. واستطاعت المؤسسة تخفيف حدة هذا النقص بدعم خيارات تمويل بديلة، مثل أسهم رأس المال المباشر والائتمان الخاص. لكن أنشطة كليهما مازالت محدودة في مختلف أنحاء أفريقيا إذ لا تزال أسواقهما غير متطوِّرة إلى حد كبير. وتشجِّع المؤسسة تطوير هذه الأسواق من خلال مساندة صناديق مثل صندوق أسنت الثاني (يقدِّم استثماراً في أسهم رأس المال المباشر إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في شرق أفريقيا ويساعدها على خلق قيمة)، وصندوق أديوالي الأول (إنشاء مدير للصندوق لأول مرة يستهدف تدشين منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا) وصندوق فانتدج الرابع (يدعم أحد صناديق الائتمان الخاص القليلة العاملة في أفريقيا).
- في **جنوب آسيا**، تعمل المؤسسة مع بيولوجيكال إي ليمتد، وهي إحدى أكبر الشركات المصنعة للقاحات في الهند، بتقديم قرض لها بقيمة 30 مليون دولار لمساندة توسُّعها في إنتاج لقاحات بديلة رخيصة الثمن لعمليات التحصين الروتينية للأطفال وإنتاج لقاحات جديدة، من بينها لقاحات كورونا في المستقبل. وتتوقَّع المؤسسة أن يؤدي ذلك إلى زيادة توفير اللقاحات جيدة النوعية وميسورة التكلفة عالمياً وتحقيق المزيد من الاستقرار في تقديم خدمات الرعاية الصحية من خلال توفير المستلزمات المطلوبة.

8. كما أشرنا آنفا، ذكر التقرير السنوي للسنة المالية 2020 إجمالاً 215 مشروعاً. ويرجع السبب في هذا الفرق إلى تصحيح صدر لاحقاً بعد نشر التقرير في عدد المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها والمصنفة.
9. لا تتطابق مجاميع الصناعات للسنة المالية 2020 والسنة المالية 2021 مع المجاميع الإقليمية بسبب المشروعات المشتركة بين الصناعات، ويُخصص لكل صناعة العددُ الكاملُ من المشروعات بالنسبة لكل مشروع مشترك تشارك فيه.
10. يختلف الرقم عن التقرير السنوي للسنة المالية 2020 بسبب تصحيح صدر لاحقاً بعد نشر التقرير في عدد المشروعات التي ارتبطت المؤسسة بتمويلها والمصنفة.

- في **شرق آسيا**، قامت المؤسسة بأول استثمار مباشر لها في الديون في مشروع للطاقة المتجددة في فييتنام. وستموِّل الحصيلة إنشاء مشروعين لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح بقدرة إجمالية 54.2 ميغاوات. وسيؤدي المشروع إلى زيادة قدرات توليد الطاقة المتجددة وسيساعد في دعم تحقيق أهداف فييتنام بموجب اتفاق باريس من خلال الحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء وهو ما له أهمية بالغة. ومن المُتوقَّع أيضا أن يساهم المشروع في تعزيز تنافسية الأسواق من خلال توسيع نطاق الاستثمارات الخاصة في القطاع وإظهار دور طاقة الرياح في مزيج توليد الكهرباء في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، قدَّمت المؤسسة مساهمات مهمة في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا. وانعكست هذه المساهمات في تصنيف العديد من البرامج في نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع:

- أسهمت المشروعات في إطار برامج استجابة المؤسسة لأزمتي المؤسسات المالية والقطاع العقاري في تقليص الآثار السلبية للجائحة على أصحاب المصلحة الرئيسيين وقدرة الأسواق على الصمود. وتباينت التحديات التي تصدَّت لها هذه المشروعات ما بين مساعدة المحتاجين من المتعاملين الحاليين على مواصلة دفع الأجور، وتغطية مخاطر التخلف عن السداد التي تواجهها المؤسسات المالية حتى يمكنها تقديم تمويل تجاري للشركات التي تقوم باستيراد وتصدير السلع، وصولاً إلى توفير التمويل للبنوك في بلدان الأسواق الصاعدة حتى يتسنى لها تقديم تسهيلات ائتمانية لمساعدة مؤسسات الأعمال على تلبية احتياجاتها من رأس المال العامل.
- قدَّمت المشروعات في إطار منصة الصحة العالمية وبرنامج قاعدة الهرم المساندة لزيادة توفير اللقاحات والمستلزمات الطبية والدعم المالي لمنشآت الأعمال متناهية الصغر. ولتسهيل سرعة تنفيذ هذين البرنامجين، طوَّرت المؤسسة نُهُجاً أكثر تبسيطاً لتصنيف الأثر.
- أخيراً، قامت المؤسسة بعمليات إعادة شراء انتقائية لأسهم ثانوية وإعادة تمويل دين المتعاملين الذين يواجهون نقصاً في التمويل ناتجاً عن الجائحة ومُسبِّباً لاضطراب الأعمال على الأرجح.

ماذا تقول نتائج المحفظة عن تحقيق المؤسسة للأثر

درجة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظة المشروعات الاستثمارية: بنهاية السنة المالية 2021، ضمَّت محفظة المؤسسة 884 مشروعاً استثمارياً خضعت لتقييم نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.[11] وبلغ متوسط درجة المحفظة وفقاً لنظام القياس هذا ما مجموعه 45. وبالمقارنة، بلغ متوسط الدرجة المسبقة للنظام المسندة لهذه المشروعات نفسها 46، مما يشير إلى أن نواتج التنمية التي توقعت المؤسسة تحقيقها على مستوى المحفظة قد أُنجز أغلبها في أثناء تنفيذ المشروعات. وبين السنتين الماليتين 2020 و2021، ارتفع متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة من 44 إلى 45. وأسهمت المشروعات التي ارتبطت بها المؤسسة في السنة المالية 2020 والتي دخلت محفظتها في السنة المالية 2021 في هذه الزيادة الطفيفة في ضوء ترحيل درجاتها المسبقة الأعلى في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.[12]

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظة خدمات الاستثمار حسب المناطق

	السنة المالية 2021		السنة المالية 2020	
حسب المناطق	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"
أفريقيا جنوب الصحراء	49	%15	47	%16
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	39	%7	37	%8
شرق آسيا والمحيط الهادئ	46	%7	47	%11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	45	%19	44	%21
أوروبا وآسيا الوسطى	42	%9	39	%7
جنوب آسيا	48	%7	47	%7
على الصعيد العالمي	48	%15	43	%10
مؤسسة التمويل الدولية	45	%10	44	%11

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لمحفظة خدمات الاستثمار حسب الصناعات

	السنة المالية 2021		السنة المالية 2020	
حسب الصناعات	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	43	%3	41	%3
مجموعة المؤسسات المالية	45	%9	44	%9
البنية التحتية والموارد الطبيعية	51	%23	49	%23
التكنولوجيات الإحلالية ورأس المال المخاطر	46	%15	45	%18
مؤسسة التمويل الدولية	45	%10	44	%11

11. يرجع تاريخ بدء ما يقرب من نصف مشروعات المؤسسة النشطة ذات الصلة بنظام قياس ورصد الأثر المتوقع إلى ما قبل استخدام نظام القياس. وفي عام 2020، قامت المؤسسة باستيفاء درجاتها بنظام القياس بأثر رجعي بناء على عينة ممثلة من محفظة استثماراتها.

12. تدخل المشروعات المرتبط بها التي تم منحها درجة مسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع خلال السنة المالية 2020 محفظة الرصد في السنة المالية التالية. ونظرا لعدم بلوغ مرحلة النضج التشغيلي المبكر وعدم بدء أعمال رصد هذه المشروعات، يتم ترحيل درجاتها المسبقة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، وتُحسب ضمن درجات نظام القياس للمحفظة في السنة المالية 2021.

من السابق لأوانه تقييم آثار جائحة كورونا على أداء الأثر الإنمائي لمحفظة عمليات المؤسسة. فمعظم المشروعات التي قال المتعاملون إن أضراراً متوسطة أو شديدة قد لحقت بها أظهرت تغييرات طفيفة في درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع. وقد يُعزى ذلك جزئياً إلى العوامل الزمنية؛ إذ يُحتمل ألا تعكس بيانات الإبلاغ تأثير الجائحة على أداء المتعاملين بشكل كامل. وقد يكون تقييم المشروعات على أنها تتمتع بالقدرة على الصمود راجعاً إلى عدم تقديم بيانات من المتعاملين الذين يواجهون مصاعب حادة بشكل خاص، وفي مثل هذه الحالات كانت المؤسسة تبقي على التصنيفات بمستوياتها الحالية لحين إتاحة بيانات يُعتمد عليها في التقييم. وقد لا يتضح كامل آثار الجائحة على أداء الأثر الإنمائي للمؤسسة وضوحاً تاماً حتى العام المقبل.

ورغم تعذُّر استخلاص استنتاجات عامة من هذه البيانات حتى الآن، فقد كانت هناك حالات قليلة رصدت فيها تصنيفات الأثر بعض التحديات والفرص التي واجهت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في أثناء تفشي جائحة كورونا. فعلى سبيل المثال، شهدت المشروعات في القطاعات التي تحرِّكها احتياجات المستهلكين، مثل قطاعي التعليم العالي والسياحة، انخفاضاً في درجات نظام القياس للمحفظة والذي يُعزى على الأرجح إلى القيود على التنقل وتغيُّر أنماط الاستهلاك. كما أظهرت المشروعات مع مؤسسات الوساطة المالية، بما فيها تلك التي تشمل مؤسسات مالية غير مصرفية، ضعفاً في الأداء بسبب قلة العمليات والتحديات أمام إنشاء الائتمان وصرفه على الأرجح. وفي المقابل، فرغم صِغَر أحجام العينات، فقد شهدت المشروعات في قطاعات مثل البنية التحتية الرقمية (بما فيها شبكات الهاتف المحمول والنطاق العريض) والخدمات الصحية المتكاملة ارتفاعاً أو ثباتاً في درجات نظام القياس للمحفظة بشكل عام.

عكست التغيُّرات الأخرى في درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقَّع للمحفظة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة والتي كان لها تأثير على أداء الأثر. فعلى سبيل المثال، أسهمت الأزمة السياسية في ميانمار في حدوث انخفاضات واسعة النطاق في درجات نظام القياس للمحفظة شملت جميع القطاعات تقريباً. وفي تركيا، بدأت درجات النظام لمحفظة المشروعات في القطاع المالي في التراجع مع بدء تفاقم تقلُّب أسعار الليرة وتأثير ذلك على أداء القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة.

وعكس أداء الأثر لبعض المشروعات المحددة أيضا تحقيق أداء قوي بشكل ملحوظ رغم المصاعب الناجمة عن الجائحة وعلى صعيد الاقتصاد. وهناك العديد من الحالات البارزة التي يكشف عنها استعراض رصد المحفظة لهذا العام، من بينها:

- **دي إن بي للمياه** – هذا استثمار للمؤسسة لمساندة تنفيذ جهود الخصخصة في قطاع المياه بفييتنام. فبعد بلوغ مرحلة النضج التشغيلي في السنة المالية 2021، تجاوزت هذه الشركة، بوصفها من أوائل شركات القطاع الخاص التي تهدف إلى امتلاك وتشغيل مجموعة من منشآت معالجة المياه والإمداد بها في المناطق الحضرية بالبلاد بشكل رئيسي، المستوى المستهدف لمعالجة المياه قبل الموعد المحدد.
- **سي سكويرد هولدنغز** – يتضمن هذا المشروع تطوير وتشغيل شبكات ألياف للوصول المفتوح ذات ناقل محايد وتعمل بنظام الجملة في المدن الكبرى بأوغندا وغانا وليبريا. ورغم هيكل السوق القائم على احتكار القلة، فإن هناك شواهد على أن تغطية خدمات النطاق العريض ويُسر تكلفتها شهدا تحسناً أثناء تنفيذ المشروع. ويبدو أن نموذج عمل الشركة قد تمت محاكاته في بلدان أخرى.
- **ألتوم كابيتال** – تقدِّم هذه الشركة المتعامِلة مع المؤسسة قروضاً ممتازة للمؤسسات المالية متوسطة الحجم في المكسيك التي تقرض في الغالب منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والأفراد. وتخطى هذا المشروع أهدافه فيما يتعلق بحجم وعدد القروض المصروفة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة قبل الموعد المحدد في السنة المالية 2021. ويمضي المشروع على المسار الصحيح فيما يخص حجم وعدد قروض التمويل متناهي الصغر التراكمية المصروفة ومن المرجَّح تحقيق الهدف المحدد لذلك قبل عام 2022.

تصنيفات المشروعات الاستشارية: يتم تقييم فاعلية التنمية للمشروعات الاستشارية عند إنجازها. وفي السنة المالية 2021، تم إنجاز 117 مشروعا استشاريا مؤهلا للتقييم اللاحق خلال الفترة التي تم تقييمها ذاتيا من أجل تصنيفات فاعلية التنمية. وصُنف واحد وسبعون في المائة (71%) منها على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها، أي أعلى من هدف المؤسسة البالغ 65%.

في حين ظلت معدلات النجاح العامة في السنة المالية 2021 لمحفظة الخدمات الاستشارية مستقرة مقارنة بالسنة المالية 2020، فمن السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لتأثير جائحة كورونا على مشروعات الخدمات الاستشارية، حيث لا يزال جزء كبير منها قيد التنفيذ. وتجري حالياً إعادة هيكلة العديد من هذه المشروعات لمراعاة آثار جائحة كورونا.

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية[13] حسب المناطق

	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
أفريقيا جنوب الصحراء	%55	%66
جنوب آسيا	%65	%86
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%79	%88
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%82	%75
أوروبا وآسيا الوسطى	%84	%75
شرق آسيا والمحيط الهادئ	%76	%70
على الصعيد العالمي[14]	%100	%67
مؤسسة التمويل الدولية	**%71**	**%73**

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية[15] حسب مجالات العمل

	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
مجموعة المؤسسات المالية	%69	%79
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	%64	%67
البنية التحتية والموارد الطبيعية	%0	%57
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	%100	%100
الخدمات الاستشارية للمعاملات	%71	%69
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة	%91	%63
العمل الاستشاري الإقليمي المتعلق بتهيئة الأسواق	%69	%77
مؤسسة التمويل الدولية	**%71**	**%73**

تفعيل مبادئ الاستثمار المؤثِّر

في السنة المالية 2021، اتخذت مؤسسات التمويل الإنمائي وأوساط الاستثمارات المؤثِّرة التابعة للقطاع الخاص خطوة مهمة نحو المواءمة بين النُّهج المستخدمة لرصد الأثر الإنمائي والإبلاغ عنه. وتعد مقاييس الأثر الواضحة ضرورية لجعل المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات قابلة للقياس، مما يتيح للمستثمرين الارتقاء بمستوى شفافيتهم وفعاليتهم ومدى خضوعهم للمساءلة. وتشهد هذه المنافع زيادة كبيرة عندما تتبنى المؤسسات المختلفة مقاييس الأثر التي يستخدمها المستثمرون، مما يقلل أعباء الإبلاغ على الجهات المتعاملة معها ويسهل إمكانية المقارنة بينها واستخلاص الدروس المستفادة منها.

بالإضافة إلى مؤشرات الأثر المشترك المذكورة آنفا، تواصل شراكة المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص وضع مقاييس على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية يمكن أن تستفيد منها الأطراف الموقعة على المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر وأوساط الاستثمارات المؤثِّرة الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، أجرت هذه الشراكة في الآونة الأخيرة تنقيحا للمقاييس الخاصة بقطاعي خدمات البنية التحتية والوساطة المالية. ويجري حاليا تنقيح مقاييس قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الزراعية، والصحة، والتعليم.

ومن خلال الاستفادة من المؤشرات المنسقة لعمليات القطاع الخاص ومؤشرات الأثر المشترك، تقود المؤسسة - بالتنسيق مع الأطراف الموقعة على المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر - إعداد ورقة موقف بشأن مجموعة موحدة من المعايير التي تقدم إرشادات عن اختيار مقاييس الأثر التي تضع أساساً للمساءلة وقابلية المقارنة وتحقيق الاتساق. ومن شأن هذا الجهد أن يسهل رسم خارطة طريق لمقارنة أداء الأثر الحقيقي، ووضع معايير مرجعية ملائمة، وتحسين عملية اتخاذ القرار، وهو ما كان محدودا حتى الآن في سوق الاستثمار المؤثِّر.

13. تُحسب درجة فاعلية التنمية كنسبة مئوية من المشروعات التي تم تصنيفها على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها في العدد الإجمالي للمشروعات الاستشارية المُصنفة في التقييم اللاحق للسنة المالية.

14. ترتكز فاعلية التنمية للمشروعات العالمية للسنوات المالية 2019 و 2020 و 2021 على أقل من خمسة مشروعات جرى تصنيفها.

15. ترتكز فاعلية التنمية للمشروعات العالمية للتكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار للسنتين الماليتين 2020 و 2021 على أقل من 5 مشروعات جرى تصنيفها. وتستند فاعلية التنمية لقطاعي البنية التحتية والموارد الطبيعية للسنة المالية 2021 إلى مشروع واحد تم تصنيفه.

ماذا استخلصت المؤسسة من بحوثها وتحليلاتها وبرنامجها للتقييم الذاتي

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية مزيجاً من البحوث وأدوات تحليل البيانات والتقييمات الذاتية لسد الفجوات المعرفية وتقديم حلول آنية للجهات المتعاملة معها والزملاء في قطاع العمليات. وتسفر هذه الرؤى والأفكار القيمة عن دروس مهمة تسترشد بها المؤسسة في عملها مع الجهات الجديدة المتعاملة معها. وفي السنة المالية 2021، وسعت المؤسسة نطاق أجندتها البحثية والتحليلية لتدعيم تنفيذ إستراتيجيتها "IFC 3.0" ومساندة عملياتها في التصدي للتحديات الناشئة عن جائحة كورونا.

أعدت المؤسسة 28 دراسة تحليلية منفصلة خاصة بالجائحة منذ تفشيها، بما في ذلك مسحان استقصائيان للجهات المتعاملة معها في محفظتها في قطاعي المؤسسات المالية وتمويل التجارة. ووضعت الدراسات التحليلية سيناريوهات محتملة للتعافي لقطاعات أو اقتصادات معينة، وحددت الأدوار التي يمكن أن تؤديها بعض القطاعات في مساندة تدابير مواجهة جائحة كورونا، وأدخلت تغييرات على الطرق التي تقيم بها المؤسسة المشروعات في إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.

وفي السنوات الثلاث الماضية، أجرت المؤسسة أيضاً بحوثاً وتحليلات متعمقة، بما في ذلك 33 دراسة جارية و15 دراسة منجزة تغطي معظم القطاعات التي تعمل فيها. وعرضت بعض المطبوعات دراسات حالات عن أنشطة المؤسسة، في حين استخدمت أخرى دراسات قطاعية متعمقة، وتحليلات قُطرية أو إقليمية، وتحليلات قطاعية، ودراسات تجريبية. وأجرت المؤسسة أيضاً بحوثاً مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص لتحليل محاور التركيز الإستراتيجية ذات الأولوية مثل الاقتصاد الرقمي، وتعميق أسواق رأس المال، والتمويل العقاري، إلخ. واستكشفت هذه المنتجات حلولاً لتهيئة أسواق القطاع الخاص، مما يكمل المعارف القطاعية للمؤسسة.

وفيما يلي أبرز الأمثلة لهذه الأعمال بالتفصيل:

- يسلط *تقرير اقتصاد الإنترنت في أفريقيا 2020*، الذي أصدرته جوجل ومؤسسة التمويل الدولية، الضوء على حجم الاقتصاد الرقمي في أفريقيا الذي، بحسب ما ورد في التقرير، يمكن أن يصل إلى 180 مليار دولار بحلول عام 2025 بما يمثل 5.2% من إجمالي الناتج المحلي للقارة. ويرتبط دفع عجلة هذا النمو بمجموعة من العوامل تتمثل في زيادة إتاحة الوصول إلى الإنترنت بسرعة أكبر وجودة أفضل، وتزايد سكان الحضر بسرعة، ونمو قاعدة المواهب في مجال التكنولوجيا، وتوفير بيئة حيوية ونشِطة للشركات الناشئة، وتحسين الإطار التنظيمي للاقتصاد الرقمي باطراد. ويجري استخدام نتائج هذا التقرير لقياس حجم الاقتصاد الرقمي في البلدان التي تعمل فيها المؤسسة.
- في بداية أزمة جائحة كورونا، أجرت المؤسسة مسحاً لتقييم مدى تأثير هذه الأزمة على المتعاملين في محفظتها مع التركيز في عمليات الإقراض على طبيعة العمليات، والتوجُّه الإستراتيجي، والتمويل، وتقديم القروض. وتوصَّل المسح إلى أنه رغم عدم وجود أدلة على حدوث مشكلة سيولة في الأيام الأولى من الأزمة، فإن تأجيلات السداد التي فرضتها الحكومة كانت تخفي وراءها تأجُّج المخاطر الائتمانية. وتبيَّن أيضا أن التكنولوجيات الرقمية بالغة الأهمية لصمود المؤسسات المالية ما دفع الكثير منها إلى زيادة استثماراتها في هذا المجال. وقد نُشرِت النتائج بطرق متنوعة من بينها استخدام لوحة معلومات تفاعلية، وعروض إيضاحية، وتقرير المسح، ومدونة خاصة.

وتتيح التقييمات الذاتية للمشروعات الناضجة أو المنجزة حلقة مهمة أخرى في إطار تقييم الأثر للمؤسسة. وحتى مع قيام المؤسسة بتوسيع نطاق أدواتها البحثية والتحليلية، ركَّزت أجندة التقييم على تقييمات الأداء والتقييمات السريعة. وأنجزت المؤسسة إجمالاً 13 تقييماً في السنة المالية 2021. وساعدت نواتج هذه التقييمات المؤسسة على تحسين فهم أثر استثماراتها على نحو يتجاوز المشروعات الفردية، واستخلاص الدروس القيّمة المستفادة التي تسترشد بها إستراتيجيات وعمليات القطاعات.

وفيما يلي بعض أهم النتائج لتقييمات مختارة:

- **الخدمات المصرفية عبر الوكلاء لمنظمة الارتقاء فوق الفقر في نيجيريا (LAPO) – زيادة نطاق التغطية وتنوُّع العملاء**

أجرت المؤسسة تقييماً لمشروع للخدمات الاستشارية يساند منظمة الارتقاء فوق الفقر في نيجيريا. واستهدف هذا المشروع زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في نيجيريا من خلال إنشاء شبكة للخدمات المصرفية عبر الوكلاء. ورغم أن هذه الشبكة لم تحقق النطاق المُتصوَّر في البداية، فإنها استطاعت بناء شبكة تضم 1700 وكيل، وتعبئة مدخرات بقيمة تزيد على 3 ملايين دولار خلال السنوات الثلاث للمشروع.

ومن خلال مسح لعينة من البالغين يعيشون بالقرب من الوكلاء المنضمين حديثاً، أظهر التقييم زيادة كبيرة (أكثر من 24 نقطة مئوية) في عدد عملاء المنظمة الذين يستخدمون حسابات للمعاملات في هذه المناطق. ونجح الوكلاء بشكل خاص في اجتذاب عملاء جدد في مناطق كانت تعاني سابقاً من نقص الخدمات لقلة منافذ الحصول على الخدمات المالية مثل فروع البنوك ووكلائها. وتبيَّن أن العملاء في هذه المناطق يكونون على الأرجح من الفقراء وغير المتعلِّمين ولم يسبق لهم التعامل مع المؤسسات المصرفية. وبشكل عام، أكدَّ التقييم دور شبكة الوكلاء كركيزة لنمو المنظمة وتحوُّلها لتتجاوز نشاطها الأساسي الخاص بالإقراض متناهي الصغر، وكذلك مساهمتها في تحقيق الشمول المالي في نيجيريا.

- **تقييم استثمارات المؤسسة في توزيع الكهرباء في مولدوفا وأوغندا وجورجيا**

أظهر تقييم بعض استثمارات المؤسسة المختارة في توزيع الكهرباء بهذه البلدان الآثار الإيجابية على الإيرادات الضريبية، وإجمالي الناتج المحلي، والتوظيف في البلدان الثلاثة. وتشير نتائج تحليل الاقتصاد الجزئي إلى تحسُّن كفاءة التشغيل وانخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في جميع البلدان الثلاثة بسبب تقليص الفواقد الفنية. وفي هذه البلدان، تراوح تقليص الفواقد بين 50% و90% خلال الفترة المشمولة بالدراسة. وأظهرت الدراسة أيضا أن نجاح خصخصة إحدى شركات التوزيع يمكن أن يؤدي إلى نقل معارف قيِّمة إلى شركات أخرى في القطاع. وحُدِدت عوامل النجاح الرئيسية في القطاع والمتمثلة في قوة وشفافية الإطار التنظيمي، وشفافية منهجية تحديد التعريفة، وجمع بيانات المرافق بشكل فعّال، ومشاركة مؤسسة التمويل الدولية، والمستثمرين ذوي الخبرة في أعمال التوزيع بالمنطقة.

موظفو المؤسسة وممارساتها

تجسد ثقافة المؤسسة التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية في بلدان العالم النامية.

الحوكمة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، ومؤسسة التمويل الدولية واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكل مالي، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين.

وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2021، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي تحتفظ به البلدان الأعضاء وعددها 185 نحو 20.8 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

ومنذ أن تأسست في عام 1956، ارتبطنا بتقديم أكثر من 287 مليار دولار من أموالنا الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، كما قمنا بتعبئة أكثر من 107 مليارات دولار من مصادر أخرى.*

وفي إطار سعينا لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، نتعاون على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

البلدان الأعضاء بالمؤسسة - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

البلدان الأعضاء في المؤسسة	النسبة المئوية لحصص رأس المال
الولايات المتحدة	20.91
اليابان	8.27
ألمانيا	5.27
فرنسا	4.70
المملكة المتحدة	4.70
الهند	4.00
الاتحاد الروسي	3.78
إيطاليا	3.16
كندا	2.99
هولندا	2.30
175 بلداً آخر	**39.92**

مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل من المديرين التنفيذيين من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها عند أعلى مستوى – وفقا لما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – ورواتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

وتلقى مختار ديوب، المدير المنتدب والنائب الأول لرئيس المؤسسة، راتباً سنويا قدره 408253 دولاراً بعد خصم الضرائب.

*عكس الرقم الخاص بالسنة المالية 2020 تعبئة الموارد من الغير من أجل مساهمات القروض والضمانات فقط. ويشمل رقم السنة المالية 2021 جميع أنواع التمويل التي تمت تعبئتها من الغير.

المسؤولية المؤسسية

تشكل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من العمليات الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية. ونخضع للمساءلة بموجب المعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي نطالب الجهات المتعاملة معنا بتطبيقها. وهذا الالتزام يربط رسالة المؤسسة بالطريقة التي تدير بها أنشطة أعمالها.

جهاز موظفي المؤسسة

تعد معارف جهاز موظفينا ومهاراته وقيمه وتنوعه عنصرا أساسيا في ميزتنا النسبية، مما يمكّننا من تقديم الحلول المبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة معنا.

وقد دفعتنا هذه السنة المالية إلى مجالات لم يسبق ولوجها لنتصدى للتحديات التي يواجهها جهاز الموظفين في أعقاب جائحة كورونا. وفي إطار تدابير الاستجابة الطارئة التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي، قدمنا دعماً واسع النطاق لحماية جهاز موظفينا في أنحاء العالم، وشمل ذلك دعم الصحة والسلامة، والمساعدة المالية، وسياسات العمل المرن من بُعد، مع التركيز على الموظفين وأسرهم في المناطق الأكثر تأثرا. وتقدم مجموعة البنك الدولي طائفة متنوعة من البرامج والخدمات لتعزيز صحة الموظفين وسلامتهم وحمايتهم من خلال خدمات تركز على صحة الأفراد وسلامتهم، والوقاية، والصحة والسلامة المهنية، والصحة العقلية والرفاهة. وقدم جهاز الإدارة العليا للمؤسسة من أعلى مستوياته حتى مديري الوحدات ورؤساء الفرق المساندة اللازمة للتحول السريع بجهاز موظفينا إلى أسلوب العمل من المنزل سواء في مكاتبنا الرئيسية أو في مكاتبنا القُطرية. وأظهرت نتائج مسح استقصائي للموظفين أن معظم الموظفين قد تكيفوا على نحو جيد نسبياً مع أسلوب العمل من المنزل (تبلغ متوسط الدرجة المتحققة 8 على مقياس من 1 إلى 10). وفي الفترة نفسها، أبدى 91% من موظفينا استجابة إيجابية عبروا فيها عن شعورهم بالفخر بالعمل في مجموعة البنك الدولي، وأبدى 79% شعوراً قوياً بالانتماء.

تعزيز التنوع والإنصاف والشمول

تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها في جميع أنحاء العالم، ويتجلى هذا الانتشار الواسع في موظفيها الذين يعملون في أكثر من 100 بلد. ويشكل امتلاك المؤسسة لقوة عمل متنوعة تتمتع بمهارات حيوية ووجهات نظر مختلفة عنصرا أساسيا في نجاحها في تنفيذ جدول أعمالها الإستراتيجي.

وفي السنة المالية 2021، رفعت المؤسسة سقف توقعاتها بشأن برنامج التنوُّع والإنصاف والشمول. **وقمنا بتعيين أول مدير بدوام كامل لهذا البرنامج بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة أماكن عمل تتسم بالاحترام والشمول، وتحديد أجندة عمل تتناول قضايا التنوُّع والإنصاف والشمول وتطبيقها في مختلف وحدات المؤسسة.** وأضفنا أيضا مفهوم الإنصاف إلى التزامنا بالتنوُّع والشمول - بما يكفل تلبية احتياجات موظفينا الذين قد يبدأون من وضع غير مواتٍ، وإزالة الحواجز التي يمكن أن تحد من قدرتهم على الازدهار.

وفي هذه السنة المالية، طبقنا مؤشرات أداء رئيسية تتسق مع أهداف التنوع الجديدة لمجموعة البنك الدولي – ومنها أهداف المساواة بين الجنسين حسب فئات الدرجات الوظيفية والتمثيل الاسترشادي للموظفين في 20 منطقة فرعية. ولدينا الآن مقياس مرجعي لقياس التحسن في ظل مجال التركيز الجديد هذا، كما هو مبين في جدول التوازن بين الجنسين في الصفحة التالية.

وتسهم إستراتيجينا للتوظيف في تحقيق التنوُّع بالمؤسسة من خلال التواصل الموجه مع الفئات الأقل تمثيلاً، وكذلك إقامة شراكات مع فرق موارد الموظفين، بما في ذلك منظمة المثليين والمثليات في الشركات ومؤسسات الأعمال (GLOBE) للموظفين من مجتمع الميم، وموظفينا على جميع مستويات القدرات البدنية، وتحالف المنحدرين من أصل أفريقي. وفي السنة المالية 2021، شاركنا في أكثر من 100 فعالية للتواصل مع المواهب في 53 بلدا في جميع المناطق، وبلغ إجمالي عدد المشاركين فيها أكثر من 63 ألف مشارك.

تشجيع تهيئة أماكن عمل شاملة للجميع

تشجع مؤسسة التمويل الدولية تهيئة بيئة عمل شاملة للجميع، ويشكل ذلك عنصرا بالغ الأهمية للحفاظ على جهاز موظفيها المتنوعين وتطويره. وأصبحت معالجة عدم المساواة بين الأعراق على رأس أولوياتنا خلال السنة الماضية، وذلك بما يتسق مع زيادة الوعي على مستوى العالم بأوجه الظلم العنصري والعنصرية

المؤشر	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	4,283	3,931	3,739	3,918
موظفو المؤسسة خارج الولايات المتحدة (%)	%56.9	%54.8	%53.8	%55.1
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون)	1,003	1,014	1,085	1,092
مؤشر رضا الموظفين[1]	–	%69	%67	%75
التنوع				
المديرات (المستهدف 50%)		%39.3	%39.2	%39.5
مديرون من بلدان المجموعة الثانية "المقترضة" (المستهدف 50%)		%43.2	%41.0	%40.5
نساء في الدرجة الوظيفية المهنية المتخصصة GF فأعلى (المستهدف 50%)		%49.4	%47.8	%46.7
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (المستهدف 12.5%)		%13.7	%13.5	%11.2

1. لم يُجر مسح لاستطلاع آراء الموظفين في السنة المالية 2021.

المنهجية. وتتيح المؤسسة برامج لمكافحة العنصرية، بما في ذلك جلسات الاستماع والمناقشة والتدريب على موضوعات مثل التحيز غير الواعي. وقد اعتمد جهاز إدارة المؤسسة تدابير محددة تهدف إلى إنهاء العنصرية بمختلف أشكالها في مكان العمل، كما دشنت المؤسسة برنامجا للحلفاء في إطار الشراكة مع فرق موارد الموظفين التابعة لها، والذي يشجع الموظفين على أن يصبحوا حلفاء في القضاء على التحيزات وتعزيز الشمول.

إثراء تطوير مهارات الموظفين

تتيح مجموعة البنك الدولي نهجا شاملا لتنمية قدرات الموظفين، يركز على تقديم موارد التعلم عبر الإنترنت في أثناء الجائحة. وتهدف برامجها لتنمية المهارات القيادية إلى تعزيز مهارات القيادة والإدارة الشخصية والجماعية في سياق الأولويات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، يبني برنامج الرعاية التابع لمؤسسة التمويل الدولية معيناً متنوعاً لا ينضب من القادة من خلال إتاحة الفرصة لهم لاكتساب الخبرة من الكفاءات المتميزة من ذوي القدرات المتميزة، مع التركيز على النساء. وأما برنامج التوجيه العكسي (Reverse Mentorship) فيجمع بين الموظفين الشباب كموجهين لكبار القادة في مختلف وظائف الأعمال، مما يعزز الشمول والابتكار فيما بين الأجيال. ونظرا للعدد الكبير من الموظفين الجدد الذين تم تعيينهم في المؤسسة في العامين الماضيين - الذين انضم معظمهم إلى المؤسسة عبر شبكة الإنترنت – فقد ركزت المؤسسة على ضمان تمتعهم بالمعارف والموارد والشبكات اللازمة للازدهار. ويشمل ذلك تسمية منسقين للإشراف على الإلحاق الفعلي للموظفين الجدد بالعمل، وتقديم الدعم التكنولوجي، والبرامج التدريبية عبر الإنترنت، والتوجيه، والملاحظات التقييمية بشكل مستمر.

المساواة بين الجنسين في السنة المالية 2021

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		المديرون*	
إناث	1,335	%48.5	91	%39.4
ذكور	1,419	%51.5	140	%60.6
المجموع	**2,754**		**231**	

مؤشر التوازن بين الجنسين، السنة المالية 2021

الدرجات الوظيفية: GA-GD	0.419
الدرجات الوظيفية: GE-GF	0.900
الدرجات الوظيفية GG+ الفنية	0.920
المديرون*	0.831
المجموع	**0.839**

يشجع مؤشر التوازن بين الجنسين على زيادة التوزيع المتساوي بين الجنسين في جميع الدرجات الوظيفية، بحيث تشير الدرجة 1 إلى التكافؤ بين الجنسين في مجموعة معينة من الدرجات الوظيفية ومؤسسة التمويل الدولية بشكل عام. وتختلف الأوزان الترجيحية في مجموعات الدرجات الوظيفية الأربع. ولسد الفجوة بين الجنسين، يشجع المؤشر على تعيين المزيد من النساء في الدرجات الوظيفية من المستوى الإداري والمهني (GG فأعلى).

أين تعمل المؤسسة في السنة المالية 2021

	الموظفون في جميع الدرجات الوظيفية	
الولايات المتحدة	1,846	%43.1
بلدان أخرى	2,437	%56.9
المجموع	**4,283**	

*يشمل المديرون: المديرين، والمديرين العموم، ونواب الرئيس، والمدير المنتدب

التعويضات والمزايا الوظيفية

ضمانا لتنافسية الأجور والمزايا، تطبِّق المؤسسة إطار الأجور والتعويضات الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي. وتُعد تنافسية الأجور والمكافآت ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب موظفين متنوّعين ومؤهلين والاحتفاظ بهم؛ فرواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة تستند إلى السوق الأمريكية. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. ونظرا لوضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

وفي 30 يونيو/حزيران 2021، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) والمتوسط السنوي لصافي الرواتب / المزايا كما يلي:

هيكل رواتب جهاز الموظفين والمزايا التي يتمتعون بها في واشنطن العاصمة.

الدرجات الوظيفية	نماذج عن المسميات الوظيفية	الحد الأدنى (بالدولار الأمريكي)	نقطة المنتصف (بالدولار الأمريكي)	الحد الأقصى (بالدولار الأمريكي)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار الأمريكي)	متوسط المزايا[أ] (بالدولار الأمريكي)
GA	مساعد مكتبي	29,300	41,800	54,300	%0.01	40,840	22,187
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	35,100	50,200	65,300	%0.09	46,356	25,184
GC	مساعد برامج، مساعد معلومات	43,400	62,000	80,600	%5.62	63,679	34,595
GD	مساعد برامج أول، أخصائي معلومات، مساعد لشؤون الموازنة	51,500	73,600	95,700	%5.64	77,912	42,328
GE	مُحلل بيانات	70,600	100,900	131,200	%9.81	91,345	49,626
GF	مهني مختص	93,400	133,400	173,400	%22.87	118,783	64,532
GG	مهني مختص أول	120,800	172,600	224,400	%37.64	166,292	90,343
GH	مدير، كبير مهنيين مختصّين	165,300	236,100	306,900	%15.51	234,516	127,408
GI	مدير، مستشار أول	254,000	317,500	381,000	%2.37	302,536	164,361
GJ	نائب الرئيس	301,000	354,100	407,200	%0.37	363,738	197,611
GK	المدير المنتدب، نائب الرئيس التنفيذي، والنائب الأول للرئيس	334,600	393,600	452,600	%0.08	409,581	261,046

ملاحظة: نظرا لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين في العادة بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب. وتعادل تلك الرواتب في العادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

أ. يشمل ذلك التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب. وتُستبعد الإعفاءات الضريبية.

مكاتب المؤسسة

يمثل الحد من التأثير الذي تحدثه المؤسسة على البيئة أولوية بالنسبة لها. ولهذا، تقوم المؤسسة بتصميم المباني التابعة لها وإدارتها بطريقة مستدامة. كما تعمل على خفض الطلب على الطاقة في منشآتها واستعواض كامل الانبعاثات التي لا يمكن التخلص منها.

استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة

يشكِّل أكبر مكتب للمؤسسة، وهو مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، نحو نصف مساحة مبانيها الموجودة عالمياً على أساس القدم المربعة. وتم توسيع المقر الرئيسي في السنة المالية 2020 بإنشاء مبنى مجاور يضيف 154750 قدماً مربعاً، أي بزيادة بنسبة 15% في المساحة. وحصل كلا المبنيين اللذين يشكِّلان المقر الرئيسي على شهادة الاعتماد البلاتينية من برنامج الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي، وهو أعلى مستوى لكفاءة استخدام الطاقة للمباني المكتبية من الفئة "أ" في واشنطن العاصمة.

وفي السنة المالية 2019، تم تركيب 70 لوحاً شمسياً فوق السطح لتوفير الكهرباء من الطاقة المتجددة. ومن خلال عقود الكهرباء الخاصة بنا، جرى إنتاج 20% من الكهرباء المُستخدَمة في السنة المالية 2020 من مصادر متجددة. ونعمل على ترشيد استخدام الكهرباء في منشآتنا، وقد حصل مبنى المقر الرئيسي الأصلي على جائزة نجم الطاقة لعام 2020 مع حصوله على درجة 82.

وتلتزم المؤسسة بالاستدامة في جميع مكاتبها الموجودة عالمياً. وفي السنة المالية 2021، أُضيفت حديقة على سطح المقر الرئيسي سيتم التبرع بعائدها لمنظمة محلية غير ربحية. كما أُضيفت مساحة ذات تصميم مُحِب للطبيعة (بيوفيلي) داخل إحدى الإدارات لتعزيز الشعور بالراحة والإنتاجية.

وقد وضع أحدث إنشاءات المؤسسة في داكار بالسنغال الاستدامة في مقدِّمة الأولويات مع اعتماد إستراتيجية بناء تستهدف: تعظيم وصول ضوء النهار الطبيعي لتقليص استخدام الطاقة من شبكة الكهرباء؛ وإدماج نظم الكتل الحرارية والتظليل الشمسي في الواجهة؛ وتوليد الطاقة من الألواح الشمسية فوق السطح؛ وتجميع مياه الأمطار من خلال نظام لتقليل الأعباء على موارد المياه الخارجية المحلية؛ بالإضافة إلى العديد من الميزات المستدامة الأخرى.

مواصلة عدم التأثير على المناخ

مازالت المؤسسة تحقق تعادل الأثر الكربوني (carbon-neutral) في جميع عملياتها التجارية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك سفريات موظفيها جواً لأغراض العمل.

وفي السنة المالية 2020 وهي آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 47023 طناً متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون- أسهمت عمليات السفر لأغراض العمل بنسبة 74% منها. كما أسهم استهلاك الكهرباء في المكاتب بنسبة 19% إضافية - يُعزَى أكثر من نصفها بقليل إلى الاستهلاك في المقر الرئيسي للمؤسسة.

في السنة المالية 2019، أعلنت المؤسسة عن أول هدف مؤسسي عالمي على الإطلاق لخفض الانبعاثات الكربونية المتصلة بمنشآتها (الفئتان 1 و2) بنسبة 20% بين عامي 2016 و2026، وذلك في إطار الخفض الذي تعهدت به مجموعة البنك الدولي بأكملها بنسبة 28% خلال الفترة ذاتها. وتشير نسب الخفض المئوية على أساس سنوي إلى أن المؤسسة تمضي على المسار الصحيح للوفاء بهدف خفض الانبعاثات. وفي الفترة من السنة المالية 2016 إلى السنة المالية 2020، تراجعت تخفيضات الانبعاثات من الفئتين 1 و2 بنسبة 26%. لكن ذلك يُعزى جزئياً إلى التحوُّل من العمل من المكاتب إلى العمل من المنزل والذي حدث في نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2020. ولا يمثل معدل الخفض سنة كاملة من استخدام الكهرباء في المكاتب.

وانخفض معدل الانبعاثات الكربونية لكل موظف متفرغ في المؤسسة بشكل سنوي من السنة المالية 2016 إلى السنة المالية 2019، لكنه عاود الزيادة في السنة المالية 2020. ومن السنة المالية 2019 إلى السنة المالية 2020، ارتفع هذا المعدل من 8.53 إلى 9.23. ويرجع ذلك إلى الزيادة في الانبعاثات وكذلك في عدد الموظفين المتفرغين خلال هذه الفترة. وبدءاً من تقارير الانبعاثات للسنة المالية 2020، تقوم مجموعة البنك الدولي بحساب التأثير الإشعاعي، أي التغيُّر في كمية الإشعاع التي يتم استقبالها على سطح الأرض بسبب انبعاثات غازات الدفيئة. وبتطبيق مضاعف قدره 1.9 على انبعاثات السفر الجوي لأغراض العمل من الفئة 3، يمكننا حساب تأثير تلك الانبعاثات على كوكب الأرض بصورة أفضل. كما أضفنا الانبعاثات الناتجة عن تعهُّد الأغذية الباردة إلى الانبعاثات من الفئة 3 في مقرنا الرئيسي. وهذه هي الانبعاثات المرتبطة بشراء الأغذية في المقر الرئيسي والتي يقوم بحسابها معهد الموارد العالمية. ومع إضافة هذه المقاييس الجديدة، زاد إجمالي انبعاثاتنا من الفئة 3 وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل الانبعاثات لكل موظف متفرغ في السنة المالية 2020.

ونقوم بشراء وسحب اعتمادات الكربون (شهادات خفض الانبعاثات المعتمدة و/أو الطوعية) وشهادات للطاقة المتجددة سنوياً للوفاء بالتزامنا بتعادل الأثر الكربوني. ويتم اختيار شهادات خفض الانبعاثات المعتمدة والطوعية بناءً على إرشادات مجموعة البنك الدولي لضمان ارتفاع جودة المشروعات وتحقيقها منافع إنمائية ملموسة للمجتمعات المحلية التي تُنفَّذ فيها. وتشتري المؤسسة شهادات للطاقة المتجددة لمعادلة استهلاك الطاقة في مكاتب مقرها الرئيسي. ويتم توفير 20% من الكهرباء في المقر الرئيسي من خلال الطاقة المتجددة التي يوفِّرها مزوِّد الطاقة التابع للمؤسسة وفقاً للقانون المعمول به في واشنطن العاصمة. وفي كل عام، تقدِّم المؤسسة تقارير سنوية عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة إلى مبادرة "الحياد المناخي الآن" التابعة للأمم المتحدة. يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع: www.ifc.org/corporateresponsibility.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2020 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي	**أطنان مترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون**
السفر لأغراض العمل (الفئة 3)	34,692
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي (الفئة 2)	4,490
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القُطرية (الفئة 2)	4,093
أخرى (الفئة 1، الفئة 2 من الكهرباء التي تستهلكها مبردات المياه، وكميات البخار المشتراة والأجهزة المحمولة للفئة 3 (حتى 2013) والانبعاثات الناتجة عن تعهد الأغذية الباردة من مشتريات الأغذية في مكاتب المقر (حتى 2020))	3,748
إجمالي الانبعاثات	**47,023**

ملاحظة: تتسق عوامل الانبعاثات مع خطة إدارة قوائم حصر الانبعاثات لمجموعة البنك الدولي. وتمتد عملية التحقق من صحة البيانات الواردة من المكاتب القُطرية إلى ما بعد الربع الأول من كل سنة مالية. ولذلك، تُعرض بيانات السنة المالية السابقة في هذا التقرير.

الشراكات العالمية

كانت الشراكات دوما ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من جهود تحقيق رسالة المؤسسة. لكن هذه العلاقات ازدادت أهمية خلال العام الماضي حيث عملت المؤسسة على التصدي لجائحة كورونا، وأجرت إعادة تنظيم للوفاء بالالتزامات المحددة في زيادة رأس المال بواقع 5.5 مليارات دولار التي وافقت عليها البلدان المساهمة في عام 2018 ودخلت حيز النفاذ في عام 2020.

وحالياً، ترتبط المؤسسة بعلاقات مع المانحين وتتعاون مع أكثر من 30 هيئة إنمائية حكومية والعديد من المؤسسات والشركات وكذلك المنظمات متعددة الأطراف. ويتيح الدعم الذي تتلقاه المؤسسة من شركاء التنمية هؤلاء تمويلاً أساسياً لأنشطة العمل التمهيدي والخدمات الاستشارية والتمويل المختلط، بالإضافة إلى تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وهذه المجموعة من الخدمات تشكِّل معاً صميم إستراتيجية "المؤسسة 3.0".

تحسين خدمات الرعاية الصحية عالمياً

منصة الصحة العالمية هي مبادرة تمويلية بمخصصات قدرها 4 مليارات دولار لزيادة فرص حصول البلدان النامية على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية المطلوبة لمكافحة الجائحة، ومنها كمامات الوجه وأجهزة التنفس الصناعي وأطقم الاختبار واللقاحات. وتشمل المنصة مكوناً للخدمات الاستشارية بمبلغ 25 مليون دولار مُوجَّهاً لإنشاء المشروعات وفتح الأسواق لزيادة التصنيع المحلي لمنتجات الرعاية الصحية وقدرات الخدمات ورفع كفاءة استخدام الموارد في قطاع الأدوية مع زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية المأمونة وعالية الجودة. وستساعد المنصة في تحسين صمود المنشآت الطبية والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة توريد خدمات الرعاية الصحية، ومعالجة الفجوة بين الجنسين في التوظيف وتولي المناصب القيادية بهذا القطاع، ودعم الجهود الأخرى على امتداد سلسلة القيمة لمنتجات وخدمات الرعاية الصحية. وتساند حكومات اليابان والنرويج والمملكة المتحدة مكون الخدمات الاستشارية.

مع أخذ تحقيق هذه الرسالة بعين الاعتبار، أجرت المؤسسة تقييماً لاحتياجاتها التمويلية والذي يجري الآن دمج نتائجه في عملية إعداد الموازنة السنوية للمؤسسة لضمان الربط الوثيق بين تمويل شركاء التنمية وإستراتيجيات المؤسسة القُطرية. ويتطلب نهج المؤسسة الجديد لتعبئة التمويل والشراكات الإنمائية حشد الموارد لضمان التركيز الجماعي على العمل معاً لتحقيق التزاماتنا لعام 2030 والتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية.

ويتيح هذا النهج لنا تحقيق مستوى أكبر من التنظيم الإستراتيجي والتنسيق في عملنا مع الشركاء. كما يساعدنا على تقديم رؤية شاملة لأنشطة المؤسسة في مختلف محاور التركيز والمناطق لمواءمة أنشطتنا مع الأولويات الإستراتيجية لشركائنا، ويساند جهودنا لتقوية التعاون مع الزملاء في البنك الدولي.

ونعمل أيضا على رفع الكفاءة في مجالات الصناديق الاستئمانية، لاسيما في إعداد المقترحات للشركاء وتخصيص الأموال.

وفي النهاية، تُعد المؤسسة في وضع أفضل من أي وقت مضى لتهيئة الأسواق، واحتضان الأفكار الجديدة، وإتاحة الفرصة للتوسُّع في استخدام الحلول التي أثبتت فاعليتها. ولأن إستراتيجيتنا تعتمد بدرجة أكبر على العمل التمهيدي لتهيئة الأسواق وتعبئة الاستثمارات الخاصة ثم تركِّز بشكل أكبر على استخدام رأس المال التحفيزي للتصدي لتغيُّر المناخ من خلال التمويل المختلط، فلا يمكن لذلك إلا أن يؤدي إلى تعميق اعتماد المؤسسة على شركائها وتكاملها معهم.

تحسين حياة النازحين قسراً

تجمع مبادرة شراكة الآفاق معاً كلاً من مؤسسة التمويل الدولية، والحكومة الهولندية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، والبنك الدولي لتحسين جودة حياة النازحين قسراً. ويعمل برنامج جديد للتمويل المختلط بمخصصات قدرها 17.5 مليون دولار على تخفيف المخاطر وزيادة الجدوى المالية للمشروعات عالية الأثر التي يستفيد منها اللاجئون. وتقوم شراكة الآفاق بذلك من خلال تعبئة التمويل من القطاع الخاص للاستثمارات المبتكرة القابلة للتوسع التي تتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين نُهُج القطاع الخاص وحلوله الجديدة والناشئة المتعلقة باللاجئين، وإثبات الجدوى التجارية للاستثمارات الخاصة التي تركِّز عليهم.

دعم سلسلة القيمة للإنتاج الغذائي في أفريقيا

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا برنامجاً جديداً سيساعد في تعبئة المزيد من استثمارات القطاع الخاص لدعم سلسلة القيمة للإنتاج الغذائي في مختلف أنحاء أفريقيا وزيادة فرص حصول المزارعين الريفيين ومؤسسات الأعمال على التمويل. ويركِّز برنامج تطوير منظومات الغذاء الذي رصدت له المؤسسة 21 مليون يورو على إتاحة فرص أكبر لمنتجي الأغذية، بدءاً من صغار المزارعين وصولاً إلى الصناعات الزراعية متوسطة الحجم في أفريقيا، لتحسين مستويات دخلهم. وستدعِّم المساعدة الفنية التي تقدِّمها المؤسسة سلاسل القيمة الزراعية من المَزارع إلى السوق. وقد أبرز تعطُّل سلاسل الإمداد بسبب أزمة الجائحة نقاط الضعف في منظومة الإمدادات الغذائية وأتاح فرصة لاستكشاف حلول قائمة على استخدام التكنولوجيا ستجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وقدرة على التكيُّف والصمود.

حلول الطاقة المتجددة المُوزَّعة

تهدف شراكة مع مؤسسة روكفلر إلى تقديم 150 مليون دولار من رأسمالها التحفيزي في شكل تمويل مختلط لتعبئة ما يصل إلى ملياري دولار من استثمارات القطاع الخاص في حلول الطاقة المتجددة المُوزَّعة. وستعطي هذه الشراكة الأولوية للبلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والمناطق الأخرى التي حددنا فرصاً مباشرةً فيها. وفي النهاية، سيتم توسيع قائمة البلدان- في أثناء التنفيذ- التي ستغطيها هذه الشراكة. ومن خلال المزج بين التمويل الخيري وتمويل الاستثمارات الخاصة، ستقوم مؤسسة روكفلر ومؤسسة التمويل الدولية بتخفيف مخاطر الاستثمار الرأسمالي في مشروعات الطاقة المتجددة المُوزَّعة في بلدان الأسواق الصاعدة والمساعدة في تلبية احتياجات الحصول على الطاقة عالمياً.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية التي تقدمها الصناديق الاستئمانية التابعة للمؤسسة (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

موجز	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
الحكومات	179.42	267.79
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	31.15	14.14
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	0.00	6.02
المجموع	**210.57**	**287.95**

الحكومات	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
أستراليا	3.11	7.19
النمسا	1.32	7.19
كندا	3.98	0.00
الدانمرك	3.28	0.89
فنلندا	0.00	0.00
فرنسا	2.42	0.00
ألمانيا	63.64	25.17
هنغاريا	10.00	0.00
آيرلندا	0.71	0.66
اليابان	37.14	9.37
جمهورية كوريا	9.00	0.00
لكسمبرغ	0.00	1.16
هولندا	21.09	52.25
نيوزيلندا	0.00	2.50
النرويج	8.63	19.37
إسبانيا	0.00	3.39
السويد	1.19	23.44
سويسرا	3.80	21.99
المملكة المتحدة	10.11	90.15
الولايات المتحدة	0.00	3.05
المجموع	**179.42**	**267.79**

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	0.00	0.65
المفوضية الأوروبية	28.07	6.85
صندوق البيئة العالمية	0.00	0.85
الصندوق العالمي للبنية التحتية	3.08	5.79
المجموع	**31.15**	**14.14**

مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
مؤسسة بي إتش بي (BHP)	0.00	5.02
مؤسسة ويلز فارغو (Wells Fargo)	0.00	1.00
المجموع	**0.00**	**6.02**

التعهدات المالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للتمويل المختلط التابعة للمؤسسة (بما يعادل ملايين الدولارات)

شركاء التنمية	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
هولندا	17.50	21.70
المملكة المتحدة	53.68	0.00
المجموع	**71.18**	**21.70**

إدارة المحافظ

يأتي بناء محفظة تحقق نتائج مالية وأثرا إنمائيا قويا وإدارتها على نحو فاعل واستباقي في صميم نهج مؤسسة التمويل الدولية لإدارة محافظ الاستثمار. ونحقق ذلك من خلال الجمع بين تواجدنا القوي على أرض الواقع وخبرتنا القطاعية العميقة. ويُمكّننا ذلك من البقاء بالقرب من الجهات المتعاملة معنا والأسواق، ورصد الاتجاهات السائدة وتوقع آثار العوامل الخارجية.

تعتمد إدارة المحافظ النشطة على الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لتوجيه قرارات الأعمال التجارية. وتراجع اللجنة المعنية بالعمليات - وهي إحدى اللجان التابعة لجهاز الإدارة بالمؤسسة - على نحو منتظم محفظة استثمارات المؤسسة البالغة 64.1 مليار دولار المقدمة لحسابها الخاص، وتقوم بتقييم الاتجاهات العامة، وكذلك تقييم أداء بعض المشروعات المختارة. وتكمل هذه المراجعة مناقشاتٌ شهرية متعمقة حول إجمالي استثمارات المؤسسة في القطاعات والبلدان الرئيسية التي تعمل فيها، إلى جانب المناقشات ذات الأهمية الإستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، يتم رفع مراجعات ربع سنوية لنتائج محفظة استثمارات المؤسسة إلى مجلس المديرين التنفيذيين، إلى جانب تحليل متعمق بنهاية كل سنة مالية. وتقوم فرق المؤسسة المعنية بالاستثمار والمحافظ، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، باستكمال المراجعات الشاملة بإجراء تقييمات ربع سنوية للأصول المختلفة كل على حدة، لكل من الديون والاستثمارات في أسهم رأس المال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج المؤسسة بين تحليل أداء محفظة مشروعاتها مع الخبرات القطاعية والمحلية من جهة، وبين المعرفة المتعلقة بالمشروعات وتوقعات الاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. ونجري اختبارات تَحَمّل منتظمة (stress tests) لتقييم أداء المحفظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة، ولتحديد المخاطر والتصدي لها. وقد حظي ذلك بأهمية خاصة في الآونة الأخيرة في ضوء تأثير جائحة كورونا على المتعاملين مع المؤسسة، والاضطرابات الاقتصادية الكلية والسياسية التي شهدتها بعض البلدان.

وعلى مستوى المشروعات، تراقب فرق المؤسسة متعددة التخصصات، التي تضم أخصائيي استثمار وأخصائيين قطاعيين، عن كثب أداء الاستثمار ومدى التقيد باتفاقيات الاستثمار. ونقوم بذلك من خلال إجراء زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشروعات، ومن خلال التفاعل النشط والفاعل مع الجهات الراعية والمسؤولين الحكوميين، حسب الاقتضاء، لتحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر، ووضع حلول مناسبة. ونراقب أيضا الأداء البيئي والاجتماعي للجهات المتعاملة معنا بأسلوب قائم على تحليل المخاطر، ونقيس أداءها المالي ونتائجها الإنمائية. وفي الآونة الأخيرة، وضعنا مجموعة من الإرشادات لتسهيل مشاركتنا المستمرة مع الجهات المتعاملة معنا وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين من خلال تفاعلات عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه مواصلة المشاركة المباشرة عندما يسمح الوضع بذلك.

وفي أعقاب الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام 2008، قامت المؤسسة بزيادة ارتباطاتها الاستثمارية في أسهم رأس المال. ومنذ 2016، عدلنا نهجنا في الاستثمارات في أسهم رأس المال بهدف تحسين نتائج التنمية والأداء العام. وقد تُرجم ذلك في صورة تحقيق معدلات نمو أكثر اعتدالاً وقدر أكبر من الانتقائية. وفي السنوات القليلة الماضية، تخارجنا بنجاح من سلسلة من الأصول الناضجة بعد انتهاء الدور الإنمائي للمؤسسة فيها. وجاءت إعادة التوازن هذه لمحفظة المؤسسة في أسهم رأس المال نتيجةً لعملية تخصيص الأصول الإستراتيجية العادية لديها وأنشطة بناء المحفظة، والتي يتم تعديلها بشكل دوري حسب الاقتضاء.

ويُشكل رؤساء القطاعات العالمية لاستثمارات أسهم رأس المال بالمؤسسة، الذين قاموا بتطوير هيكل الحوكمة، عاملا بالغ الأهمية في تطوير الأعمال الإستراتيجية والإشراف المركزي وإدارة مراكز استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال الأكبر والأكثر تعقيدا في مختلف مراحل دورة الاستثمار. وتحت قيادة رؤساء القطاعات العالمية لاستثمارات أسهم رأس المال بالمؤسسة، شهدنا تحسنا مطردا في أداء محفظة استثماراتنا في السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من أزمة جائحة كورونا غير المسبوقة، فإن محفظة استثماراتنا في أسهم رأس المال قد تعافت بدرجة كبيرة، لتقفل السنة المالية 2021 بأثر إيجابي صافٍ قدره 3.2 مليارات دولار في بيان الأرباح والخسائر للمؤسسة للسنة المالية 2021 المدرج في دفاتر المؤسسة لأسهم رأس المال. وتشتد الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسة أكثر من أي وقت مضى، ولا يزال تركيزنا منصبا على البحث بنشاط عن مصادر لتمويل معاملات الاستثمار في أسهم رأس المال وأدوات التمويل الوسيطة وتنفيذها، تلك التي تساند الشركات في تجاوز التحديات الكلية والقطاعية على الصعيدين العالمي والمحلي، والتشجيع على تعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وحشد الجهات الأخرى المقدمة للاستثمار في أسهم رأس المال للشركات التي نستثمر فيها.

ومع بدء تعافي العالم من الجائحة، تنمو استثماراتنا المزمعة في أسهم رأس المال، وهناك مقترحات استثمارية إستراتيجية ومدروسة في القطاعات الحيوية - من شركات التأمين والتكنولوجيا المالية في مجال الشمول المالي إلى أنظمة البنية التحتية الرقمية وشركات الخدمات اللوجستية المتعاملة معنا في قطاع البنية التحتية، وكذلك الفرص الجديدة المتاحة في قطاعي الرعاية الصحية والصناعات الزراعية. ويعمل فريقنا المعني بالتكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار على إعداد مجموعة قوية من فرص الاستثمار المشترك إلى جانب كبار مديري صناديق الاستثمار بالإضافة إلى القيام باستثمارات انتقائية مباشرة.

وتشكل تعبئة رأس المال ضرورة بالغة لنجاح جهود المؤسسة في مواجهة جائحة كورونا. ونعمل أيضا على تسهيل إعادة بناء الأسواق في أعقاب الأزمة، ومساندة تجديد تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأسواق الصاعدة، لتحقيق هدفنا المتمثل في إحداث تأثير على نطاق واسع. وفي الأجل القريب، تسعى المؤسسة من خلال شركة إدارة الأصول إلى إيجاد أدوات استثمار مشترك. ومن المرجح أن تستخدم هذه الأدوات هيكلاً بسيطاً لتعبئة الموارد يشارك المستثمرون في إطاره تلقائياً في الاستثمار إلى جانب المؤسسة.

وتتولى إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة مسؤولية تحديد الإجراءات التصحيحية المناسبة للمشروعات التي تعاني من مشكلات مالية، حيث تسعى المؤسسة إلى استمرار عمل هذه المشروعات كي تتمكن من تحقيق الأثر الإنمائي المنشود، وتتفاوض مع جميع الدائنين والمساهمين للتوصل إلى اتفاقات للمشاركة في تحمل أعباء إعادة الهيكلة. وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها علما بتطورات المشروعات، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم، حسب الاقتضاء.

وتواصل المؤسسة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين دعم إدارة محفظة استثماراتها. وقد دعمنا أيضاً هيكل دعم محفظتنا، ونواصل تعزيز حوكمتنا، من خلال إنشاء وحدة دعم العمليات المؤسسية التي تعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة المباشرة في كل من قطاعات الصناعات العالمية والإدارات الإقليمية.

إدارة الخزانة

التمويل

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، والحفاظ على درجة تصنيفها الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها من خلال كفالة توافر سيولة كافية.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار متخصصة لتعزيز الأولويات الإستراتيجية، كالتصدي لتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. ومعظم قروض المؤسسة مقوّمة بالدولار الأمريكي، غير أننا نقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض وتشجيع نمو أسواق رأس المال المحلية.

وقد قامت المؤسسة بدور رائد في مجال السندات المستدامة، حيث كانت من أوائل جهات إصدار السندات الخضراء. وساعدنا، منذ أن بدأنا برنامجنا في عام 2010، في تحفيز السوق واجتذاب رأس المال من القطاع الخاص لتمويل المشروعات المراعية للمناخ. وفي عام 2013، ساعدنا في تحويل السندات الخضراء المتخصصة إلى سوق عامة راسخة من خلال إصدارين قياسيين بقيمة مليار دولار. وفي العام الماضي، تجاوزت إصدارات المؤسسة حاجز العشرة مليارات دولار في الإصدارات التراكمية من السندات الخضراء بعد تنفيذ معاملة تاريخية مع الصندوق الحكومي الياباني لاستثمارات المعاشات التقاعدية.

وأصبح الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة الآن جزءا لا يتجزأ من الأنشطة الرئيسية، ولكن لا تزال هناك فجوة تمويلية هائلة يتعين سدها حتى يتمكن العالم من تحقيق أهدافه الإنمائية الطموحة لعام 2030. ونظرا لما أحدثته جائحة كورونا من تأثير بالغ الحدة على الاقتصاد العالمي، فقد أضحت رسالة المؤسسة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتشكل السندات الاجتماعية وسيلة للمستثمرين لتحقيق العوائد مع دعم التخفيف من حدة القضايا الاجتماعية التي تهدد المجتمع أو تحسين فرص حصول تلك الفئات المحرومة على الخدمات الأساسية.

وفي ضوء تفشي جائحة كورونا والتحديات الاجتماعية التي تسببت فيها، أصبحت السندات الاجتماعية الآن محط اهتمام سوق السندات المتخصصة، وبات الطلب عليها أعلى من أي وقت مضى. وتتعلق غالبية السندات الاجتماعية الصادرة هذا العام بتوفير التمويل للمسائل ذات الصلة بأزمة جائحة كورونا. وعادلت قيمة إصدارات السندات الاجتماعية 165 مليار دولار في عام 2020.

تهدف المؤسسة إلى مواصلة توفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها لسوق السندات المستدامة النامية من خلال مواصلة إصداراتنا. وبالتوازي مع ذلك، تركز جهود علاقات المستثمرين بالمؤسسة على تشجيع دمج العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في قرارات الاستثمار وزيادة المعرفة بقضايا الاستدامة التي يجري تناولها من خلال تعبئة رأس المال من منتجات السندات المستدامة.

وقد حققت المؤسسة توسعا في قاعدة المستثمرين من خلال نشاطها في السندات المستدامة.

وفي السنة المالية 2021، بلغ مجموع الاقتراضات الجديدة المتوسطة والطويلة الأجل 12.7 مليار دولار.

إدارة السيولة

في 30 يونيو/ حزيران 2021، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 41.7 مليار دولار مقابل 40.8 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي، الذي يُستخدم لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غيره أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بغرض ضمان توافر موارد كافية للوفاء بالالتزامات، حتى في أوقات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات مدرة للفائدة تُدار بفاعلية مقارنة بمعايير مرجعية على أساس مصدر التمويل. وتنظم معايير أسواق المال السيولة الممولة، حيث يتم قياس صافي قيمتها وفقا لمؤشر بلومبرغ-باركليز العالمي لأدوات الخزانة الأمريكية لأجل سنة إلى 3 سنوات.

كما تحتفظ المؤسسة بأصول سائلة كافية للوفاء بارتباطاتها الحالية وتمويل الارتباطات الجديدة لمدة سنة واحدة على الأقل، بما في ذلك القدرة على تحمل فترة من الضغوط السوقية. ويتم تقييم كفاية السيولة باستخدام نسب تغطية السيولة التي تستند إلى المبادئ نفسها المستخدمة لتحديد تصنيفاتنا الائتمانية.

إجمالي الاقتراض في السنة المالية 2021

العملة		المبلغ (المعادل بالدولار)	%
دولار أمريكي	USD	6,061,290,000	%47.8
جنيه إسترليني	GBP	1,509,052,500	%11.9
دولار أسترالي	AUD	1,241,373,000	%9.8
ين ياباني	JPY	605,990,059	%4.8
دولار نيوزيلندي	NZD	552,762,500	%4.4
دولار كندي	CAD	383,435,583	%3.0
يوان صيني (رنمنبي)	CNY	357,989,093	%2.8
ريال برازيلي	BRL	268,610,651	%2.1
روبل روسي	RUB	255,894,303	%2.0
يورو	EUR	229,112,000	%1.8
بيزو مكسيكي	MXN	210,950,391	%1.7
كرون نرويجي	NOK	161,987,041	%1.3
أخرى		848,236,628	%6.7
المجموع		**12,686,683,749**	**%100**

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تتيح مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع حدود الاستثمار إلى الأسواق الأكثر صعوبة. وتدير المؤسسة أيضا السيولة لديها، وتمول نفسها في أسواق رأس المال، وتنفذ معاملات الأدوات المشتقة. وفي هذه الأنشطة الاستثمارية والمالية، تتعرض المؤسسة كذلك لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتمثل المراقبة الفاعلة والإدارة الرشيدة للمخاطر المستجدة عنصرين حيويين للوفاء برسالة المؤسسة.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ عن أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لتحمل المخاطر من شأنها تحديد اتجاه رغبتها في تحمل المخاطر في سياق الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيمها الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تضطلع الإدارة السليمة للمخاطر بدور حيوي في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأجل في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز الرأسمالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وأنشطتها الاستثمارية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

وتتجلى سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني الممتاز AAA التي حافظت عليها منذ بدء التغطية في عام 1989.

ونقيّم الحد الأدنى لرأس مال المؤسسة باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح لنا وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم المؤسسة بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان: احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- مخاطر الأسواق: احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- مخاطر التشغيل: احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية

ويتشكل رأس المال المتاح للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو محفظتنا في المستقبل، كما يتيح هوامش وقائية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وفي 30 يونيو/حزيران 2021، بلغ إجمالي رأس المال المتاح 30.7 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي رأس المال المطلوب 20.5 مليار دولار.

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في أصول سائلة عالية الجودة من خلال مؤسسات نظيرة على درجة عالية من الكفاءة
(2) التنويع عبر حجم مركز التداول / حدود التركز
(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (مخاطر فروق العائد، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي)
(4) الرقابة الفاعلة على المحافظ

التوقُّف عن استخدام سعر ليبور

في عام 2014، أبرزت الجهات التنظيمية العالمية المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والنزاهة المالية نتيجة الاعتماد المفرط على سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور). وتشكَّلت مجموعات عمل وطنية في مختلف أنحاء العالم لدعم التوقُّف عن استخدام سعر ليبور من خلال تحديد أسعار فائدة مرجعية بديلة قوية. وأوصت لجنة الأسعار المرجعية البديلة باستخدام سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة* بدلاً من سعر ليبور بالدولار الأمريكي.

وبعد عدة سنوات من التحضير والإعداد لإنهاء استخدام سعر ليبور، أكَّدت الجهة المُنظِّمة له، وهي هيئة السلوك المالي، في 5 مارس/آذار 2021 الجدول الزمني التالي لوقف التعامل بجميع الإعدادات الخاصة بمعاملات ليبور من جانب أي مسؤول إداري أو انتهاء صفتها التمثيلية:

- **31 ديسمبر/كانون الأول 2021:** معظم الإعدادات المُقوَّمة بغير الدولار، الإعدادات بالدولار لمدة أسبوع وشهرين؛
- **30 يونيو/حزيران 2023:** الإعدادات المتبقية بالدولار (لمدة ليلة واحدة، شهر، 3 شهور، 6 شهور، 12 شهراً)

ورغم أنه سيستمر استخدام نشر معظم إعدادات معاملات ليبور بالدولار في التعاقدات الحالية حتى منتصف عام 2023، فقد دعت الجهات التنظيمية إلى عدم تحرير أي تعاقدات جديدة تستخدم سعر ليبور بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

ولما كانت الموازنة العمومية لمؤسسة التمويل الدولية تتحدد بشكل كامل بناءً على سعر ليبور، فإن استخدام سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة يمثل تحوُّلا هائلا يؤثر في التعاقدات والنماذج والأنظمة وإعداد التقارير وخلافه، مما يتطلب تضافر جهود كل إدارات المؤسسة تقريباً.

وأطلقت المؤسسة برنامجها للتوقُّف عن استخدام سعر ليبور في عام 2019 بإنشاء مجموعة داخلية معنية بذلك تضم ممثلين من مختلف الوحدات ذات الصلة.

وقد أنجزت المؤسسة، منذ ذلك الحين، عدداً من الإجراءات الرئيسية في هذا الشأن:

(1) إنجاز تقييم لمدى تأثير التوقُّف عن استخدام سعر ليبور على المؤسسة؛

(2) بناء نموذج لحوكمة البرنامج مع تحديد الأدوار والمسؤوليات؛

(3) وضع خارطة طريق لهذا التحوُّل وخطة إدارة قوية للمشروع؛

(4) التوقيع رسمياً على بروتوكول الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة في 22 يناير/كانون الثاني 2021. ويحدد هذا البروتوكول لغة تعاقدية مشتركة للأدوات المشتقة القديمة بسعر ليبور ويتضمن احتياطات قوية لأسعار خالية من المخاطر؛

(5) الموافقة على مبادئ عامة تطبِّق إطاراً منضبطاً لتسعير تحويل الأموال؛

(6) البدء في التغطية التحوطية للاقتراضات مع استخدام سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة؛

(7) إصدار أول سند لها ذي عائد متغيِّر بسعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة.

وتعمل المؤسسة مع مُورِّدي التكنولوجيا الخارجيين لإنجاز جميع تحسينات الأنظمة اللازمة لدعم استخدام سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة. وتقوم مجموعة عمل تصميم منتجات القروض الجديدة التابعة للمؤسسة بتطبيق سعر الفائدة هذا على القروض التي تعتزم المؤسسة البدء في تقديمها للجهات المتعاملة معها في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المؤسسة في لجان الأسعار المرجعية البديلة وطائفة متنوعة من مجموعات العمل الصناعية الأخرى كما تقود منتدىً لبنوك التنمية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي يُعقد بانتظام ويضم 19 مؤسسة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتوقُّف عن استخدام سعر ليبور مناقشةً مشتركةً، بدءاً من تطوير المنتجات الجديدة وصولاً إلى الأنظمة والوثائق القانونية.

*بخلاف سعر ليبور، فإن سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة هو سعر خالٍ من المخاطر يتم حسابه بناءً على سوق إعادة الشراء لسندات الخزانة الأمريكية لليلة واحدة. وتؤدي هياكله الحالية التي توصي بها من الجهات التنظيمية إلى تحديد سعر الفائدة في نهاية فترة الفائدة على عكس سعر ليبور المعروف مسبقاً. ويشكِّل ذلك سلسلة من التحديات، لاسيما في بلدان الأسواق الصاعدة. لكن الأمر المُشجِّع هو سرعة تطوُّر عملية التوقُّف عن استخدام سعر ليبور بالدولار الأمريكي (بما في ذلك تطوُّرات السوق وتوجُّه الجهات التنظيمية)، مع احتمال زيادة الزخم حول سعر فائدة التمويل المضمون لليلة واحدة في المرحلة المقبلة.

المسح الاستقصائي بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

على مدى السنوات الثماني الماضية، استخدمت وحدة خدمات الخزانة في المؤسسة بطاقات قياس الأداء السنوي للمتعاملين التي تصنِّف من خلالها النظراء المتعاملين معها في جوانب العمل المختلفة ومن بينها تمويل المراجحة المُقدَّم، وجودة التغطية والجهود في مجال علاقات المستثمرين، ووضع الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، والخدمات المُساعِدة. وفي السنوات الأخيرة، تزايد التركيز على دمج تلك الجوانب في الوظائف التقليدية لوحدة خدمات الخزانة من خلال، على سبيل المثال، إصدارات السندات المتخصصة ومراعاة هذه الجوانب في قرارات الاستثمار. ولهذا الغرض، أعدَّ فريق التمويل وعلاقات المستثمرين في المؤسسة مسحاً استقصائياً سنوياً لتقييم هذه الجوانب في قرابة 40 بنكاً تقدِّم خدمات ضمان تغطية الاكتتابات والتعامل لبرنامج التمويل السنوي للمؤسسة البالغ قيمته 14 مليار دولار؛ وهذه المبادرة هي الأولى من نوعها.

يقيِّم المسح الاستقصائي للجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة مستوى طموح كل متعامل والتزامه بالمعايير المتصلة بذلك في الإستراتيجية الموضوعة وأنشطة العمل والاستثمار على مستوى المنشأة، وسياسات الموارد البشرية، والأدوات والمنتجات المطروحة، وممارسات إعداد التقارير. ويحتوي المسح على أسئلة تتراوح ما بين المخاطر والسياسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، والاستثمار المواضيعي، والبصمة الكربونية وصولاً إلى ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، كما يقيِّم مدى التزام المتعامل بتحقيق أهداف اتفاق باريس. وتُستخدم البيانات التي يتم جمعها في التواصل مع المتعاملين وتقديم الملاحظات التقييمية لهم. وتشكِّل نتائج المسح أيضا 10% من التصنيف العام في بطاقات قياس الأداء السنوي للمتعاملين، وهو الأساس الذي تختار المؤسسة بناءً عليه البنوك لمعاملات التمويل الخاصة بها. وبالتالي، تتم مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة عند تكليف البنوك بإصدارات السندات وأنشطة المستثمرين في المستقبل.

رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ

هذا التقرير هو رابع إفصاح تصدره مؤسسة التمويل الدولية على التوالي بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. يعكس التقرير الالتزام المستمر للمؤسسة بمواصلة وتدعيم ممارسات تقييم مخاطرها المالية ذات الصلة بالمناخ وإدارتها والإبلاغ عنها. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير الأربعة على شبكة الإنترنت مع روابط إلى المراجع ذات الصلة.

وقد طلبت المؤسسة من شركة EY تدقيق تقارير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في إطار الاستعراض السنوي للتقارير غير المالية للمؤسسة، علماً بأن شركة EY طرف مستقل معترف به. ويساعدنا هذا الاستعراض لتقاريرنا النوعية والكمية للإفصاح على تحسين تقارير فرقة العمل التي نقدمها سنوياً، ويكفل أن تكون المعلومات المقدمة ذات أهمية جوهرية للمستثمرين ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية.

الحوكمة

- تصف كيف ينظر المجلس في المسائل المتعلقة بالمناخ عند استعراض وتوجيه الإستراتيجية والسياسات والأهداف؛ ورصد التنفيذ والأداء.
- تصف كيف يتابع جهاز الإدارة المسائل المتعلقة بالمناخ.

الإستراتيجية

- تصف مرونة إستراتيجيات المؤسسة وقدرتها على الصمود إزاء المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.
- تنظر بعين الاعتبار في التحوُّل إلى اقتصاد أقل انبعاثا للكربون يتماشى مع سيناريو الإبقاء على ارتفاع درجة حرارة الأرض بما لا يزيد على درجتين مئويتين عن مستواها قبل الثورة الصناعية أو أقل.

إدارة المخاطر

- تصف عملية إدارة المخاطر لتحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ وتقييمها.
- تصف كيفية دمج إجراءات تحديد المخاطر المناخية وتقييمها والتعامل معها في إدارة المخاطر الشاملة.
- توفير أسعار الكربون الداخلية عند الاقتضاء.

المقاييس والأهداف

- تصف المنهجيات المستخدمة لتقدير المقاييس المتعلقة بالمناخ.

الحوكمة

ما الجديد؟

- انضمت إدارة العمل المناخي إلى وحدة مكتب نائب الرئيس لشؤون الاستثمار، مما عزز دمج جوانب المناخ في الاستثمارات، وعزز التقارير المرفوعة إلى النائب الأول للرئيس لشؤون العمليات
- توسيع شبكة داعمي العمل المناخي لتشمل موظفين رفيعي المستوى من إدارات المخاطر والخزانة والإستراتيجيات والعمل التمهيدي

يشرف **المدير المنتدب والنائب الأول لرئيس مؤسسة التمويل الدولية على أنشطتها ومخاطرها المناخية**، ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي بشأن أداء عملها المناخي وتقييم المخاطر المناخية التي يشكلها. ويرفع رئيس مجموعة البنك الدولي تقاريره إلى مجلس المديرين التنفيذيين للمجموعة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار). وقد كلف المجلس، في إطار الزيادة الأخيرة في رأس المال، بأن تستوفي المؤسسة عدة متطلبات متعلقة بالمناخ، بما في ذلك فحص جميع الاستثمارات من أجل تحديد المخاطر المناخية، ومواءمة الاستثمارات الجديدة مع أهداف اتفاق باريس بنهاية السنة المالية 2025، وتوسيع نطاق الالتزامات المتعلقة بالمناخ بحلول عام 2030.

ويحدد رئيس مجموعة البنك الدولي الأهداف المناخية العامة للمجموعة. ويجري إبلاغ جهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف في إطار التقارير ربع السنوية للمؤسسة التي تُرفع إلى المجلس. وبشكل منفصل، ترفع مجموعة البنك أيضاً تقارير سنوية إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأن المناخ على وجه التحديد، بما في ذلك التقدم المحرز نحو الوفاء بجميع الالتزامات المناخية (انظر القسم الخاص بالمقاييس والأهداف أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

ولدى المؤسسة **إدارة مخصصة للعمل المناخي** تقدم خبرات داخلية عميقة بشأن المناخ. وتساعد هذه الإدارة في وضع إستراتيجية مؤسسية للعمل المناخي، وتدعم فرق الاستثمار لتحديد فرص الاستثمار المناخي والحد من المخاطر المناخية. وفي هذا العام، تم دمج إدارة العمل المناخي بصورة أكبر في عمليات المؤسسة. وكانت مسؤولية العمل المناخي من قبل تندرج ضمن اختصاص نائب رئيس البنك لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص، لكنها باتت الآن ضمن مسؤولية مكتب نائب الرئيس الجديد للحلول المشتركة، وذلك تحت إشراف مكتب النائب الأول للرئيس لشؤون العمليات. ومن شأن عملية إعادة التنظيم أن تدعم الرقابة التشغيلية على تغير المناخ باعتبارها إحدى أولويات التنفيذ الرئيسية. وسيواصل مكتب النائب الأول للرئيس لشؤون العمليات تقديم التقارير عن أنشطة المؤسسة المناخية ومخاطرها إلى مكتب المدير المنتدب والنائب الأول التنفيذي للرئيس.

وتساند إدارة العمل المناخي تحليل المخاطر المناخية من خلال أدوات مثل تسعير الكربون وتقييم التحوُّل ومخاطر المناخ المادية في مشروعات الاستثمار. ويعمل هذا الفريق مع فرق الاستثمارات وفرق تطوير الأعمال الرئيسية لتحديد فرص الاستثمار منخفضة الكربون من خلال خبراء قطاعات الصناعات والمتخصصين في المقاييس والمتخصصين في التمويل والخبراء الإستراتيجيين. وقدمت الإدارة

إحاطة فنية عن التمويل المناخي إلى المجلس في 25 مايو/أيار 2021، وسترفع تقارير إلى المجلس تتضمن أرقام التمويل المناخي الفردية في المستقبل.

تواصل **شبكة داعمي العمل المناخي** التابعة للمؤسسة دمج أنشطة العمل المناخي في كافة وحدات المؤسسة. وتضم الشبكة موظفين رفيعي المستوى في كل قطاع وصناعة وإدارة إقليمية، فضلاً عن إدارات العمليات الرئيسية، بما في ذلك فرق إدارة المخاطر القانونية ومخاطر عدم الامتثال، وفرق إدارة المخاطر المؤسسية، وفرق العمل البيئي والاجتماعي. ويرفع داعمو العمل المناخي بالمناطق والإدارات تقاريرهم المشتركة إلى مدير إدارتهم وإلى مدير إدارة العمل المناخي. وفي هذا العام، انضم إلى الشبكة: أخصائي ائتمان، وخبير متخصص من إدارة العمل التمهيدي بالمؤسسة (وحدة تنمية الأسواق الجديدة بالمؤسسة)، وأخصائي أول للقروض المشتركة من إدارة الخزانة، ومسؤول رئيسي في شؤون الإستراتيجيات فيما يتعلق بتعزيز إستراتيجية الاستدامة العالمية للمؤسسة.

وتتشاور المؤسسة **بانتظام مع المؤسسات المناظرة** لزيادة الفهم المشترك للممارسات الجيدة. ولا يزال اجتماع مجموعة العمل غير الرسمية التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف الذي عقدته المؤسسة في إطار فرقة العمل المعنية بعمليات الإفصاح المالي المتصلة بالمناخ في السنة المالية الماضية يكتسب زخما، مما يشجع على تبادل النهج الجديدة لمساعدة كل منظمة على دمج هذه الفرقة بصورة أكثر شمولا في عملياتها. وبصفتها رئيسة لمجموعة العمل المناخي التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف، أطلقت المؤسسة في النصف الأول من السنة المالية 2021 سلسلة من الندوات الفنية عبر الإنترنت لبنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن موضوعات كالمعايير المتطورة (مثل تصنيف الاتحاد الأوروبي)، وآليات منافع التكيف، وأسواق المناخ (المادة 6 من اتفاق باريس).

وتعاونت المؤسسة أيضا مع العديد من المبادرات والمؤسسات، منها على سبيل المثال لا الحصر: مبادرة الاستثمار من أجل الإبقاء على ارتفاع درجة حرارة الأرض بما لا يزيد على درجتين عن مستواها قبل الثورة الصناعية (Investing Initiative 2°)، ومجموعة سيتي، وأوليفر وايمان، وشركة PCAF-Navigant، ومعهد بوتسدام، وبنك ستاندرد، ومبادرة الأهداف العلمية، وشركة ستاندرد آند بورز تروكوست، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركة WSP. وبشكل عام، تحتفظ المؤسسة بعضويتها في العديد من مبادرات القيادة المؤسسية ذات الصلة بالمناخ، مثل مبادئ الاستثمار المسؤول، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (التي تدعمها المؤسسة)، وقمة الكوكب الواحد، ومعمل الكوكب الواحد، والشراكة العالمية للسندات الخضراء، ومبادئ السندات الخضراء (التي انتخبت المؤسسة لرئاستها) وتحالف قيادة تسعير الكربون، وميثاق صناعة الأزياء المعني بالتغير المناخي (الذي تدعمه المؤسسة).

الإستراتيجية

ما الجديد؟

- وافق مجلس المديرين التنفيذيين على خطة عمل مجموعة البنك الدولي الجديدة بشأن تغير المناخ للسنوات المالية 2021-2025
- تعهدت مؤسسة التمويل الدولية بمواءمة 85% من عملياتها في القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من يوليو/تموز 2023 و100% اعتباراً من يوليو/تموز 2025
- إنشاء وحدة جديدة لتطوير أنشطة العمل التمهيدي: تحديد النسبة المئوية للتمويل المناخي من الأعمال التي يتم تتبعها فعلياً ضمن أنشطة العمل التمهيدي
- الاستثمار لحساب المؤسسة الخاص في الأنشطة المناخية في السنة المالية 2021: 4 مليارات دولار
- تعبئة رأس المال الخاص الخارجي في السنة المالية 2021: 3.7 مليارات دولار

زيادة استثمارات المؤسسة في مجال العمل المناخي. في السنة المالية 2021، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة ذات الصلة بالمناخ أكثر من 4 مليارات دولار، أو 32% من استثماراتها الجديدة (انظر الجدول 1). وعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا الحالية، فإن ارتباطات المؤسسة الخاصة بالأنشطة المناخية – سواء لحسابها الخاص والموارد التي تتم تعبئتها من الغير - شهدت زيادة مقارنة بالعام الماضي.

خطة العمل بشأن تغير المناخ. في يونيو/حزيران 2021، صادق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على خطة عمل المجموعة الجديدة بشأن تغير المناخ للسنوات المالية 2021-2025، التي ستساند البلدان ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع المؤسسة لتعظيم تأثير التمويل المناخي، وذلك بهدف إدخال تحسينات قابلة للقياس في مجالي التكيف والقدرة على الصمود وخفض الانبعاثات على نحو قابل للقياس.

وفي إطار الارتباطات الجديدة، ستزيد المؤسسة من تمويلها المناخي المباشر إلى 35% من إجمالي ارتباطاتها في المتوسط على مدى فترة السنوات الخمس، وهي نسبة أعلى كثيرا من المتوسط البالغ 26% الذي تحقق في فترة السنوات المالية 2016 2020-. وتلتزم المؤسسة أيضاً بمواءمة جميع تدفقاتها المالية مع أهداف اتفاق باريس، واعتبارا من 1 يوليو/تموز 2023، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي يوافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين مع أهداف اتفاق باريس، وستتم مواءمة 100% من هذه العمليات اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2025. وسيتم اتباع نهج مماثل بالنسبة للمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بمجرد وضع الصيغة النهائية لمنهجية العمل فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف.

وفي إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ، ستركز المؤسسة على خمسة أنظمة رئيسية تحويلية تتسبب في أكثر من 90% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم، وهي الطاقة، والزراعة والغذاء والمياه والأراضي، والمدن، والنقل، والصناعات التحويلية. وتعزز استثماراتنا ومنتجاتنا هذه الأنظمة من خلال المؤسسات المالية المحلية. وندرك أن العديد من الصناعات كثيفة الانبعاثات الكربونية، مثل الإسمنت والكيماويات والصلب والنقل الثقيل، ضرورية للتنمية الاقتصادية ولا يتوفر لها حاليا بدائل منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتساعد المؤسسة

الجدول 1: ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بتغير المناخ: اتجاه لمدة خمس سنوات

إجمالي ارتباطات أنشطة العمل المناخي (بملايين الدولارات)	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016
تمويل طويل الأجل من الحساب الخاص بالمؤسسة	4,021	3,324	2,603	3,910	2,996	1,986
تعبئة الموارد الأساسية من الغير	3,610	3,500	3,172	4,542	1,775	1,285
المجموع	**7,631**	**6,824**	**5,775**	**8,452**	**4,771**	**3,271**

الشكل 1: أنشطة العمل المناخي للمؤسسة كنسبة مئوية من إجمالي ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص: اتجاه لمدة عشر سنوات

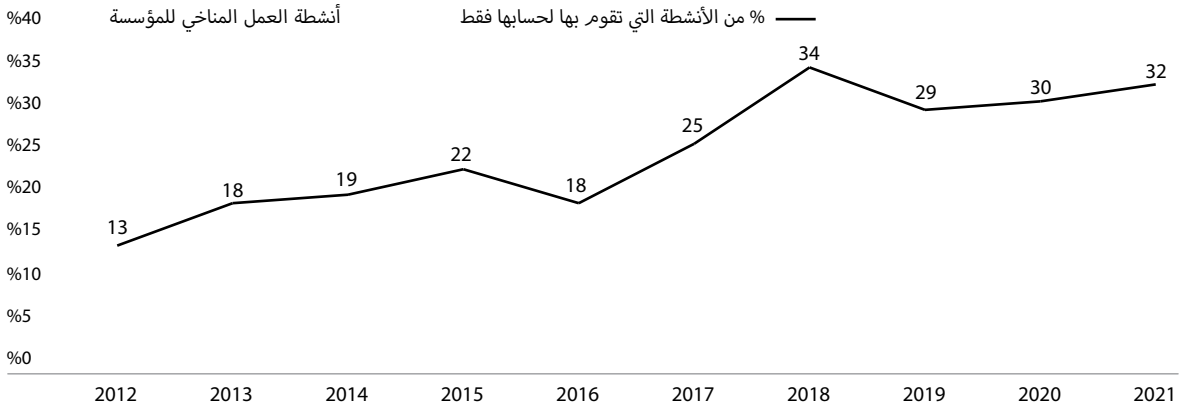

الشركات كثيفة الانبعاثات الكربونية المتعاملة معها على الحد من تلك الانبعاثات في عملها وتحسين الاستدامة المالية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من مخاطر الكربون في محفظة عمليات المؤسسة.

دمج العمل منخفض الكربون والقادر على الصمود عبر القطاعات. تواصل مؤسسة التمويل الدولية تنويع أنشطتها المناخية، مما يساعدها في تحديد مجالات جديدة للنمو. وفي السنة المالية 2021، احتفظت المؤسسة باستثمارات قوية في الأنشطة المناخية (استثمار لحسابها الخاص فضلاً عن تعبئة الموارد من الغير) من خلال المؤسسات المالية (3.4 مليارات دولار)، وفي كفاءة استخدام الموارد (1.6 مليار دولار)، والطاقة المتجددة (1.4 مليار دولار)، والمباني الخضراء (611 مليون دولار)، والصناعات الزراعية والحراجة المراعية للمناخ (341 مليون دولار).

الجدول 2: متوسط الاستثمارات المناخية لمدة ثلاث سنوات في القطاعات الرئيسية

المجموع (لحساب المؤسسة الخاص + تعبئة الموارد من الغير)

(بملايين الدولارات)

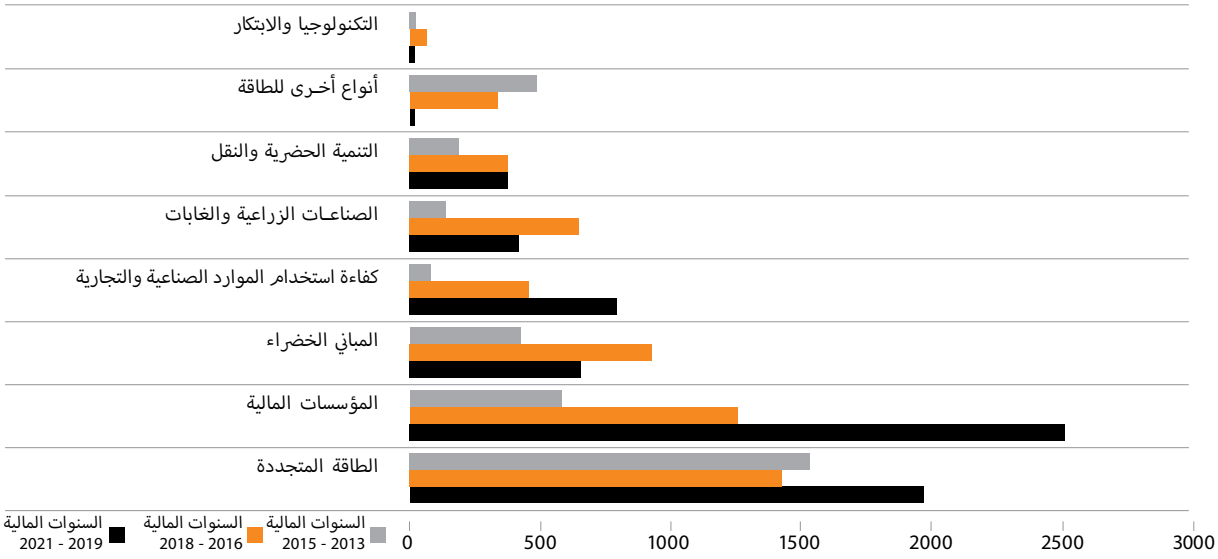

استهداف مجالات نمو جديدة: بالإضافة إلى نمو الأنشطة المناخية الحالية للمؤسسة، فإنها لا تزال تستهدف مجالات جديدة للنمو.

- **المباني:** في السنة المالية 2021، قمنا بتوسيع فريق برنامج إيدج (EDGE) للمباني الخضراء بتعيين عضوين جديدين، مما يعكس إيماننا بأن هذا القطاع يتيح فرصة كبيرة للاستثمارات المراعية للمناخ. وتشمل شهادة إيدج الآن كلاً من إيدج، وإيدج للمستوى المُتقدِّم، وكذلك شهادة خفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر. وفي العام الماضي، وسَّعت المؤسسة عرضها الخاص بالمباني الخضراء ليشمل المستودعات والبنوك. وبالاستفادة من تجربتنا مع برنامج إيدج، طوَّرنا مؤشر مرونة البناء ونقوم حالياً بتجريبه، وهو أداة جديدة تساعد المطوِّرين العقاريين على تقييم المخاطر المتصلة بتغيُّر المناخ في مواقع محددة وتدابير الحد من المخاطر وإبلاغ البنوك وشركات التأمين بذلك.
- **النقل:** تساند المؤسسة نهج مجموعة البنك الدولي لبناء قطاع نقل منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود ويشمل ذلك تكامُل شبكات النقل (بما فيها النقل العام)، والتكنولوجيات الرقمية، والنقل التجاري (شاملاً الشحن)، وزيادة نسبة المركبات الكهربائية في الأسطول العالمي - لاسيما مع الحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء على مستوى العالم. وأحد المجالات التي تركِّز عليها المؤسسة في المدى القريب هي الحافلات الكهربائية لأغراض النقل العام في المدن والتي ستجمع بين بعض هذه النُهُج، وستستفيد من برامج العمل التمهيدي للمؤسسة في إعداد مجموعة من الاستثمارات الجديدة، وستعزِّز خبرة المؤسسة في هذا القطاع.
- **الصناعات التحويلية** وجدت المؤسسة أن الإمكانية الأكبر للحد من الانبعاثات في قطاع الصناعات التحويلية عالمياً تكمن في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والخاصة بتحويل المواد. وستُحدث المؤسسة تحوُّلاً في استثماراتها في الصناعات التحويلية الثقيلة بتطبيق ثلاثة مبادئ رئيسية. أولاً، لن تساند المؤسسة مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم أو مصانع المعالجة الرطبة للإسمنت. وثانياً، ستفرِّق المؤسسة بين "مستوى" الاستدامة والإجراءات المناخية للاستثمارات بناءً على مرحلة التنمية في البلدان المتعاملة معها وستشجِّع إدخال تحسينات تدريجية مرحلية لرفع مستوى الاستدامة. وثالثاً، ستقيِّم المؤسسة مستوى الاستدامة والعوامل المتصلة بالمناخ في كل مشروع مثل مصدر الطاقة وبدائله، والمواد المُستخدَمة وبدائلها، والمنتجات وبدائلها، وتكنولوجيا العمليات مع السعي لاستخدام عمليات الإنتاج الأفضل في فئتها.
- **المدن:** في السنة المالية 2021، أطلقنا المبادرة الجديدة للممارسات المتقدِّمة للتميُّز البيئي في المدن للمساعدة في بناء الأسواق وكذلك تحديد فرص الاستثمار منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في المدن.
- **الطاقة:** بالإضافة إلى استمرار الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة التقليدية، تقوم المؤسسة ببناء إمكاناتها الاستثمارية في التكنولوجيات الجديدة مثل طاقة الرياح البحرية والهيدروجين والتخزين بالبطاريات. ونُفِّذت مشروعات طاقة الرياح البحرية غالباً في البلدان الصناعية، لكن مع انخفاض تكاليف التكنولوجيا تعمل المؤسسة مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إعداد مجموعة من الاستثمارات في بلدان الأسواق الصاعدة. ومع أن الاستثمارات في الهيدروجين الأخضر تتطلب أفقاً زمنياً أطول، فإن المؤسسة تقوم ببناء قدراتها الداخلية وتتبُّع الأطراف الفاعلة في السوق.
- **الحلول القائمة على الطبيعة:** كما ورد في خطة العمل بشأن تغيُّر المناخ، تدرس المؤسسة أيضا فرص الاستثمار في التنوُّع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة. وبالبناء على خبراتها مع فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، تشارك المؤسسة في مجموعة العمل المختصة بفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة. وبدأت المؤسسة في وضع نُهُج على مستوى القطاع بأكمله لدمج اعتبارات التنوُّع البيولوجي في المراحل الأولى من تخطيط الأراضي الطبيعية، لاسيما في الزراعة والبنية التحتية. وستضع المؤسسة نُهُجاً ونماذج عمل جديدة لمساندة تمويل التنوُّع البيولوجي واستكشاف سبل لتحفيز التمويل الخاص في البلدان التي تعمل بها المؤسسة.
- **الزراعة:** تواصل المؤسسة إحداث تحوُّل في الصناعات الزراعية المراعية للمناخ بتركيز الاستثمارات في ثلاثة مجالات إستراتيجية: (1) المساعدة في تحسين الإنتاجية مع تقليل استخدام المدخلات وانبعاثات غازات الدفيئة لكل طن من المخرجات، لاسيما من خلال الزراعة الدقيقة والزراعة المتجددة أو الحافظة للموارد؛ (2) جعل الإنتاج الحيواني أكثر استدامة مع زيادة الإنتاجية؛ (3) الحد من فاقد ما بعد الحصاد في سلاسل الإمداد عالمياً (على سبيل المثال، من خلال تحسين الخدمات اللوجستية والتوزيع، وحلول التعبئة المناسبة، ومرافق التخزين الحديثة، وسلاسل التبريد).
- **التمويل المستدام:** تعمل المؤسسة على توسيع نطاق منتجاتها للتمويل المستدام بما يتجاوز القروض والسندات الخضراء لتقديم سندات وقروض زرقاء، وتمويل مرتبط بالاستدامة، ومنتجات للتحوُّل على صعيد التصدي للتغيُّرات المناخية. وقد وضعت المؤسسة إطار عمل للسمات المالية المرتبطة بالاستدامة والمتعلقة بالتحوُّل في السنة المالية 2021.

الاستثمار في إعادة البناء الأخضر. نظراً لتحديات السوق العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، تقوم المؤسسة بتوفير السيولة الفورية للجهات المتعاملة معها والتخطيط للاستثمارات التي تساعد على إعادة بناء الاقتصادات التي تضررت بشدة. وتحدد المؤسسة المجالات التي يمكن فيها ربط مساندة السيولة الجديدة للشركات في بلدان الأسواق الصاعدة بمسارات منخفضة الكربون وإعادة البناء على نحو أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات. كما نشرت دراسة لها بعنوان "تجاوز الأزمة: التعافي الأخضر" في السنة المالية 2021 والتي حددت فرصاً استثمارية محتملة بقيمة تتجاوز 10 تريليونات دولار في بلدان الأسواق الصاعدة عبر دفع تحقيق تعافٍ اقتصادي أكثر اخضراراً من الجائحة وتحفيز إجراء تحوُّل عادل على صعيد التصدي للتغيُّرات المناخية. وتعمل إدارة العمل المناخي مع فِرَق الصناعات لوضع النهج الخاص بنا لتحقيق تعافٍ اقتصادي أخضر وتحديد الاستثمارات المحتملة في بلدان الأسواق الصاعدة للغرض ذاته.

بناء مجموعة من المشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود. في إطار إستراتيجية "المؤسسة 3.0"، نعمل على زيادة قدراتنا لتهيئة أسواق جديدة للحلول المناخية. وقد أنشأت المؤسسة وحدات تُعنَى بالعمل في المراحل التمهيدية بمختلف الصناعات والمناطق لبناء فرص للاستثمار في ثلاث إلى خمس سنوات. وتتألف الأنشطة التمهيدية من أعمال ما قبل الاستثمار مثل المساعدة الفنية وبناء القدرات وتقديم الدعم للمتعاملين من القطاع الخاص والحكومات بشأن الأُطر التنظيمية والإصلاح وغير ذلك، وهو ما يتم في الغالب بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتعطي هذه الأنشطة الأولوية لتنمية العمل المناخي للمساعدة في إعداد الأسواق لمستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية - نتَّبِع المؤسسة بنشاط النسبة المئوية لأنشطة العمل المناخي في قائمة أعمالها التمهيدية وتُطلِع فريق جهاز الإدارة على المستجدات بشأن ذلك، مما يتيح له متابعة أنشطة أعمالنا ومحفظة مشروعاتنا الخضراء في السنوات القادمة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل مع الجهات المتعاملة معنا والمؤسسات المالية الأخرى في بلدان الأسواق الصاعدة على تحسين قدرات إدارة المخاطر المناخية وإعداد التقارير لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وهو ما سيساعد المؤسسة على تكوين رؤية أفضل لمدى تعرُّض الجهات التي تستثمر فيها للمخاطر المناخية.

الحوافز الداخلية. في هذا العام، أطلقت المؤسسة أول كأس **للمناخ على الإطلاق**، برعاية مشتركة من إدارة العمل المناخي وإدارة التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار، لاختيار المشروع الأكثر ابتكاراً بين مشروعات المؤسسة. وبدأت هذه المسابقة الافتراضية بقائمة "أفضل المشروعات التي مرَّت عليها ست عشرة سنة" بين مشروعات المؤسسة المناخية التي تعود إلى عام 2005؛ وقد فاز بها مشروع بلغراد لتحويل النفايات إلى طاقة، وهو أول مشروع كبير في هذا المجال يموّله القطاع الخاص في منطقة البلقان ويُعد من بين أكبر عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في صربيا.

ولزيادة إلمام موظفي الاستثمار بالأسواق منخفضة الكربون، عقدت إدارة العمل المناخي **دورات تدريبية** لمختلف فِرَق المناطق والعمليات لتعريف الموظفين باتجاهات الأسواق والسياسات الرئيسية، وفرص الأعمال، والأدوات والموارد المتاحة بشأن العمل المناخي. وشملت بعض الموضوعات التي جرى تناولها الأسواق الناشئة للسندات الخضراء، والتمويل المرتبط بالاستدامة، وتمويل عمليات التحوُّل. وستواصل الإدارة توسيع نطاق دورات التدريب عبر مختلف المناطق والأدوات.

مرونة الإستراتيجية. في السنة المالية 2021، اختبرت المؤسسة عملياً نُهُج الأسواق الرائدة في تحليل السيناريوهات ووجدت أنها غير مناسبة لتقييم مدى مرونة محفظة المؤسسة ومخاطرها والتي تضم بشكل أساسي متعاملين غير مقيَّدين بالبورصة في بلدان الأسواق الصاعدة. وتبحث المؤسسة حالياً إعداد منهجية مخصصة حسب الاحتياجات.

وبينما تدرس المؤسسة هذا النهج التنازلي (من أعلى إلى أسفل) لتحليل السيناريوهات المناخية، فقد بدأت في تنفيذ العديد من التدابير المؤقتة التصاعدية (من أسفل إلى أعلى) لضمان قدرة استثماراتها على الصمود. وتجري المؤسسة دراسات متعمِّقة لتضمين الاعتبارات المناخية في إستراتيجيات الاستثمار القُطرية والإستراتيجيات القطاعية للقطاعات عالية الانبعاثات، مثل الكيماويات والكهرباء. وتقوم المؤسسة، بالاشتراك مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بإعداد تقارير قُطرية مشتركة عن المناخ والتنمية والتي تحدد أكبر الفرص المحتملة للأنشطة المناخية في كل بلد. وسيشرف نواب رئيس المؤسسة على هذه التقارير التي سيتم إعدادها تحت رئاسة المديرين الإقليميين بالمؤسسة وبقيادة المكاتب القُطرية. وستساعد عملية كتابة التقارير على تعزيز بناء قدرات العمل المناخي داخل المكاتب القُطرية ودمج مراعاة الفرص والمخاطر المناخية في القرارات الإستراتيجية الرئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المؤسسة على وضع منهجية مُنظَّمة لتقييم مدى توافق استثماراتها في القطاعات التي يصعُب فيها التخفيف مع المساهمات الوطنية للبلدان لمكافحة تغيُّر المناخ على أساس إحالة كل مشروع على حدة. ويُعد هذا ضرورياً بشكل خاص للاستثمارات في قطاعات التحوُّل الرئيسية مثل توليد الكهرباء باستخدام الغاز في أقل البلدان تقدُّماً. ونستخدم هذا التحليل لفهم الأوضاع التي تكون فيها هذه الاستثمارات مقبولة بالنظر إلى واقع المناخ والتنمية. وستتطوَّر منهجية المؤسسة للتوافق مع المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ باستمرار مع قيامنا برصد كيفية تحديث هذه المساهمات ومع تقدُّم مساعينا نحو التوافق مع أهداف اتفاق باريس.

قطاع تحت المجهر:

فرصة لإقامة مدن خضراء

في ظل ما تواجهه المدن من مصاعب جمة لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة أعدادهم والتصدي لتحديات من قبيل الإسكان وتلوث الهواء والازدحام والحصول على الطاقة، هناك حاجة قوية وفرصة سانحة لضمان اعتماد نهج أخضر للتوسُّع العمراني. وتشير تقديرات المؤسسة إلى وجود فرصة استثمارية في الأنشطة المناخية بقيمة 29.4 تريليون دولار في مدن بلدان الأسواق الصاعدة حول العالم في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة، والنقل العام، والنفايات، والمركبات الكهربائية، والمياه، والمباني الخضراء.

وبين السنتين الماليتين 2018 و2020، استثمرت المؤسسة أكثر من 400 مليون دولار في المدن وقطاع النقل، وتعمل على تطوير منتجات ومبادرات عالمية جديدة لتنمية عملها في المدن بأسلوب يراعي الاعتبارات المناخية. والهدف هو إعطاء الأولوية للاستثمارات المراعية لاعتبارات المناخ التي تساعد المدن على معالجة محدودية التمويل العام باجتذاب استثمارات خاصة كبيرة لخلق فرص العمل مع التصدي للقضايا الحيوية الأخرى، مثل خفض انبعاثات غازات الدفيئة ونقص الموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت المؤسسة في السنة المالية 2021 برنامج الممارسات المتقدمة للتميُّز البيئي في المدن، وهو مبادرة جديدة للمدن الخضراء.

وسيدعم البرنامج المدن لتسريع وتيرة تنفيذ إجراءات السياسات والاستثمارات التي تسهم بشكل كبير في التحوُّل إلى مسارات النمو منخفضة الانبعاثات الكربونية والمتسِمة بكفاءة استخدام الموارد.

وسيجمع البرنامج بين تطوير المنتجات والمساعدة الفنية لإعانة المدن على تحديد الاستثمارات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتتبُّع تأثيرها، ومن ثم إتاحة مسار للتمويل المناخي. كما سيطلق أداة رقمية لأغراض الدراسات التشخيصية وسيضع نهجاً يمكن التوسُّع في تطبيقه لوضع خطط العمل المناخي. وستُدمَج الدروس المستفادة من المدن التجريبية في نهج هذا البرنامج لمحاكاتها في مختلف مدن بلدان الأسواق الصاعدة.

وسيلعب البرنامج دوراً رئيسياً في تحقيق تعافٍ أخضر بعد زوال الجائحة من خلال تحديد فرص الاستثمار وتسريع وتيرة تنفيذ الإستراتيجيات لإقامة مدن خضراء في بلدان الأسواق الصاعدة.

ما الجديد؟

- تقييم مدى تعرُّض محفظة المؤسسة للمخاطر المناخية المادية حسب القطاع والبلد
- إدراج تقييم تسعير الكربون في أوراق المجلس لجميع مشروعات القطاع الحقيقي التي تزيد انبعاثاتها السنوية على 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وكذلك الاستخدام المعروف للإيرادات

في السنة المالية 2021، واصلت المؤسسة توسيع إدارتها للمخاطر المناخية القائمة لكل من المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية. وتواصل المؤسسة دمج المخاطر المناخية في عملياتها المتصلة بالمخاطر والائتمان والاستثمار من خلال فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بالمخاطر المناخية الذي تشكَّل في السنة المالية 2020. وخلال العام الماضي، عقد هذا الفريق اجتماعات لدمج المخاطر المناخية في قرارات الاستثمار للمؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم المؤسسة بمواءمة استثماراتها المباشرة مع أهداف اتفاق باريس بإجراء فحص يشمل مخاطر المناخ المادية والانتقالية على السواء (انظر القسم الخاص بالأهداف).

المخاطر المادية.[1] تفحص المؤسسة المشروعات لتحديد المخاطر المناخية في عدد متزايد من القطاعات. وفي أثناء التقييم المسبق للمشروع، تقيِّم فِرَق المشروع التابعة للمؤسسة الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة التي قد تُحدثها التأثيرات المناخية على الأداء المالي والبيئي والاجتماعي للمشروع. ويتم استطلاع المخاطر المحتملة بشكل أكبر وكذلك، عند الضرورة، التصدي لها والحد منها عبر مجموعة متنوعة من التدابير قد تشمل إجراءات تدخلية على صعيد العمليات أو الإنفاق الرأسمالي. وتم تعميم الفحص في قطاعات الطرق والموانئ والمجاري المائية والمطارات والحراجة والتأمين ولباب الورق والورق؛ كما عُمِّم الفحص في قطاعي التعدين والطاقة الكهرومائية حتى 1 يوليو/تموز 2021. وفي إطار التزامها بأهداف اتفاق باريس بموجب خطة العمل الجديدة بشأن تغيُّر المناخ، تلتزم المؤسسة بتوسيع نطاق فحص المخاطر المناخية المادية ليشمل جميع مشروعات القطاع الحقيقي بحلول السنة المالية 2023 وكل المشروعات المتبقية بحلول السنة المالية 2025.

وفي السنة المالية 2021، طوَّرت المؤسسة أيضا أداة استشرافية لتقييم مدى تعرُّض محفظتها للأخطار المناخية المادية الرئيسية حسب القطاعات والبلدان. وتحديد ارتفاع مستوى التعرُّض للتأثيرات المناخية يقابله مجموعة من الحساسيات القطاعية الفرعية وخصائص المشروع والموقع. وتشمل العوامل المهيمنة في عمليات المؤسسة الأكثر تعرُّضا للمخاطر تلك المتعلقة بالمياه مثل الإجهاد المائي والجفاف والفيضان. وتم التحقق من هذه الأداة باستخدام محفظتنا في الفترة من 2016 إلى 2019 والتي جرى تقييمها لتحديد التأثيرات المناخية المادية باستخدام تقارير الإشراف.

مخاطر التحوُّل.[2] تستخدم المؤسسة تسعير الكربون لمعالجة مخاطر التحوُّل وتفادي وجود أصول متقادمة وغير عاملة لديها (stranded assets). ومنذ مايو/أيار 2018، يتم إدراج سعر الكربون في التحليل الاقتصادي لتمويل المشروعات وقروض الشركات مع الاستخدام المحدد للحصيلة في قطاعات الإسمنت والكيماويات وتوليد الطاقة الحرارية، حيث تقدر انبعاثات المشروعات السنوية بأكثر من 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتدرج المؤسسة تأثير سعر الكربون على الأداء الاقتصادي لمشروعاتها في أوراق المجلس. وستظل مستويات الأسعار متسقة مع اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون ومع البنك الدولي.

وتتبع المؤسسة ممارسة مجموعة البنك الدولي بعدم الاستثمار في المشروعات الجديدة لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم. وفي عام 2019، توسعت المؤسسة في تطبيق هذه الممارسة لتشمل الاستثمارات في المراحل الأولى لإنتاج النفط والغاز. وفي السنوات العشر الأخيرة، لم تقم المؤسسة بأية استثمارات جديدة في مشروعات استخراج الفحم أو توليد الكهرباء باستخدام الفحم.

وفي إطار جهودها لمعالجة المخاطر المناخية وتقليل استثماراتها غير المباشرة في المشروعات ذات الصلة بالفحم إلى أدنى حد، فإن المؤسسة لن تقدم قروضا جديدة للمؤسسات المالية من أجل الأنشطة ذات الصلة بالفحم. ولمواصلة خفض استثماراتها في قطاع الفحم، توقفت المؤسسة عن تقديم أية قروض ذات أغراض عامة للمؤسسات المالية. وستذهب القروض الموجهة إلى القطاعات الإستراتيجية الرئيسية، مثل مشروعات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات الأعمال المملوكة للنساء، والمشروعات ذات الصلة بالمناخ، والتمويل العقاري. وستفصح المؤسسة عن استخدام الإيرادات في بوابة معلومات المشروعات التابعة لها. وهي تسعى، من خلال "نهجها الخاص بتخضير الاستثمارات في أسهم رأس المال" للاستثمارات الجديدة في الأسهم وأشباه الأسهم، إلى مساعدة المؤسسات المالية المتعاملة معها على زيادة قروضها للأنشطة المناخية والحد من استثماراتها في المشروعات المتصلة بالفحم إلى الصفر أو قريب منه بحلول عام 2030.

وكما ذكرنا آنفا، بدأت المؤسسة في تقييم استثماراتها لتحديد مواءمتها مع المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ في البلد التي يجري فيه تنفيذ المشروع، وهو ما نعده مؤشراً على التغيرات المستقبلية في السياسات بسبب تغير المناخ. للمزيد من التفاصيل، انظر قسم *مرونة الإستراتيجية*.

وبالإضافة إلى الحد من المخاطر في الاستثمارات الجديدة، تقوم المؤسسة بتحليل محفظة استثماراتها الجارية لتحديد مخاطر التحوُّل، وذلك بهدف تحديد القطاعات أو المناطق الرئيسية التي تتطلب تركيزا إضافيا على تخفيف المخاطر. وبالإضافة إلى تقييم الاستثمارات الحالية، تقوم المؤسسة بتطوير أدوات مالية (ديون) تتماشى مع دليل تمويل التحول المناخي الصادر عن رابطة أسواق رأس المال الدولية الذي يمكن أن يساعد الشركات/الجهات المتعاملة معنا كثيفة الانبعاثات الكربونية في الانتقال إلى مسار أكثر استدامة. وستعتبر المؤسسة أي استثمار مساهماً في عملية التحول إذا حل محل الخيارات ذات الانبعاثات الأعلى أو إذا وثق صافي الانبعاثات السلبية من غازات الدفيئة شريطة أن يدعم انتشار استخدام خيارات أقل انبعاثات ويتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وستستند جهود المؤسسة في الحد من الانبعاثات الكربونية إلى دليل الرابطة.

1. المخاطر المادية هي تلك الناتجة عن الاضطرابات والأحداث المرتبطة بتغيُّر المناخ والتي يمكن أن تكون حادة ومزمنة. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال، نوبات الجفاف والفيضانات وزيادة منسوب مياه البحر وارتفاع درجات الحرارة، إلخ والتي قد تؤثر على سلاسل الإمداد، والقدرات التشغيلية، وتضرُّر الأصول المادية وجوانب العمل الأخرى.
2. إن مخاطر التحوُّل هي تلك التي يواجهها المستثمرون في إطار التحوّل العالمي إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، وتشمل الأمثلة على آثار التحوُّل التغيرات في السياسات المعنية بالمناخ والطاقة، والتحوّل إلى التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات الكربونية، والتغيرات في رغبات المستهلكين، وقضايا السمعة والمسؤولية. ويمكن أن تتفاوت آثار التحوُّل بشدة تبعاً لسيناريوهات التغيرات في السياسات والتكنولوجيات.

تقييم الأثر. تقيم المؤسسة الأثر المتوقع والفعلي لمشروعاتها باستخدام درجات تستند إلى أطر قياس ورصد الأثر المتوقع، بما في ذلك الآثار البيئية والمناخية. ويتم إبلاغ المجلس بالآثار المتوقعة في وثيقة المشروع التي يتم رفعها إليه، ويتم رصدها وقياسها خلال دورة حياة المشروع. كما تقدم المؤسسة تقارير عن البيانات المجمعة على مستوى محاور التركيز - مثل انبعاثات غازات الدفيئة المتوقعة التي تم تخفيضها، وفرص العمل التي تم توفيرها، إلخ- في تقريرها السنوي. وفي السنة المالية 2021، من المتوقع أن تساعد مشروعات الاستثمار التي ارتبطت المؤسسة بها المتعاملين معها على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بواقع 12 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

المقاييس والأهداف

ما الجديد؟

- شكلت الاستثمارات في الأنشطة المناخية 32% من إجمالي ارتباطات السنة المالية 2021 لحسابها الخاص
- أعدت المؤسسة مسودة منهجية بشأن مواءمة اتفاق باريس للاستثمارات في القطاع الحقيقي وتقوم حاليا باختبارها
- تعكف المؤسسة على إعداد منهجية لمواءمة استثمارات المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار مع أهداف اتفاق باريس

أهداف التمويل المناخي. في السنة المالية 2021، شملت استثمارات المؤسسة في الأنشطة المناخية 32% من مجموع الارتباطات المقدمة لحسابها الخاص، وتجاوز ذلك الهدف المؤسسي البالغ 28%. في إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ، أعلنت مجموعة البنك الدولي أن استثماراتها المناخية[3] ستشمل في المتوسط 35% من الاستثمارات المقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص خلال فترة السنوات المالية 2021-2025. وتجسد المؤسسة هدفها المؤسسي في هيئة فِرَق استثمار من خلال أهداف العمل المناخي للإدارات ومناطق العمل.

والاستثمارات المناخية هي تلك التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو تزيد من القدرة على الصمود، وفقاً للمبادئ التوجيهية المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف. وبدأت المؤسسة في يوليو/تموز 2021 تطبيق المنهجية المحدثة المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف لتتبع تمويل الأنشطة المناخية في عملياتها. وتشتمل المقاييس المنقحة على مقياس مرجعي مشدّد للقطاعات القائمة وإدراج قطاعات إضافية. وقد تم تحديث المنهجية لمراعاة السياق المتغير للسوق، والحد من المخاطر المتصلة بالمناخ، والاستفادة من الفرص المناخية الجديدة.

تحقيق المواءمة مع أهداف اتفاق باريس. ستقوم المؤسسة بمواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي يوافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023، و 100% من هذه العمليات اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025. ويستند التقييم إلى منهجية مشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف أسهمت المؤسسة فيها. وسيغطي كلا من هدفي التخفيف (غازات الدفيئة) والتكيف (القدرة على التحمل) في اتفاق باريس. وتقود المؤسسة بنوك التنمية متعددة الأطراف في تصميم منهجية للمواءمة مع أهداف اتفاق باريس لتقييم الاستثمارات في مؤسسات الوساطة المالية. ومن المتوقع في أكتوبر/تشرين الأول 2021 الإعلان عن الإطار الزمني لبدء مواءمة هذا النوع من التمويل الذي تقدمه المؤسسة مع أهداف اتفاق باريس.

الإفصاح عن الاستثمار. تفيد المؤسسة عن ارتباطاتها المتصلة بالتمويل المناخي في هذا التقرير السنوي (انظر الصفحة 100) وفي *التقرير المشترك بشأن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لبنوك التنمية متعددة الأطراف*. وفي تقريرها السنوي المعنون "أثر السندات الخضراء"، تفيد المؤسسة كذلك عن الآثار البيئية المتوقعة للمشروعات التي تمولها عن طريق السندات الخضراء التي تصدرها. وباعتبارها أحد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول، فإن المؤسسة ملزمة بتقديم التقارير في إطار المؤشرات المتماشية مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التي تكونت بموجب تلك المبادئ.

حساب الانبعاثات. تواصل المؤسسة تقدير التخفيضات في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لاستثماراتها (الفئة الثالثة من الانبعاثات) والإبلاغ عنها من خلال هذا التقرير السنوي (انظر الصفحة 89). وقد وضعت المؤسسة منهجية لحساب غازات الدفيئة في السنة المالية 2019 وقدرت إجمالي وصافي انبعاثات غازات الدفيئة من مشروعاتها الاستثمارية في القطاع الحقيقي منذ السنة المالية 2019. وتقدر المؤسسة انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية لجميع مشروعات القطاع الحقيقي التي تزيد انبعاثاتها على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وصافي الانبعاثات على أساس كل مشروع على حدة لتلك المشروعات حيثما أمكن ذلك. وتواصل المؤسسة الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية المقدرة مسبقاً من خلال موجز *الاستعراض البيئي والاجتماعي المتاح للجمهور*.[4]

وقد حققت المؤسسة تعادل الأثر الكربوني في جميع عملياتها التجارية، بما في ذلك سفريات موظفيها لأغراض العمل (الفئتان الأولى والثانية من الانبعاثات) منذ السنة المالية 2009. وأدت الأهداف السابقة إلى خفض استخدامات الطاقة في مقر المؤسسة بنسبة 18% (انظر الصفحة 89). وفي السنة المالية 2019، حددت المؤسسة التزاما داخليا بخفض الانبعاثات الكربونية داخل جميع منشآتها ومكاتبها على مستوى العالم بنحو 20% بحلول عام 2026 مقارنة بالمستوى المرجعي المسجل في عام 2016. ويتسق هذا الهدف مع التزام مجموعة البنك الدولي بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتها بنحو 28% خلال الفترة نفسها. ويتم تعويض جميع الانبعاثات المتبقية عن طريق عمليات موازنة الكربون (carbon offsets).

3. تحدد التعريفات والمقاييس التي تعتمدها المؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالمناخ المشروعات والقطاعات المؤهلة لتُعد استثمارات في الأنشطة المناخية؛ وتتسق هذه التعريفات مع تعريفات بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/climate+business/resources/ifc-climate-definition-metrics

4. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة بوابة معلومات وبيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية. https://disclosures.ifc.org/#/landing.

موجز الأداء المالي

لقد تأثر الأداء المالي للمؤسسة تأثرا كبيرا بتقلبات أسواق الأسهم في الاقتصادات الصاعدة، ويعكس التحركات السنوية في تقييم الأسهم. وبلغ صافي دخل المؤسسة 4209 ملايين دولار في السنة المالية 2021، مقارنة بصافي خسارة قدرها 1672 مليون دولار في السنة المالية 2020، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انتعاش عمليات تقييم الأسهم بعد الأثر الفوري لجائحة كورونا.

وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر، فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المُدرة للفائدة (القروض في المقام الأول)	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة (participation notes) على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من محافظ الأصول السائلة، لاسيما الجزء المتعلق بمحفظة الأصول السائلة التي يتم تمويلها من خلال صافي الأصول، مدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة وسيولة فئات بعض الأصول داخل محفظة الأصول السائلة.
الدخل من محفظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي لأسهم رأس المال في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسواق الصرف الأجنبي، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. الأداء العام لمحفظة الاستثمار في أسهم رأس المال.
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات وسندات الديون المتاحة للبيع	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد، وفترة نشوء الخسائر.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية وموارد الموازنات الأخرى.
الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحوٍ رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، باستبعاد الهامش الائتماني (فروقٌ العائد) الخاص بالمؤسسة (بدءا من السنة المالية 2019، يتم الإبلاغ عن هذه التغيرات التي تُعزى إلى الهامش الائتماني الخاص بالمؤسسة في بنود الدخل الشامل الأخرى، علما بأنه كان يتم الإبلاغ عنها قبل ذلك التاريخ في صافي الدخل)، والأدوات المالية المشتقة المرتبطة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بمحفظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد جزئيا على المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. وقد يتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

العناصر	أبرز الآثار
الدخل الشامل:	
الأرباح والخسائر غير المحققة من سندات الديون المحسوبة على أنها متاحة للبيع	المناخ العالمي للأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة، والنظر في مدى اعتبار الخسائر غير المحققة على أنها خسائر ائتمانية. وقد يتم تحديد قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
الأرباح والخسائر غير المحققة المنسوبة لمخاطر ائتمانية خاصة بأدوات معينة على الأموال المقترضة بالقيمة العادلة في إطار خيار القيمة العادلة	التذبذبات في الهامش الائتماني الخاص بالمؤسسة مقيسة على أساس سعر ليبور بالدولار الأمريكي الناشئ عن التغيّرات الحاصلة بمضي الوقت في الأسعار السائدة في السوق لمخاطر الائتمان. وعند اتساع الهوامش الائتمانية، يجري تسجيل الأرباح غير المحققة، وعند انخفاضها يجري تسجيل الخسائر غير المحققة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والظروف الاقتصادية في المستقبل.

وأفادت المؤسسة بتحقيق دخل قدره 4209 ملايين دولار في السنة المالية 2021، مقابل خسارة قدرها 1672 مليون دولار في السنة المالية 2020، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انتعاش عمليات تقييم الأسهم بعد التأثير الفوري لجائحة كورونا. وتحققت الزيادة البالغة 5881 مليون دولار أساسا نتيجة لما يلي:

التغيّر في صافي الدخل (الخسارة) للسنة المالية 2021 مقابل التغيّر في السنة المالية 2020 (بملايين الدولارات)

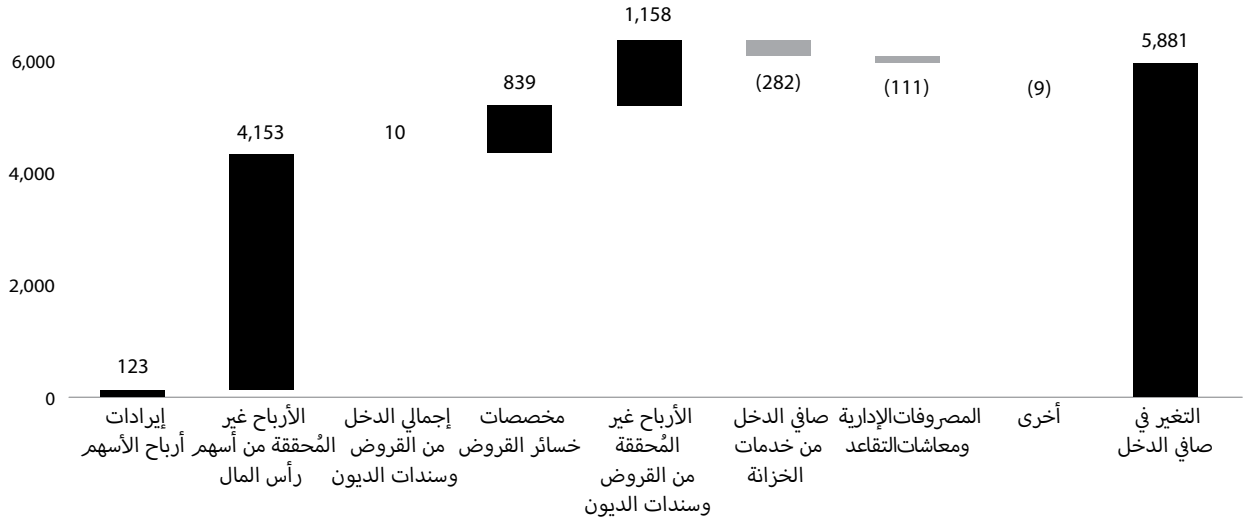

عادت محفظة استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال إلى 3201 مليون دولار في السنة المالية 2021 مقابل خسارة قدرها 1067 مليون دولار في السنة المالية 2020. وتمثل أحد المكونات الرئيسية للسنة المالية 2021 في أرباح غير محققة قدرها 2550 مليون دولار، وهو ما يعكس بشكل رئيسي تعافي الأسواق الذي بدأ في الربع الأخير من السنة المالية 2020 واستمر طوال السنة المالية 2021، ولاسيما في محفظة التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار.

وسجلت المؤسسة إفراجاً عن مخصصات تغطية خسائر القروض بمبلغ 201 مليون دولار في السنة المالية 2021 مقارنة برسوم مخصصات تغطية خسائر القروض قدرها 638 مليون دولار في السنة المالية 2020، مما يعكس تحسنا عاما في جودة الائتمان.

وبلغت الأرباح غير المحققة من القروض وسندات الديون 735 مليون دولار في السنة المالية 2021، مقارنة بالخسائر غير المحققة البالغة 423 مليون دولار في السنة المالية 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تضييق فروق مخاطر الائتمان وتأثير زيادة أسعار الفائدة على القيمة العادلة لعمليات المقايضة التي تستخدم في تغطية القروض بضمانات بطريقة التكلفة المطفأة وسندات الديون المتاحة للبيع.

وبلغ دخل المؤسسة من الأصول السائلة، بعد خصم الرسوم المخصصة على المبالغ المقترضة، 224 مليون دولار في السنة المالية 2021، مقارنة بمبلغ 506 ملايين دولار في السنة المالية 2020. واستفاد دخل وحدة الخزانة في السنة المالية 2020 استفادة كبيرة من تحسّن أسعار سندات الخزانة الأمريكية.

وزادت المصروفات الإدارية ونفقات المعاشات التقاعدية بمقدار 111 مليون دولار من 1299 مليون دولار في السنة المالية 2020 إلى 1410 ملايين دولار في السنة المالية 2021، ويعزى ذلك بالأساس إلى زيادة قدرها 67 مليون دولار في مصروفات المعاشات التقاعدية بسبب تزايد معدل استهلاك الخسائر الاكتوارية نتيجة لانخفاض معدل الخصم في نهاية السنة المالية 2020 وانخفاض العائد المتوقع على أصول خطة المعاشات التقاعدية، وزيادة المصروفات الإدارية بمقدار 44 مليون دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع تكاليف الموظفين نتيجة للزيادة الحادة في عدد الموظفين.

نعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لمؤسسة التمويل الدولية، السنوات المالية 2017-2021[1]

السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

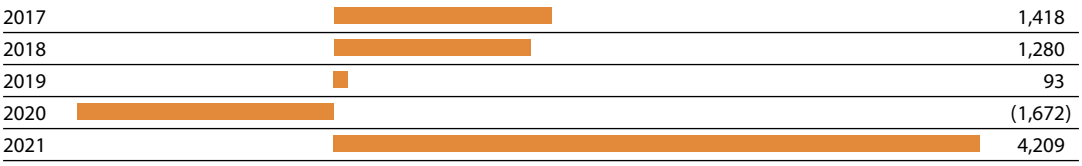

قبل السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020، استخدم جهاز الإدارة الدخل المتاح للتخصيص (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) كأساس لعمليات تخصيص الأرباح المحتجزة. وتألف الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل، مع استبعاد: صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات في أسهم رأس المال، وصافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت الموحدة غير شركة إدارة الأصول،[2] والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق.

وقامت المؤسسة بمراجعة حساب الدخل المتاح للتخصيص في السنة المالية 2020 بسبب تطبيق المعيار المحاسبي المحدث المعنون (ASU 2016-01)، في السنة المالية 2019، مما أسفر عن جميع الأرباح والخسائر غير المحققة على استثمارات أسهم رأس المال التي تتم الإفادة عنها في صافي الدخل. وابتداء من السنة المالية 2020، تستخدم المؤسسة "الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في الاستثمارات وعمليات الاقتراض والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية" باعتباره مقياسا للدخل المتاح للتخصيص.

1. لا يمكن مقارنة صافي الدخل (الخسارة) للمؤسسة بشكل مباشر بسبب اعتماد المعيار (ASU 2016-01) في السنة المالية 2019.

2. في 31 يناير/كانون الثاني 2020، تم دمج شركة إدارة الأصول في هيكل مؤسسة التمويل الدولية. وقد تولت المؤسسة، باعتبارها خلفا للشركة، مسؤولية جميع أصول الشركة وحقوقها وخصومها والتزاماتها. ويجري الآن تشغيل أعمال شركة إدارة الأصول باعتبارها إحدى إدارات المؤسسة. ولم يكن لهذا التغيير تأثير كبير على المركز المالي للمؤسسة، أو نتائج العمليات، أو التدفقات النقدية.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
صافي الدخل (الخسارة)	**4,209**	**(1,672)**	**93**
تعديلات لمطابقة صافي الدخل (الخسارة) مع الدخل المتاح للتخصيص			
(الأرباح) الخسائر غير المحققة من الاستثمارات	(3,285)	2,026	1,121
(الأرباح) الخسائر غير المحققة من المبالغ المقترضة	(71)	218	15
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	213	–	–
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	–	–	54
تعديلات لتتوافق مع نهج المخصصات الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة في السنة المالية 2017	–	–	(377)
أخرى	–	–	3
الدخل المتاح للتخصيص	**1,066**	**572**	**909**

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات)

كما في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2021	2020	2019	2018	2017
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,116**	1,510	1,774	1,377	1,298
الإفراج عن المخصصات لتغطية خسائر القروض، والتسهيلات الائتمانية غير المدرجة في الميزانية العمومية، والذمم المدينة الأخرى	**201**	(638)	(87)	(90)	(86)
الدخل (الخسارة) المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**3,201**	(1,067)	(253)	853	707
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**340**	231	126	363	282
مخصصات تغطية خسائر سندات الديون المتاحة للبيع	**(3)**	–	–	–	–
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**327**	1,039	1,291	771	917
رسوم على المبالغ المقترضة	**(326)**	(1,181)	(1,575)	(1,041)	(712)
بنود دخل أخرى	**595**	559	622	578	528
مصروفات أخرى	**(1,687)**	(1,628)	(1,746)	(1,662)	(1,617)
(خسائر) أرباح عمليات النقد الأجنبي من المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	**(148)**	144	159	123	(188)
الدخل (الخسارة) قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**3,616**	(1,031)	311	1,272	1,129
صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة من الأدوات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**806**	(641)	(218)	88	394
الدخل (الخسارة) قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**4,422**	(1,672)	93	1,360	1,523
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(213)**	–	–	(80)	(101)
صافي الدخل (الخسارة)	**4,209**	(1,672)	93	1,280	1,422
مطروحا منه: صافي الأرباح المنسوب للحصص غير المسيطرة	–	–	–	–	(4)
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**4,209**	(1,672)	93	1,280	1,418
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**105,264**	95,800	99,257	94,272	92,254
الأصول السائلة	**41,696**	40,791	39,713	38,936	39,192
الاستثمارات	**44,991**	41,138	43,462	42,264	40,519
المبالغ المقترضة المستحقة، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**55,699**	55,486	54,132	53,095	54,103
مجموع رأس المال	**31,244**	25,182	27,606	26,136	25,053
منها					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**11,395**	7,166	25,905	23,116	21,901
أرباح محتجزة مخصصة	**207**	433	366	190	125
رأس المال المدفوع	**20,760**	19,567	2,567	2,566	2,566
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**(1,118)**	(1,984)	(1,232)	264	458
حصص غير مسيطرة	**–**	–	–	–	3

النسب المالية الرئيسية

	2021	2020	2019	2018	2017
النسب المالية[ب]					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها) [أ، ج]	**%4.2**	%(1.7)	%0.1	%1.4	%1.6
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها)[د]	**%0.9**	%0.6	%1.4	%1.4	%1.3
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها)[أ، هـ]	**%14.9**	%(6.3)	%0.3	%5.0	%5.9
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها)[و]	**%3.0**	%2.1	%4.9	%5.1	%4.9
نسبة السيولة الإجمالية [ز]	**%114**	%96	%104	%100	%82
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال[ح]	**2.1**	2.2	2.2	2.5	2.7
إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات[ط]	**%4.9**	%6.3	%4.7	%5.1	%6.1
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ي]	**30.7**	28.2	27.8	24.7	23.6
إجمالي الموارد المطلوبة (بمليارات الدولارات)[ك]	**20.5**	20.3	21.8	20.1	19.4
رأس المال الإستراتيجي [ل]	**10.3**	7.9	6.0	4.6	4.2
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[م]	**7.2**	5.0	3.2	2.2	1.8
نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام (رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة)	**%23.4**	%17.9	%11.6	%8.7	%7.8

أ. هذه النسبة غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر بسبب تطبيق تحديث للمعايير المحاسبية (ASU 2016-01).

ب. تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ج. صافي الدخل للسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع الأصول خلال السنة المالية.

د. يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، كنسبة مئوية من مجموع مبالغ القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطي)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى خلال السنة المالية.

هـ. صافي الدخل للسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال خلال السنة المالية (باستثناء المدفوعات بسبب الاكتتابات المنتظرة).

و. يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، واحتسابها كنسبة مئوية لمتوسط إجمالي الأصول خلال السنة المالية.

ز. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة طوال الوقت بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية.

ح. تُعرّف نسبة الديون إلى مساهمات أسهم رأس المال (نسبة الرفع المالي Leverage) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها المبالغ المقترضة المستحقة – بالإضافة إلى الضمانات المرتبط بتقديمها - رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ط. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة إجمالي القروض المدفوعة.

ي. إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة غير شاملة المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض.

ك. إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في محفظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة. وإجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لمحفظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول محفظة الأصول السائلة)، وحسب مخاطر العمليات والمخاطر الأخرى.

ل. يُعرف رأس المال الإستراتيجي بأنه مجموع الموارد المتاحة، مطروحاً منه مجموع الموارد المطلوبة. وقد تختلف عن حاصل جمع الأرقام الفردية بسبب التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

م. يُعرف رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام بأنه يساوي 90% من إجمالي الموارد المتاحة، مطروحاً منه إجمالي الموارد المطلوبة.

ارتباطات الإقراض

بلغ إجمالي ارتباطات التمويل طويل الأجل (لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية من الغير) 23.3 مليار دولار في السنة المالية 2021، بزيادة قدرها 1.3 مليار دولار أو 6% عن السنة المالية 2020. وبلغت ارتباطات التمويل طويل الأجل لحساب المؤسسة الخاص في السنة المالية 2021 ما قيمته 12.5 مليار دولار (11.1 مليار دولار في السنة المالية 2020)، وتعبئة الموارد الأساسية من الغير 10.8 مليارات دولار (10.8 مليارات دولار في السنة المالية 2020). وبلغت ارتباطات التمويل قصير الأجل 8.2 مليارات دولار في السنة المالية 2021، مقابل 6.5 مليارات دولار في السنة المالية 2020. وبلغ إجمالي تنفيذ البرامج (التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل) 31.5 مليار دولار في السنة المالية 2021 مقابل 28.4 مليار دولار في السنة المالية 2020.

وفي إطار الاستجابة المباشرة لجائحة كورونا، ارتبطت المؤسسة بتقديم 10.8 مليارات دولار في السنة المالية 2021، منها 2.3 مليار دولار في إطار صندوقها للتمويل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا دعما للجهات المتعاملة معها حاليا. وبالإضافة إلى هذا الصندوق، ارتبطت المؤسسة بتقديم تمويل إضافي بقيمة 8.5 مليارات دولار لمساندة الجهات المتعاملة معها في التصدي للأزمة.

تعبئة الموارد

تشير "تعبئة الموارد الأساسية من الغير" إلى التمويل الذي تتم تعبئته من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية وأصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تدبير تلك الموارد.

ارتباطات التمويل طويل الأجل (الارتباطات المقدمة لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية من الغير) والتمويل قصير الأجل (بملايين الدولارات)، السنة المالية 2021 مقابل السنة المالية 2020

	السنة المالية 2021	السنة المالية 2020
ارتباطات التمويل طويلة الأجل (لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية من الغير) والتمويل قصير الأجل	**31,500**	**28,430**
ارتباطات التمويل طويل الأجل لحساب المؤسسة الخاص	12,474	11,135
تعبئة الموارد الأساسية من الغير	10,831	10,826
ارتباطات التمويل قصيرة الأجل	8,195	6,469

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في السنة المالية 2021 مقابل السنة المالية 2020 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2021				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2021	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية[ب]	ارتباطات الاستثمار من الصندوق[ج]	مدفوعات الاستثمار حسب الصناديق
فترة الاستثمار						
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	259	81	45
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	78	12	7
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	374	203	127
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق رسملة أسهم رأس المال التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,214	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	–	2
صندوق رسملة أفريقيا، شركة توصية	182	–	182	130	–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، وصندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، وصندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	363	–	24
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية[أ]	1,430	200	1,230	929	–	–
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، وصندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (يعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	757	–	112
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	110	–	–
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	350	30	17
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية[د]	550	250	300	82	–	–
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**7,136**	**326**	**334**

أ. يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

ب. غير شاملة الارتباطات الملغاة.

ج. تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

د. إقفال الصندوق وتصفيته.

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في السنة المالية 2021 مقابل السنة المالية 2020 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2020				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية[ب]	ارتباطات الاستثمار حسب الصناديق[ج]	مدفوعات الاستثمار حسب الصناديق
فترة الاستثمار						
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	178	20	7
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	66	–	6
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	171	26	13
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق رسملة أسهم رأس المال التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,226	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	–	3
صندوق رسملة أفريقيا، شركة توصية	182	–	182	130	–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، وصندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	365	–	30
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية[أ]	1,430	200	1,230	929	–	–
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، وصندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (يعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	757	17	71
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	110	–	–
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	320	–	35
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية[د]	550	250	300	82	–	–
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,824**	**63**	**165**

أ. يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

ب. غير شاملة الارتباطات الملغاة.

ج. تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

د. تمت تصفية صندوق رسملة المصارف الروسية خلال السنة المالية 2018.

مؤسسة التمويل الدولية
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA
ifc.org

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للأنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار